



هذا التقرير موجود أيضاً على شبكة الانترنت على العنوان التالي:
www.cdr.gov.lb

٢	رسالة الرئيس
٣	المقدمة
٤	نظرة عامة على القطاعات
	البنى التحتية الأساسية
١٠	الكهرباء
١٨	الاتصالات والبريد
٢٠	النقل
	القطاعات الاجتماعية والاقتصادية
٣٦	التعليم
٤٨	الصحة العامة
٥٤	التنمية الاجتماعية والاقتصادية
٦٠	ترتيب الأراضي والبيئة
	الخدمات الأساسية
٨٢	إمداد مياه الشرب
١٠٠	الصرف الصحي
١١٠	النفائات الصلبة
	قطاعات أخرى
١١٦	الزراعة والري
١٢٨	الخدمات السيادية
١٣٢	تمويل برنامج الاعمار

كلمة الرئيس



الأستاذ نبيل الجسر
رئيس مجلس الإنماء والإعمار

تميز العام ٢٠١٧ بانطلاق عمل حكومة «استعادة الثقة» برئاسة دولة الرئيس سعد الحريري وذلك بعد نيلها ثقة المجلس النيابي مع نهاية العام ٢٠١٦. وبذلك اكتمل عقد المؤسسات الدستورية، بعد انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية في العام ٢٠١٦، وبعد فترة من الجمود وتعطل عمل المؤسسات وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وبرزت المؤشرات على استقرار عمل المؤسسات كان إقرار موازنة العام ٢٠١٧ في المجلس النيابي وذلك بعد مرور حوالي ١١ عاماً على آخر موازنة سنوية صدرت بقانون عن المجلس النيابي.

أما على صعيد أنشطة مجلس الإنماء والإعمار، فقد كان أبرزها، خلال العام ٢٠١٧، المباشرة بإعداد «برنامج الاستثمارات العامة» بالتعاون والتنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية. هذا البرنامج، بالإضافة الى كونه يشكل رؤية الحكومة للأعوام المقبلة، سيعرض على مؤتمر باريس الذي سيخصص لدعم لبنان في برنامجه للاستثمارات العامة وفي برنامجه للإصلاحات الهيكلية والمالية نظراً لترابط هذين البرنامجين والحاجة الملحة لكل منهما.

هذا البرنامج الاستثماري يلحظ أيضاً مجموعة من المشاريع التي يمكن تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك بعد أن أقر المجلس النيابي، خلال العام ٢٠١٧، قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

بموازاة التحضير لهذا البرنامج الاستثماري، استمر المجلس بتنفيذ المشاريع الجارية وإطلاق مشاريع جديدة خلال العام ٢٠١٧، كما هو مفصل في هذا التقرير.

بالإضافة الى ذلك، تميز العام ٢٠١٧ بتوقيع عدة اتفاقيات تمويل والتحضير لاتفاقيات جديدة مع مصادر التمويل المختلفة. يفصل القسم الأخير من هذا التقرير نشاط مجلس الإنماء والإعمار على هذا الصعيد.

إننا نأمل أن يكون العام المقبل، ٢٠١٨، موعداً لانطلاق جديدة للاستثمارات العامة في القطاعات الحيوية بموازاة مشاركة فاعلة للقطاع الخاص في تمويل وإدارة الخدمات العامة وبموازاة تنفيذ إصلاحات أصبحت أكثر من ملحة على صعيد السياسات القطاعية وعلى صعيد المالية العامة.

المقدمة

يُقدّم هذا التقرير صورة شاملة عن نشاطات مجلس الإنماء والإعمار خلال عام ٢٠١٧. يشمل هذا التقرير الإنجازات المهمة التي تحققت من عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٧، ويذكر التطورات التي حصلت خلال عام ٢٠١٧، والمشاريع القطاعية الرئيسية التي هي قيد التنفيذ وقيد التحضير.

يشتمل كل قطاع اقتصادي على جدولين هما التاليان:

جدول يتضمن أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧.
جدول يتضمن أبرز المشاريع قيد التحضير في الأفق للأعوام ٢٠١٨ وما بعده.

تعود المعلومات الواردة في هذا التقرير، في الأساس، إلى نشاطات مجلس الإنماء والإعمار. ولكن حيث تقتضي الحاجة، وبغية تكامل المعلومات، يُشار في التقرير إلى نشاطات الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة الأخرى. أما الجداول نفسها فلا تتضمن سوى المعلومات المتعلقة بالنشاطات التي يقوم المجلس بتنفيذها.

مجلس الإنماء والإعمار

نظرة عامة على القطاعات

تُغطي نشاطات مجلس الإنماء والإعمار قطاعات اقتصادية مختلفة، ولكن مدى تدخل المجلس في هذه النشاطات يتفاوت بين قطاع وآخر وفق توجيهات الحكومة وبالنظر إلى طبيعة النظام الاقتصادي الحر المعتمد في لبنان حيث يقتصر دور الدولة في القطاعات الإنتاجية على دور محفز وليس على دور منافس. يعمل مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع مختلف الوزارات المعنية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وفي توفير المساعدة الفنية. لكن مهمات تشغيل وصيانة البنية التحتية المنفذة تبقى ضمن مسؤولية الوزارات المختصة. إلا أن مجلس الإنماء والإعمار يقوم بإدارة وتنفيذ أعمال التشغيل والصيانة اللازمة حيثما تطلب الحكومة منه ذلك.

إن مجالات أنشطة مجلس الإنماء والإعمار تركزت ضمن مجموعات القطاعات الرئيسية الأربع التالية:

١. البنى التحتية الأساسية: الكهرباء، والهاتف الثابت، والبريد، والنقل.
 ٢. القطاعات الاجتماعية والاقتصادية: التعليم، والصحة العامة، والشؤون الاجتماعية، وترتيب الأراضي والبيئة.
 ٣. الخدمات الأساسية: إمدادات مياه الشفة، والصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة.
- القطاعات المنتجة وقطاعات أخرى: الزراعة، والري، والخدمات السيادية، وغير ذلك.

بلغت قيمة العقود الموقعة بين عام ١٩٩٢ ونهاية عام ٢٠١٧ ١٤,٧٩٥,٨٤ مليون دولار أميركي. وقد تمّ تنفيذ عقود بقيمة ١٠,٢٧٢,٢٦ مليون دولار أميركي، في حين بقيت قيد التنفيذ عقود بقيمة تقريبية تبلغ ٤,٥٢٣,٥٨ مليون دولار أميركي. وقد توزعت هذه العقود على القطاعات وفق النسب التالية:

القطاعات	%
الكهرباء	١٠
النقل	٢٤
إمدادات مياه الشفة والصرف الصحي	١٧
الهاتف الثابت والبريد	٥
النفايات الصلبة	٢١
التعليم	٩
الصحة العامة	٣
قطاعات أخرى	١١

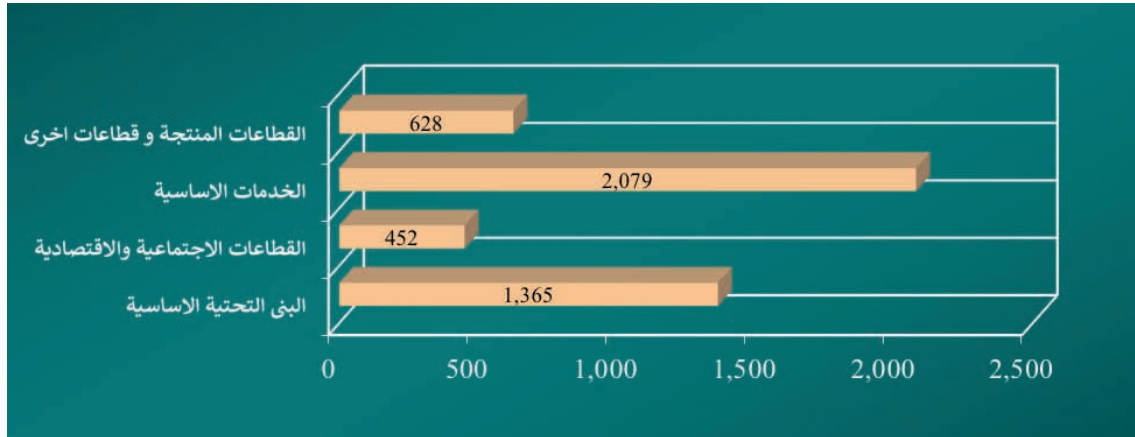
توفر الرسوم البيانية التالية نظرة عامة حول توزيع العقود على مجموعات القطاعات الرئيسية، إضافة إلى توزيع هذه العقود على القطاعات الإفرادية التي تتشكل منها كل مجموعة من هذه القطاعات الرئيسية.

العقود التي تم تلزيمها من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ الى ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠١٧ ملايين الدولارات

القطاع	مجموع قيمة العقود (دولار اميركي)	قيمة العقود قيد الانجاز (دولار اميركي)	قيمة العقود المنجزة (دولار اميركي)	قيمة التمويل الخارجي (دولار اميركي)
البنى التحتية الاساسية				
الكهرباء	١,٤٨٠,٧٥	٤٦,٦٨	١,٤٣٤,٠٧	١,٢٨٩,٥٣
الهاتف الثابت والبريد	٧٩٨,٧٧	٠,٠٠	٧٩٨,٧٧	٣٣,٢٦
النقل	٣,٥٢١,٩٣	١,٣١٨,١٣	٢,٢٠٣,٨٠	١,١٤٦,١٣
البنى التحتية الاجتماعية				
التعليم	١,٣٤٠,٨٦	٢٨٨,٢٠	١,٠٥٢,٦٦	٥٧٥,٧٢
الصحة	٣٧١,٢٢	٨٣,٠٣	٢٨٨,١٩	٢٤٢,٩٦
ترتيب الاراضى والبيئة	١٣٧,٤٩	٨٠,٢٧	٥٧,٢٢	١١١,١٦
برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية	٦٦,٩٨	٠,٣٤	٦٦,٦٤	٢٤,٥٥
الخدمات الاساسية				
مياه الشرب	١,٤٢٩,٦٥	٧١٨,٠٧	٧١١,٥٨	٩٥٧,٧٤
الصرف الصحى	١,١٢٦,٤٠	٧٧١,٠٠	٣٥٥,٤٠	٥٧١,٧١
النفايات الصلبة	٣,١٢١,٣٣	٥٩٠,١٠	٢,٥٣١,٢٣	٣٣,٦٠
القطاعات المنتجة وقطاعات اخرى				
الزراعة والرى	٥٤٣,٤٨	٤٢٩,٧١	١١٣,٧٧	٣٩٦,٧٧
الخدمات السيادية	١٧٥,٢٩	٤٢,٥١	١٣٢,٧٨	١٩,٦٣
متنوع	٦٨١,٦٩	١٥٥,٥٤	٥٢٦,١٥	٢٦٩,٢٠
المجموع الاجمالى	١٤,٧٩٥,٨٤	٤,٥٢٣,٥٨	١٠,٢٧٢,٢٦	٥,٦٧١,٩٦

ملاحظة: في حال جرى توقيع ملحق لاحد العقود المنجزة، يعاد تصنيف العقد بكامله في خانة المشاريع قيد التنفيذ.

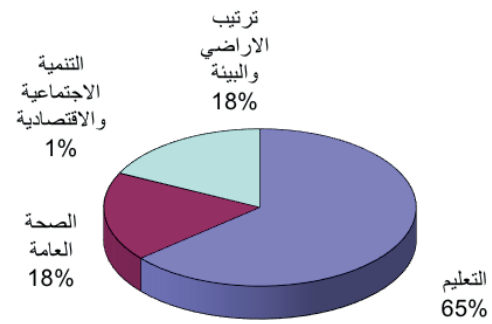
عقود قيد الانجاز ٤,٥٢٣,٥٨ مليون دولار اميركي موزعة حسب القطاعات الرئيسية



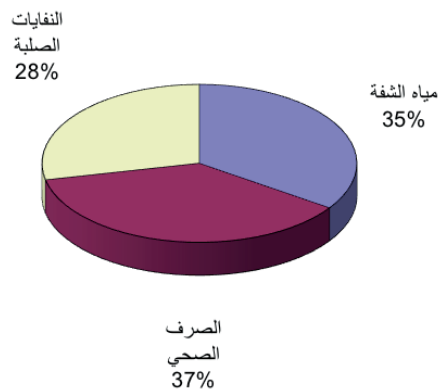
البنى التحتية الاساسية 1,365 مليون دولار اميركي



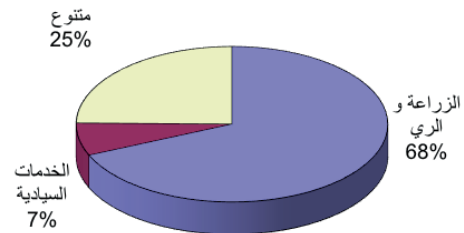
القطاعات الاجتماعية والاقتصادية 452 مليون دولار اميركي



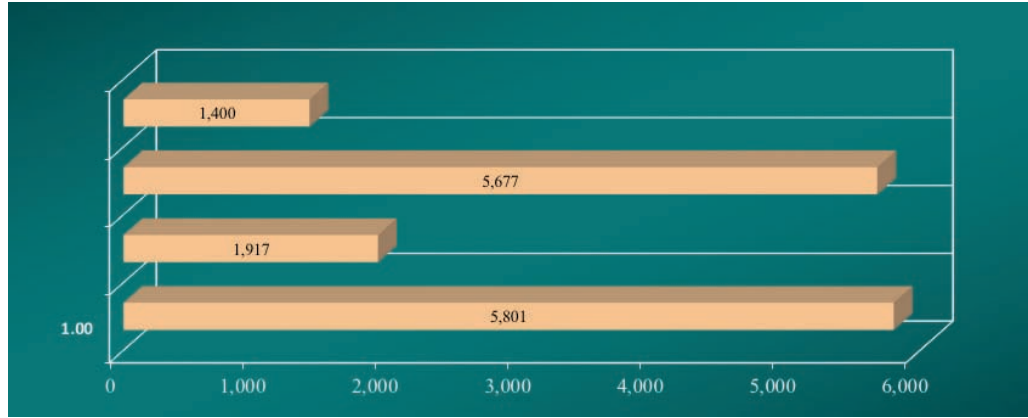
الخدمات الاساسية 2,079 مليون دولار اميركي



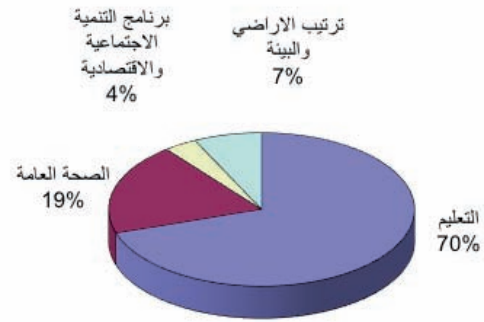
القطاعات المنتجة وقطاعات اخرى 628 مليون دولار اميركي



العقود الموقعة ١٤,٧٩٥,٨٤ مليون دولار اميركي موزعة حسب القطاعات الرئيسية



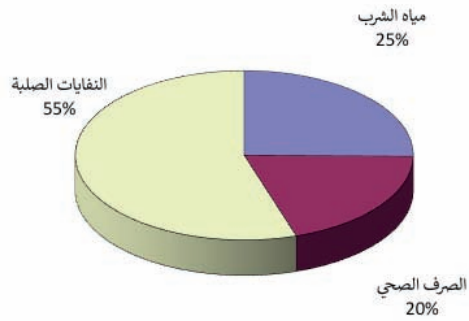
القطاعات الاقتصادية والاجتماعية 1,917 مليون دولار اميركي



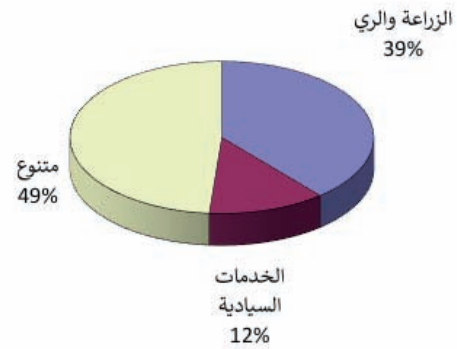
البنى التحتية الاساسية 5,801 مليون دولار اميركي



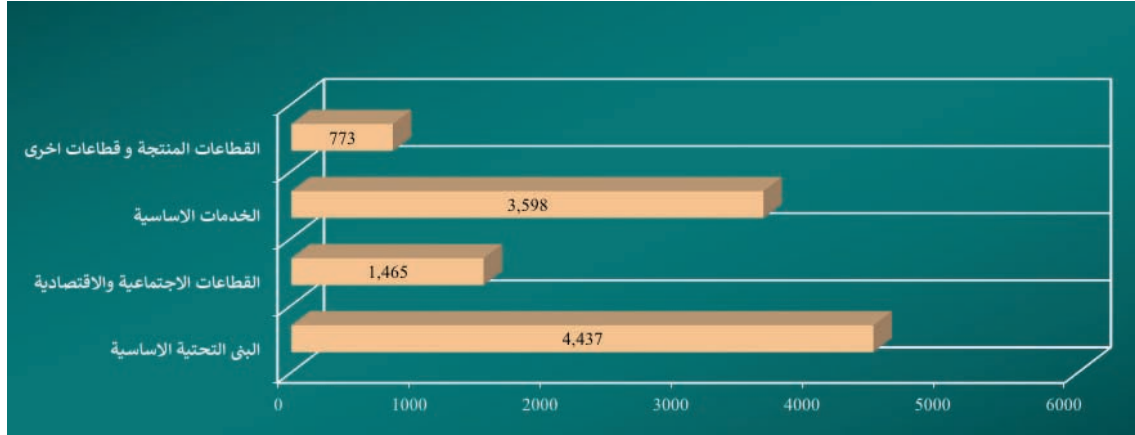
الخدمات الاساسية 5,677 مليون دولار اميركي



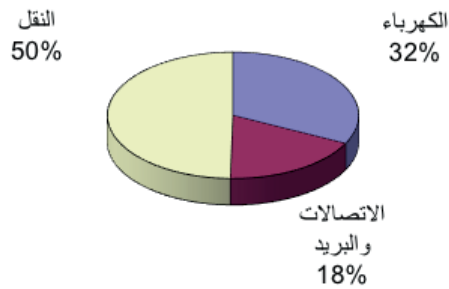
القطاعات المنتجة وقطاعات اخرى 1,400 مليون دولار اميركي



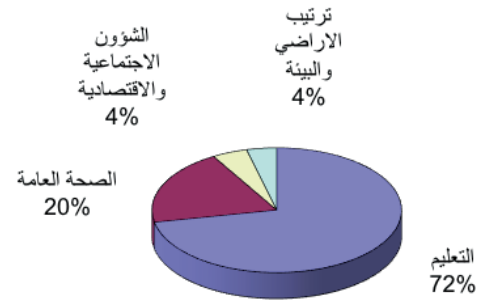
العقود المنجزة ١٠,٢٧٢,٢٦ مليون دولار اميركي موزعة حسب القطاعات الرئيسة



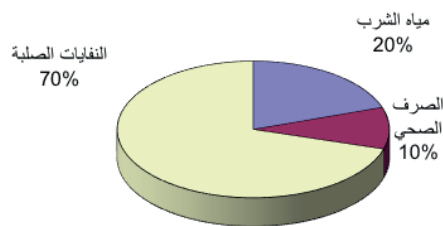
البنى التحتية الاساسية 4,437 مليون دولار اميركي



القطاعات الاجتماعية والاقتصادية 1,465 مليون دولار اميركي



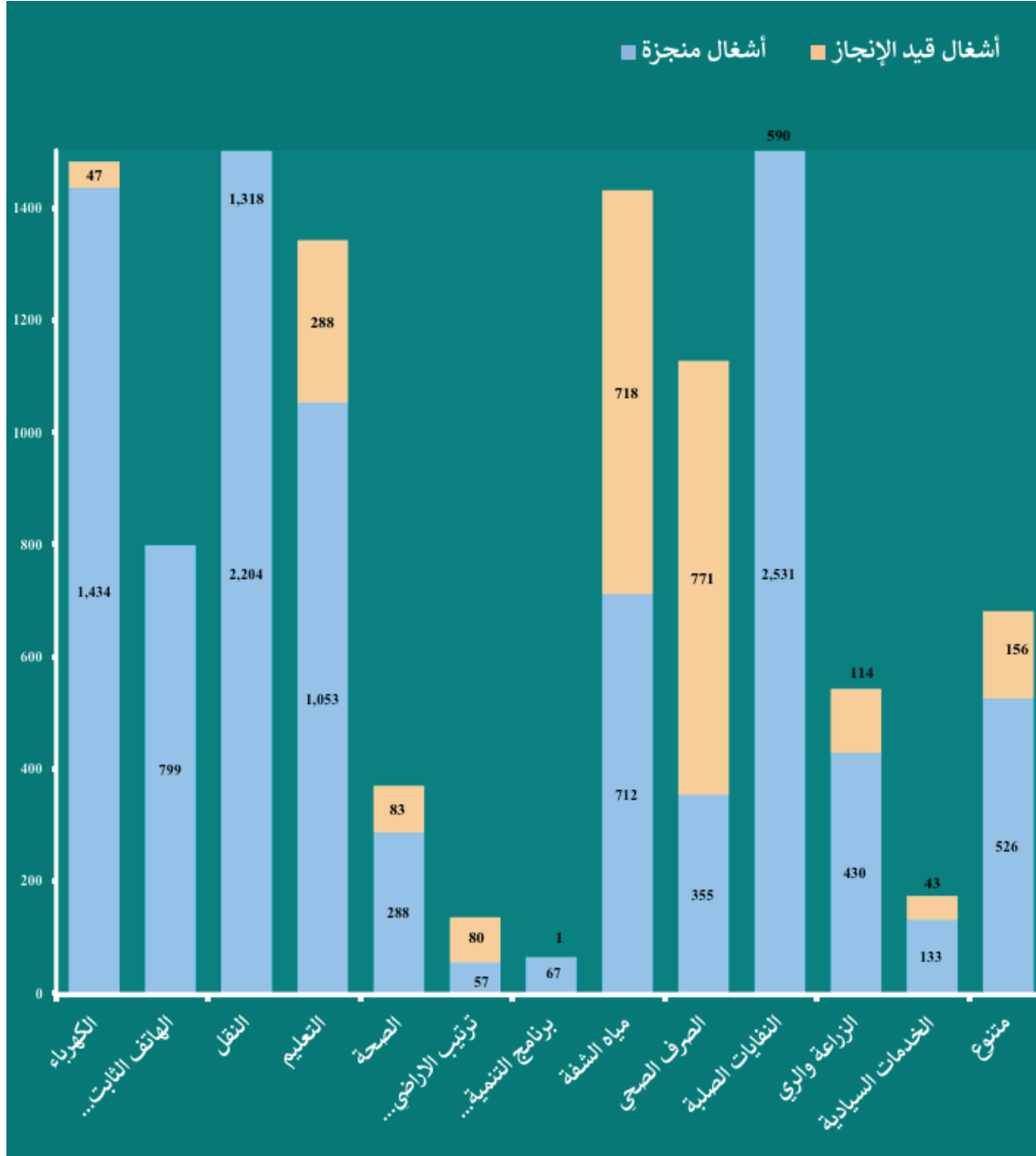
الخدمات الاساسية 3,598 مليون دولار اميركي



القطاعات المنتجة وقطاعات اخرى 773 مليون دولار اميركي



العقود الموقعة ١٤,٧٩٥,٨٤ مليون دولار أميركي
الأشغال المنجزة وألتي قيد الإنجاز
موزعة حسب القطاعات



قطاع الكهرباء

نظرة عامة على قطاع الكهرباء

يمثل موضوع تأمين الإمداد بالطاقة الكهربائية اليوم بمصادره المتجددة و غير المتجددة أولوية إستراتيجية ومحركاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة بالنسبة لأي دولة أو مجتمع. وينعكس هذا التوجه بوضوح في إستراتيجيات الدول لتنمية قطاع الطاقة، في الدعوات المستمرة من قبل هذه الدول إلى توسيع نطاق الإستخدام في المزيغ الطاقوي (Energy Mix)، ليس فقط باعتبارها كحل مجدي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، ولكن أيضاً كخيار إستراتيجي من أجل القضاء على الفقر، وتحسين فرص الحصول على المياه والغذاء وخدمات الصحة والتعليم، والمساهمة في التنمية الإقتصادية.

ويدعو الخبراء و الأكاديميون والعاملون في هذا القطاع دائماً، التنفيذيين ومتخذي القرار إلى اتخاذ خيار إستراتيجي لتوليد الطاقة بما يؤدي إلى إيجاد مصدر دائم للطاقة يأخذ في الإعتبار ضرورة حماية البيئة من أضرار استهلاك الطاقة الإحفورية غير المتجددة وبما يوفر مجالاً للإلتقاء بالجوانب الإجتماعية ومعطيات التوازن الإيكولوجي والكفاءة الإقتصادية.

ولأن الإقتصاد اللبناني، كأى إقتصاد آخر، هو مرتبط بمتغير أساسي متمثل في الطاقات التقليدية، فإن التنمية فيه تقف أمام تحديات توافر الطاقة، مما يجعل خيار التوجه نحو إدارة الموارد الإحفورية وإرساء الصيغة المستدامة في الإمداد والتنمية، مصاحبة بركون منخفض، رهان يجب أن نتبناه لإعادة التموضع ضمن النظام الإقتصادي العالمي الجديد من خلال المضي في إستراتيجية بعيدة المدى لتنمية القطاعات الإقتصادية الأساسية وبالتالي الوصول إلى الإستدامة الإقتصادية.

إن قيام الدولة اللبنانية وفق مصادر وزارة المالية بإتفاق ما لا يقل عن ثلاثة عشر مليار دولار لإستيراد مادة الوقود الإحفوري لمؤسسة كهرباء لبنان من العام ٢٠٠٥ حتى العام ٢٠١٣ يشير إلى الدعم الكبير الذي يحظى به القطاع من قبل الدولة، وبالتالي فقد باتت عملية الإصلاح تشكل أهم التحديات التي يتعين على الدولة اللبنانية مواجهتها في المدى المنظور لا سيما بعد أن قطعت على نفسها العهد في إجراء الإصلاحات اللازمة بهدف تحويل القطاع من عبء على خزينتها وعلى إقتصادها إلى عصبٍ فعال ومستديم ينعكس إيجاباً على نمو الدخل القومي وبالتالي على إقتصادها.

من واكب و تتبع جيداً مجريات أمور قطاع الطاقة في لبنان، سوف يرى، بشكل واضح، بأن الواقع المالي والتشريعي وعدم تطبيق القوانين قد أدى إلى تفاقم المشاكل العديدة والمزمنة التي أعاقت الأعمال الأساسية وهددت القطاعات والحقت الضرر القاسي بالإقتصاد الوطني، بحيث بات من غير الممكن معالجتها إلا باعتماد سياسة إصلاحية متجذرة ومتدرجة قادرة على النهوض بكافة جوانب قطاع الطاقة بما فيه قطاع الطاقات المتجددة وحفظ الطاقة، وذلك من خلال وضع وإقرار إستراتيجية شاملة لمنظومة قطاع الطاقة بكل تفاصيلها تشكل سياسة وطنية إلزامية مستمرة، بالإضافة لبرمجة سياسة واقعية ومرحلية تسرع في التحضير والتجميع والتدقيق والتوثيق لقاعدة معلومات طاقوية تبنى على أساسها القرارات، تفضي في النهاية إلى إعداد وإقرار قوانين عصرية كفيلة في تحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة.

الوضع الحالي للقطاع

إن وضع قطاع الكهرباء في لبنان هو في مرحلة حرجة من ناحية العجز في القدرة الإنتاجية، الأمر الذي يحتم إعادة صياغة أولويات المشاريع لتلافي المزيد من التدهور في المرحلة الأولى، وصولاً إلى سد العجز وإرساء الإستقرار في مرحلة ثانية.

لقد بلغ الطلب على الطاقة الكهربائية في العام ٢٠١٧ (بما يتضمن طلب اللاجئين السوريين) بحسب مصادر وزارة الطاقة والمياه، ٢٢,٨١٢ غيغاواط-ساعة، أو ما يقدر بمعدل سنوي ٢,٦٠٤ ميغاواط من القدرة الإنتاجية والمشتراة، أو ما يماثل ٣,٧٧٤ ميغاواط من القدرة القصوى (٦٩٪ عامل حمولة)، في حين بلغت الطاقة المنتجة والمشتراة في العام ٢٠١٧، ١٤,١١٣ غيغاواط-ساعة، أي ما يقدر بـ ١,٦١١ ميغاواط معدل سنوي من القدرة المنتجة والمشتراة أو ما يماثل ٢,٣٣٥ ميغاواط من القدرة القصوى المنتجة والمشتراة، لتبلغ الفجوة القصوى حالياً ١٤٣٩ ميغاواط أو ما نسبته ٣٨٪ من الطلب الأقصى في أوقات الذروة، وهو ما يعادل معدل ٩ ساعات من التقنين اليومي.

إن القدرة القصوى الفعلية حالياً لا تتعدى ٢١٠٨ ميغاواط، في حين أن الطلب الأقصى قد فاق الـ ٣٧٠٠ ميغاواط في العام ٢٠١٧. ويرتكز توليد الطاقة في لبنان بشكل أساسي على الطاقة الحرارية، ولا تتعدى الطاقة المنتجة من المعامل المائتة نسبة الـ ٤,٥% من إجمالي قدرات التوليد في البلاد.

إسترجار الطاقة

يتم استرجار الطاقة الكهربائية من سوريا إلى لبنان عبر شبكتي ربط رئيسيتين. الشبكة الأولى تربط محطة دير نبوح في الشمال بمحطة طرطوس السورية عبر خطين هوائيين يعملان على ٢٢٠ كيلوفولت من الضغط الكهربائي وبسعة تصل إلى ١٢٠ ميغاواط من القدرة الكهربائية، في حين تبلغ سعة الشبكة الثانية ٨٠ ميغاواط من القدرة الكهربائية عبر خط هوائي واحد يعمل على ٦٦ كيلوفولت ضغط كهربائي يربط محطة عنجر بمحطة الدير السوروية. ويقوم لبنان بإسترجار الطاقة الكهربائية من سوريا منذ حقبة طويلة من الزمن، وصلت ذروتها في العام ٢٠٠٠ بحيث قام لبنان بإسترجار ١٤١٨ مليون-كيلواط-ساعة من الطاقة الكهربائية ليستقر فيما بعد على معدل سنوي وسطي بحوالي ٨٠٠ مليون-كيلواط-ساعة أي ٨% فقط من مجمل الطاقة المنتجة أو ما يعادل ٩٠ ميغاواط من القدرة المستمرة خلال السنة. بدأ الإسترجار في التدهور في العام ٢٠١١ من ٨٤٨ مليون-كيلواط-ساعة ليصل في العام ٢٠١٥، إلى ١٢٠ مليون-كيلواط-ساعة.

أما فيما يتعلق بشبكة الربط العربي الثماني، وعقد شراء الطاقة الكهربائية من مصر، فقد تم إنجاز تجهيز محطة كسارة الجديدة ونجحت المساعي في شهر أيلول، ٢٠٠٩ بتشغيل خط الربط الهوائي الجديد العامل على ٤٠٠ كيلوفولت ضغط كهربائي وبالتالي إنهاء مشاريع الربط مع محطة الدير السوروية. إستفاد لبنان في العام ٢٠١٠ من خلال هذا الربط من إسترجار حوالي ١٢٠ ميغاواط من القدرة الكهربائية الإضافية على الشبكة بمعدل ٢١ ساعة يومياً، ولكنه سرعان ما توقف هذا الإسترجار في مطلع العام ٢٠١١. إن سعة قدرات شبكة الربط الجديدة تصل إلى ٣٠٠ ميغاواط، ويعمل لبنان على إستعادة التغذية من خلال العقد المبرم مع مصر، ويعمل على زيادة قدرة الاستيراد من دول الربط لتغطية باقي القدرات (١٨٠ ميغاواط).

أبرز الاشكاليات

نققات تشغيل مرتفعة، ويعود هذا الأمر إلى:
تشغيل معملتي الدورة المركبة (في الزهراني ودير عمار) ومعملتي الدورة المفتوحة (في صور وبعبك) على مادة المازوت (زيت الغاز الخفيف) عوضاً عن الغاز الطبيعي،
تشغيل غير اقتصادي للمعامل بسبب الفعالية المتدنية للمعملين الحراريين في الجيه والذوق اللذين يتطلبان أعمال تأهيل دورية،
الإضطرار لإستخدام معملتي صور وبعبك لإنتاج الطاقة المكلفة خارج أوقات الذروة.

انقطاع متزايد وتقنين: ويعود هذا الأمر لعدة أسباب:

عدم كفاية الطاقة الانتاجية الحالية لتلبية حاجات الطلب على الطاقة الكهربائية، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة المولدات الخاصة،
استثمارات عامة ضئيلة منذ حوالي خمسة عشر عاماً (إن كان على صعيد الأشغال المرتبطة بتأهيل وصيانة المعامل أو بإنشاء معامل جديدة)،
عدم اكتمال شبكات نقل الـ ٢٢٠ كيلوفولت،
تواجد "الخنقات الزجاجية" على شبكات التوزيع وتكاثر الأعطال المحلية في المناطق المكتظة خلال أوقات الذروة في فصلي الشتاء والصيف،
فقدان مرونة الترابط الكهربائي بين الشبكة القديمة والشبكة الجديدة.
عدم استعمال أية برامج حسابية الكترونية تدرس وتنظم حركة الطاقة لتأمين التغذية وتقليص الهدر الفني (GIS).
افتقار المحطات الرئيسية وشبكات النقل لعمليات صيانة دورية من قبل جهاز فني متخصص.
نسبة هدر تقني مرتفعة ناتجة خاصة عن عدم اكتمال شبكة نقل الـ ٢٢٠ كيلوفولت، تختلف من منطقة إلى أخرى تفوق عن المعدل ١٥% لتصل إلى ٢٠% في البقاع.

مشاكل في شبكة التوزيع كتواجد أعمدة توزيع فولاذية قديمة وصدئة وعدم توفر أنظمة احتياطية وعدم وجود الفعالية في مراقبة العدادات والقدرة على رفع التعديلات وعدم إجراء الصيانات الوقائية المطلوبة و ملاءمة إجراءات

إعداد الفواتير ومراقبة تسديدها وفقدان مكونات الشبكة في بعض المناطق. نقص حاد في العدة والآليات اللازمة من أجل تحسين وتسريع التدخلات على المنشآت وذلك بسبب العجز المالي الكبير الذي تعانيه مؤسسة كهرباء لبنان.

انخفاض العائد المالي لمؤسسة كهرباء لبنان والنتائج عن:

إرتفاع أسعار المحروقات عالمياً وبالتالي تفاقم الدين والعجز المالي، الأمر الذي بات يشكل مصدر قلق على خزينة الدولة لما يترتب عليها من أعباء متزايدة، عدم إعادة النظر بالتعرفة المعمول بها منذ حوالي ١٥ سنة، وعدم تبني سياسة شفافة لجهة إعتبار ما إذا كانت الطاقة الكهربائية خدمة تقدم أم سلعة تباع. تعديلات مستمرة ووصلات غير شرعية على الشبكة، نقص في الجباية.

مشاكل مؤسسية أساسية في إدارة مؤسسة كهرباء لبنان والنتائج عن:

سلطة غير كافية لمجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة، عدم وجود معايير واضحة لتقييم أداء المؤسسة، صعوبة توظيف كفاءات جديدة، ونقص في التدريب الفني، عدم توافر تقارير موثوقة وشفافة (إحصائية، مالية، معايير أداء، إلخ...)، نقص هائل في الموارد البشرية، يتمثل بتواجد ١٩٠٢ عاملاً فقط من أصل ملاك مكون من ٥٠٢٧ موظفاً وعمالاً أي بشغور ٣١٢٥ مقعد توظيف، و نقص سنوي من ١٢٠ إلى ١٥٠ (أي ٨٪) من العاملين بسبب التقاعد.

الرؤية المستقبلية

لا بد لأي رؤية مستقبلية من أن تنطوي على عملية إصلاحية تعمل بالتوازي على المدى القصير، المتوسط، والبعيد لتنفيذ في النهاية إلى قطاع فعال ومستديم. والإصلاحات يجب أن تشمل كافة الجوانب الفنية والمالية والمؤسسية التي من شأنها الحد من العجز المالي الناتج عن هذا القطاع وتأمين التمويل الذاتي لاستثماراته مستقبلاً لاسيما تأمين الخدمة الجيدة وبأسعار معقولة. وقد أقرت الحكومة في هذا المجال بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢١ ورقة سياسة قطاع الكهرباء التي تهدف إلى تأمين التوازن المالي والإستقرار الكهربائي.

أبرز الانجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٧)

تتلخص المشاريع الأساسية التي نفذها مجلس الإنماء والإعمار لصالح مؤسسة كهرباء لبنان خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٧ بالآتي:

١. الإنتاج

إنشاء معمل إنتاج ذات دارة مختلطة، بقدرة ٤٣٥ ميغاوات للمعمل الواحد، في دير عمار والزهراني: ٥٧٥ مليون دولار، تم إنجازها عام ١٩٩٩. إعادة تأهيل المعامل الحرارية والمائية: ١٠٩ مليون دولار، تم إنجازها عام ١٩٩٨. إنشاء معمل إنتاج ذات دورة مفتوحة، بقدرة ٧٠ ميغاوات للمعمل الواحد، في صور وبعلبك: ٦١ مليون دولار، تم إنجازها عام ١٩٩٦. البدء باستجار ١٢٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية من مصر عبر الربط الثماني في محطة كسارة الجديدة.

٢. النقل

إنشاء شبكة هوائية من خطوط ٢٢٠ كيلوفولط: شملت الشبكة تمديد ٣٣٩ كيلومتراً من الخطوط الهوائية. وقد اكتمل حالياً تمديد الخط الهوائي من دير نبوح إلى كسارة، وآخر من كسارة إلى عرمون، ثم من عرمون إلى الزهراني وصور، وآخر من البحصاص إلى بصاليم مروراً بحالات. إنشاء محطات ٢٢٠ كيلوفولط في وسط بيروت، عرمون، المكلس، الحرش، رأس بيروت، حالات، كسار، بصاليم، وصور: تم إنجازها بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١. إنشاء شبكة ٢٢٠ كيلوفولط للكابلات الجوية في الشمال وبيروت: شكلت الشبكة تمديد ٦١ كيلومتراً من الكابلات المطمورة. تم إنجازها عام ١٩٩٩.

إعادة تأهيل شبكة النقل ١٥٠ و٦٦ كيلوفولط، تم إنجازها عام ١٩٩٧. إنشاء شبكة ٤٠٠ ك.ف. ومحطة التحويل في كسارة التي تسمح بتبادل الطاقة الكهربائية بين بلدان المنطقة. العمل على إستكمال الـ١٩٠٠ متر من خط المنصورية بعدما خلص التقرير الذي أعده وزير الصحة ٢٠١٠/١١/٥ إلى عدم وجود أية مخاطر صحية ذات دلالة من جراء التعرض للحقول الكهربائية والمغناطيسية غير المؤبنة. إنشاء خط التوتر ٦٦ ك.ف. عكار - بيت ملات في منطقتي العيون وفنيدق والذي سمح بتشغيل محطة بيت ملات التي تم إنجازها في شباط ٢٠١١. وقد تم الإنتهاء من الأشغال في العام ٢٠١٢ بعد أن تم معالجة ملف التمويل والتلزييم مع الصندوق الكويتي. يهدف هذا المشروع إلى رفع القدرة الكهربائية المنقولة والموزعة في تلك المنطقة من ١٠ إلى ٤٠ ميغاواط.

٣. التوزيع

٠ إعادة تأهيل شبكات التوزيع: ١١٢ مليون دولار، تم إنجازه عام ١٩٩٧.

٤. في مجال الدعم التقني والدراسات القطاعية

مشاريع الدعم التقني ضمن خطة إصلاح قطاع الكهرباء: بعد إجراء مناقصة عالمية خلال العام ٢٠٠٧، تم تلزييم ثلاثة مشاريع خدمات استشارية من شأنها المؤازرة الفنية في إطار خطة إصلاح الكهرباء وهي: بالنسبة لوزارة الطاقة والمياه: تعزيز قدرات وزارة الطاقة والمياه في تنفيذ الإصلاحات المقترحة في سياسات قطاع الطاقة، بحيث تكون ابرز المهام الموكولة الى الاستشاري الدعم في تحضير سياسة وطنية للطاقة واستراتيجية التزود بالفيول ومراجعة الاقتراحات المتعلقة بتوريد الغاز المسال الطبيعي (LNG) إلى معمل الزهراني وتقييم الاقتراحات الآيلة إلى جذب الاستثمارات الخاصة ومراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بإنشاء الهيئة الناطمة لقطاع الطاقة. أنجزت الخدمات الاستشارية في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩.

وفي هذا المضمار قام مجلس الإنماء والإعمار في شهر تشرين الأول ٢٠١١، بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه وبتمويل من البنك الدولي بالتعاقد مع شركة "Poten & Partners" المختصة بالدراسات الإستراتيجية والإنشائية للغاز الطبيعي المسال من أجل المساعدة في إختيار أفضل التقنيات وأفضل موقع للمرفأ المطروح وبأوفر كلفة ممكنة لتأمين الغاز الطبيعي.

أنجز الإستشاري في الأول من نيسان من العام ٢٠١٢ جميع المهمات المطلوبة وتقدم بجميع التقارير المتعلقة فشملت:

ملخص عن واقع أسواق الغاز الطبيعي المسال عالمياً.
طلب لبنان للغاز الطبيعي المسال حتى العام ٢٠٣٠.
ملخص عن الموردين الأساسيين لمادة الـLNG.
دراسة تفصيلية أولية لتصميم المرفأ بعد القيام بعمليات التحقيق ميدانياً على ثلاث مواقع (معمل دير عمار، معمل الزهراني، ومنطقة سلعاتا)
ثلاثة تقارير متعلقة بالتقييم الأولي للأثر البيئي على هذه المواقع.
تقرير واحد عن الوضع القانوني الموجود وعن الأطر القانونية التي يجب أن ترعى القطاع.
إقامة التدريبات اللازمة لكل من الإخصائيين في مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الطاقة والمياه.
إعداد دفتر شروط «إعلان الرغبة» لكل من يرغب من الشركات في تقديم عروضهم لإنشاء وتشغيل مرفأ بحري لتوريد مادة الغاز الطبيعي المسال، بما فيها شراء وتشغيل الباخرة العائمة لتوريد وتغويز المادة السائلة وإنشاء المرفأ البحري لتلقي المادة عبر إرساء السفن لتفريغ الحمولة. وذلك بهدف تحضير لائحة مصغرة من الشركات لدعوتها على تقديم العروض.

وإستكمالاً للمطلوب، قام مجلس الإنماء والإعمار في شهر تشرين الأول ٢٠١٢، بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه وبتمويل محلي بالتعاقد مع الإستشاري نفسه لإتمام المرحلة الثانية من هذه الدراسات الإستراتيجية و أنجز الإستشاري في ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٣ جميع المهمات المطلوبة وقدم التقارير التالية:

دفتر الشروط المتعلقة بعملية إختيار الإستشاريين للقيام بتقييم الأثر البيئي الداعم لتطوير الباخرة العائمة لتوريد وتغويز المادة السائلة.
دفتر الشروط المتعلقة بإختيار مطور الباخرة العائمة لتوريد وتغويز المادة السائلة.

تقديم أربعة شركات مقتردة لتوريد مادة الغاز الطبيعي المسال إلى لبنان. تقييم عروض الشركات المتقدمة لتطوير الباخرة العائمة. تقرير عن أشغال التدريب المطلوبة لطاقم العمل من المؤسسات المحلية كافة.

بالنسبة لمؤسسة كهرباء لبنان: تحسين أداء المؤسسة من النواحي التشغيلية والمالية بحيث تكون أبرز المهام الموكولة الى الاستشاري إعداد خطة لتحسين فاعلية محطات توليد الطاقة ودعم الإجراءات التنفيذية لذلك، إعادة تنظيم وظيفة التوريد في المؤسسة، تحديد الخطوات ذات الأولوية لتخفيض الهدر الفني وغير الفني، المساعدة في إنجاز المشاريع الجارية، تنظيم تحضير مسح الموجودات والتقارير المالية المدققة وإعداد ملفات تليزم مهام التدقيق المالي للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. أنجزت الخدمات الاستشارية في نهاية شهر أيار من العام ٢٠٠٩.

بالنسبة للمجلس الأعلى للخصخصة: توفير الدعم اللازم لتشركة مؤسسة كهرباء لبنان تماشياً مع قانون تنظيم قطاع الكهرباء وخطة الوزارة لإعادة هيكلة المؤسسة، اقتراح هيكليات تنظيمية للشركات المنبثقة عن المؤسسة مع توصيف دقيق للوظائف المقترحة والإجراءات التي سوف تتبع مع تحضير لخطط العمل الأولية لهذه الشركات، إعداد جرد أصول وتحديد مستوى رأس المال وبنية الأسهم لهذه الشركات. وبعد إنتهاء العقد عند حدود المرحلة الأولى، قام مجلس الإنماء والإعمار بالتنسيق مع وزارة الطاقة والمياه وتمويل من البنك الدولي بالتعاقد مع شركة «Booz & Co» الإستشارية، بهدف تقديم دراسة أخرى في هذا المضمار مكتملة للمرحلة الأولى، توفر للمجلس الأعلى للخصخصة الدعم اللازم لمساعدة مؤسسة كهرباء لبنان على تشركة المؤسسة. أنجزت الشركة الإستشارية في أواخر أيار من العام ٢٠١٢ التقارير المتعلقة بالإجراءات التنفيذية التفصيلية لتنفيذ الخطة.

مع الإشارة إلى أن الكلفة الإجمالية لعقود المساعدة التقنية هي بحدود ٦,٥ ملايين د.أ. يتوزع تمويلها على الشكل التالي: ٥ ملايين دولار أميركي من هبة البنك الدولي، حوالي مليون دولار أميركي من هبة مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية و٠,٥ مليون دولار أميركي تموّل محلياً لتغطية مصاريف الضرائب المحلية. ويتقدّم الإستشاريون المكلفون تنفيذ المهام المشار إليها أعلاه بالتقارير المطلوبة تبعاً، وفقاً لدفتر الشروط، وتشكّل مراجعتها من قبل المؤسسات المعنية، فرصةً لعملية تنسيق وثيق فيما بينها، تسهّل فيما بعد اتخاذ القرارات المناسبة بشأن إصلاح قطاع الكهرباء.

دراسة المخطّط التوجيهي لتوليد ونقل الكهرباء: تقدّمت مؤسسة كهرباء فرنسا (EDF)، التي تتولّى دراسة المخطّط التوجيهي لإنتاج ونقل الطاقة في لبنان بتمويل من هبة مقدمة من الحكومة الفرنسية، بمسودة التقرير للقسم العائد لإنتاج الطاقة من هذا المخطّط. وجرّت مناقشة هذا التقرير مع الإدارات المعنية بعد أن كانت قد أطلعت عليه وأبدت ملاحظاتها. وعليه أصدر الاستشاري الصيغة الثانية من تقريره خلال شهر حزيران ٢٠٠٨.

تقدّم العمل، خلال العام ٢٠١٧، في العقود الموقّعة قبل ٢٠١٧

مشروع توسعة شبكة النقل الكهربائية: اكتملت جميع الأشغال العائدة لمشروع توسعة شبكة النقل الكهربائية كما ورد أعلاه باستثناء أشغال سحب الكابلات على الأعمدة في منطقة المنصورية - عين - سعادة - عين نجم بسبب اعتراض الأهالي. ويجري حالياً العمل على معالجة هذا الأمر، ومن المتوقع إنجاز هذه الأشغال خلال العام ٢٠١٨، إذا سارت الأمور على ما يرام.

المركز الوطني للتحكّم: بدأت الأعمال خلال شهر تمّوز ٢٠٠٦. تُقدّر الكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ٢٥ مليون دولار أميركي، يقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويلها. وبعد توقف متكرر لأسباب عدة أعيد إطلاق أعمال المركز في العام ٢٠١٠ بحيث إنتهت المرحلة الأولى (٦٣%) من المشروع الذي نفذته مجلس الإنماء والإعمار وانتقل المنسقون إلى المركز وبدأوا باستخدام برامج تحكم حديثة في ١٥ محطة تحويل رئيسية ربطت المكلس-المريسة-المصيلح-الغربية-الأونيسكو-رأس بيروت. وقد تم تقدير الأعمال المنجزة إلى الآن بـ ٩٥% حيث شملت إنجاز المركز وربط المحطات الكبرى ومعامل الإنتاج وإنهاء التجارب المحلية داخل كافة محطات التحويل الرئيسية. ويعود التأخير الحاصل في وصل ما تبقى من محطات التحويل الرئيسية بالمركز إلى عدم إنجاز وصلة المنصورية والتي تضم إضافةً إلى خط التوتر العالي، خطوط الألياف البصرية التي بدورها تعيق إستكمال التجارب النهائية وتجربة بعض خطوط المايكروويف بالإضافة إلى الحاجة لتأمين بعض الخطوط التأجيرية والتي يجري التنسيق بخصوصها بين مؤسسة كهرباء لبنان والإدارات المعنية.

يقوم المركز الوطني حالياً بمراقبة ٦٢ محطة تحويل رئيسية وتنتظر ٩ محطات تحويل أخرى إنهاء مشاكل الإتصالات للتمكن من مراقبتها والتحكم بها.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٨-٢٠١٩) في قطاع الإنتاج:

تأهيل معمل الذوق وتفكيك معمل الجيه: تبلغ القدرة المركبة والفعليّة لمعمل الذوق (أربع وحدات) ولمعمل الجيه (خمس وحدات) كالتالي:

الوحدة رقم	القدرة المركبة بالميغاواط	القدرة الفعليّة بالميغاواط	الوحدة رقم	القدرة المركبة بالميغاواط	القدرة الفعليّة بالميغاواط
١	٦٢	٥٢	١	١٤٥	٩٠
٢	٦٢	٣٨	٢	١٤٥	
٣	٦٩	٥٨	٣	١٤٥	٩٢
٤	٦٩	٥٧	٤	١٧٢	١١٠
٥	٦٩	٥٤	المجموع:	٦٠٧	٢٩٢
المجموع:	٣٣١	٢٥٩			

يبلغ مجموع القدرة المركبة في معمل الذوق والجيه ٩٣٨ ميغاواط. بينما يبلغ معدّل القدرة الفعليّة التشغيلية ٥٥١ ميغاواط. وقد تولت مؤسسة كهرباء لبنان دراسة جدوى تأهيل معمل الذوق ويتولى مجلس الإنماء والإعمار حالياً دراسة متعلقة بالإجراءات اللازمة لإزالة مادة الإيسبستوس والنفايات الصلبة وتلوث التربة من موقع معمل الجية الحراري بهدف التحضير لتفكيكه بطريقة بيئية سليمة ولتهيئته لبناء معمل جديد بالإضافة إلى الدراسات التفصيلية وإعداد ملف التلزم. كما وتولى مجلس الإنماء والإعمار أيضاً إنجاز دراسة أخرى من قبل الإستشاري EDF حول الجدوى الفنية والإقتصادية لتشديد محطة توليد الطاقة الكهربائية الجديدة على أرض معمل الجية الحراري بقدرة حوالي ٦٠٠ ميغاواط إجمالية (دائرة مختلطة) بعد تفكيك المعمل القائم، حيث تم إنجازها في آخر العام ٢٠١٧.

وقد أبدى الصندوق العربي عن استعداده لتمويل تأهيل الوحدات الأربعة من معمل الذوق وتفكيك معمل الجية وذلك وفقاً لبرنامج عمل يمتد من ٥ إلى ٦ سنوات. الأمر الذي سوف يسمح برفع القدرة الفعليّة للمعملين لتصبح ١٠٠٠ ميغاواط. من المتوقع المباشرة بتلزم مشروع التأهيل خلال العام ٢٠١٨. إنشاء معامل توليد جديدة: في إطار دراسة المخطّط التوجيهي لتوليد ونقل الطاقة الذي يتولاه الاستشاري "مؤسسة كهرباء فرنسا"، تم اقتراح عدّة خيارات لإنشاء معامل جديدة، وبناءً عليه، باشرت وزارة الطاقة والمياه بتلزم إنشاء معمل جديد في دير عمار وإنشاء مولدات إضافية في الذوق والجية. إطلاق العقد الموقع من قبل مجلس الإنماء والإعمار مع المجموعة الإستشارية Mott Macdonald /Pan Arab Consulting Engineering/ Clyde and Co LLP في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣ لمؤازرة وزارة الطاقة والمياه بهدف إعداد الدراسات المتعلقة بجدوى زيادة ١٥٠٠ ميغاواط من قدرات إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص بنظام PPP. أنهى الإستشاري المرحلة الأولى من مهامه في شهر تموز من العام ٢٠١٤، وأنهى المرحلة الثانية من ملحق العقد في شهر حزيران من العام ٢٠١٥.

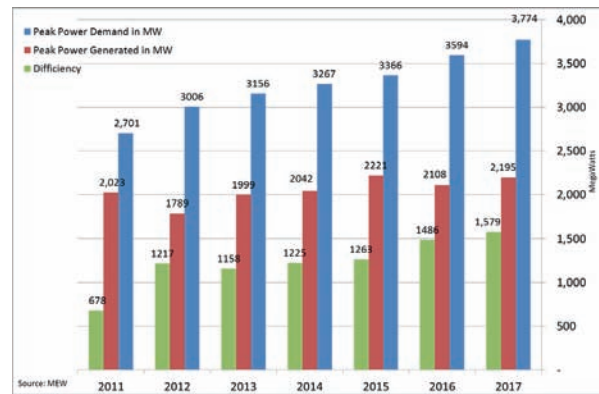
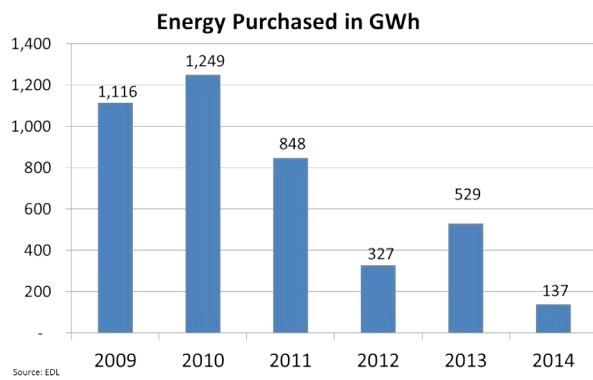
إسترجار الطاقة من البواخر: من المتوقع أن يستمر العقد بين وزارة الطاقة والمياه وإحدى الشركات التركية، خلال العام ٢٠١٧، بحيث تؤمن الباختران ما يقارب ٢٧٠ ميغاواط في معلمي التوليد في الذوق والجية.

في قطاع النقل:

إنشاء محطات تحويل في عدة مناطق ومنها: من ضمن الأولويات الحالية في هذا المجال، هناك أربع محطات تحويل تمّ تحديدها لمعالجة الاختناق التي تعاني منه شبكة النقل وهي: البحصاص، المارينا (ضبيّه)، الضاحية الجنوبية والاشرفية.

في مجال الدعم التقني والدراسات القطاعية:

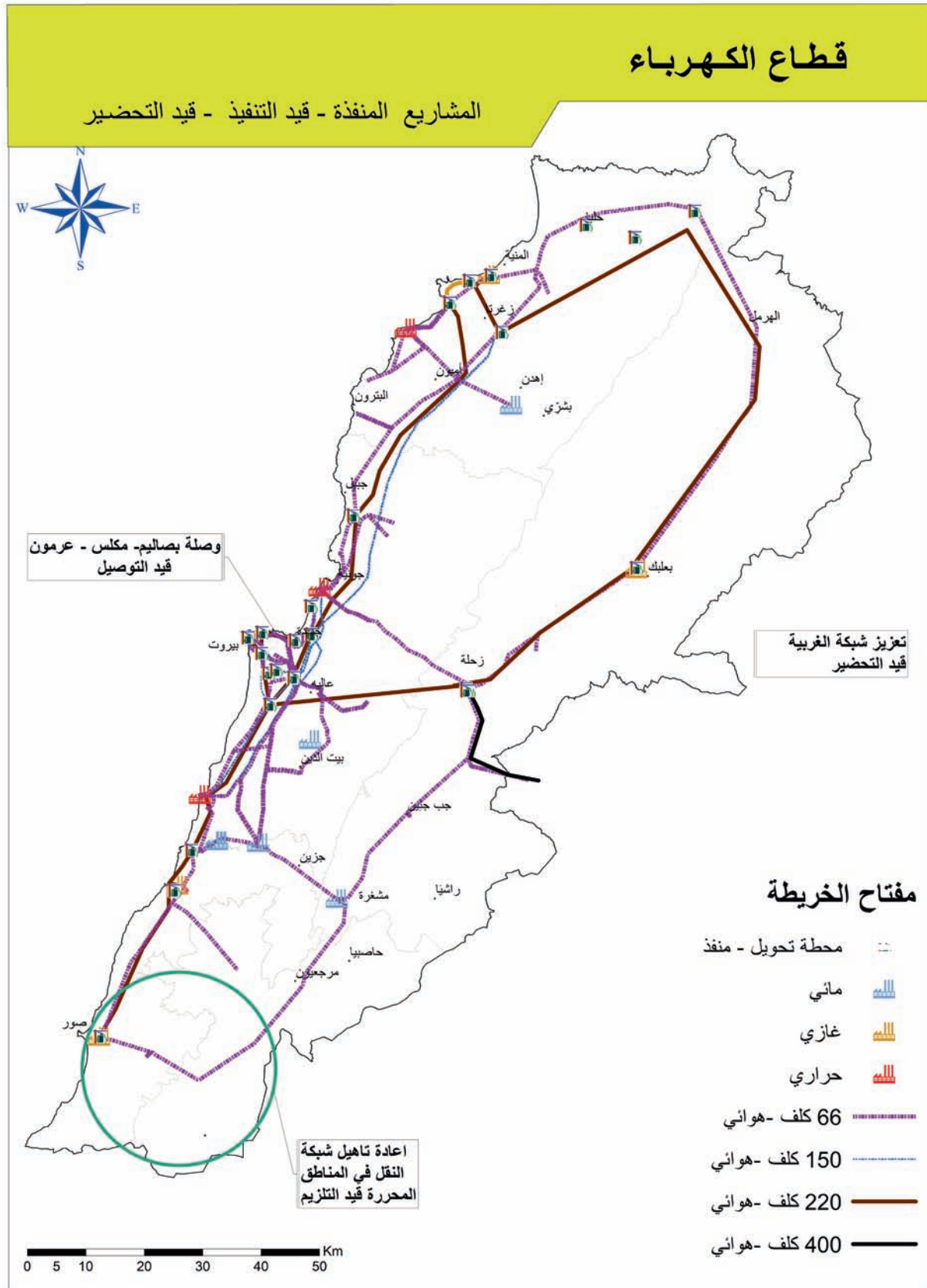
دراسة المخطّط التوجيهي لتوزيع في بيروت وضواحيها: بعد أن طلبت مؤسسة كهرباء لبنان من مجلس الإنماء والإعمار البحث عن تمويل لدراسة المخطّط التوجيهي لتوزيع الطاقة في بيروت الكبرى والذي يشمل تحديث المخطّط التوجيهي الذي كان قد أعدّ في العام ١٩٩٨ لمدينة بيروت بالإضافة إلى المنطقة الممتدة من المكس إلى عرمون، بالإضافة إلى المخطّط التوجيهي للضواحي الجنوبية والشمالية، أبدت الوكالة الفرنسية للتنمية استعدادها لتمويل هذه الدراسة بموجب هبة. ومن المتوقع إنجاز الدراسة خلال العام ٢٠١٧.



باخرة فاطمة غول لتوليد الطاقة الكهربائية



الباخرة أورهان بيه لتوليد الطاقة الكهربائية في معمل الجبيه



قطاع الاتصالات والبريد

نظرة عامة على قطاع الاتصالات

تم إبرام مجموعة من العقود مع شركات أجنبية ومحلية لإعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت (PSTN) لتصبح بسعة ١,٧٣٠,٠٠٠ خطاً، أي ما يعادل خطاً واحداً لكل ثلاثة أشخاص. بلغت قيمة هذه العقود ما يقارب ٧٧٥ مليون دولار أميركي وتم إنجازها في نهاية العام ٢٠٠٢. في نفس الوقت، تم إدخال نظام الهاتف الخليوي النقال (GSM) على أساس امتياز من مُنح إلى شركتين متنافستين. قامت الشركتان بتمويل الاستثمارات اللازمة للمشروع، وتقوم الدولة بتحصيل الإيرادات من هذه العملية.

تتطلع الحكومة حالياً بعد أن استرجعت نظام الهاتف الخليوي إلى إعادة هيكلة هذا القطاع بالكامل أي النظامين الثابت والخليوي، غير أنه تبقى هناك مجموعة من المشاريع الخاصة بتطوير هذا القطاع وجعله قادراً على المنافسة والتعامل مع التقنيات الحديثة، لاسيما في ميدان تبادل المعلومات والشبكات الذكية المتطورة والانترنت.

أبرز الإنجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠١٧)

مشروع تركيب المقسمات الهاتفية (عقود السنترالات):

تنص العقود الموقعة وتعدلاتها (تبلغ كلفتها الإجمالية ١٤٥ مليون دولار أميركي) على تركيب ٣١٣ مقسماً هاتفياً بسعة إجمالية تبلغ ١,١٤٢,٠٠٠ خطاً في كافة المناطق اللبنانية، اكتمل تركيبها في نهاية العام ٢٠٠١. كما تم أيضاً تجهيز ثلاثة سنترالات بمقسمات لتحويل الاتصالات الهاتفية الدولية وثمانية سنترالات بمقسمات توسط للاتصالات الداخلية. تؤمن المقسمات نظام معرفة طالب المكالمة (نظام CLIP) وخدمات الرسائل الصوتية، و١٣٣٧٦ خطاً في الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN).

كما جرى توقيع ثلاثة عقود ملحقة تتعلق بزيادة السعة الإجمالية للمقسمات إلى ٤٨ ألف خطٍ إضافي (٨,٨ مليون دولار أميركي) وبتأمين ١٧,١٠٠ خطاً في الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة وأربعة مقسمات جديدة اكتمل تركيبها في نهاية العام ٢٠٠٢ بحيث أصبح مجموع عدد الخطوط الهاتفية ١,١٩٠,٠٠٠ خطاً ومجموع عدد الخطوط الرقمية ٣٠٤٧٦ ISDN خطاً.

مشروع تحديث برامج وتجهيزات المقسمات:

تم مؤخراً تنفيذ مشروع تحديث برامج وتجهيزات المقسمات لتتوافق مع التطور التقني لقطاع الاتصالات ولإضافة خدمات عديدة للمشتركين وللسنترالات، بلغت كلفة هذه الأعمال حوالي ٢٥ مليون دولار أميركي. وشمل هذا المشروع تطوير جميع السنترالات الرئيسية والفرعية وتلك المخصصة للاتصالات الدولية.

مشروع إعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت (PSTN):

يهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت بكلفة إجمالية تبلغ ٥٥٠ مليون دولار أميركي، كما يهدف إلى تحسين الاتصالات بين كافة المناطق اللبنانية. يتضمن المشروع إعداد الدراسات والتصاميم لشبكة الهاتف المحلي وتركيبها. تشتمل المجموعة الأولى من عقود شبكة الهاتف الثابت الأجزاء المكونة التالية:

- تركيب ٩٧١,٦٠٠ خط (تربط بين المقسمات والمناطق).
- إعادة تأهيل ١٢٣ مبنى لمقسمات الهاتف وإنشاء ١٨٥ مبنى جديداً في كافة المناطق اللبنانية.
- تركيب شبكات هاتف محلية بالاعتماد على نظام النقل اللاسلكي (WIRELESS LOCAL LOOP). يناسب هذا النظام المناطق الريفية حيث تُعتبر تكاليف تمديد شبكات الاتصالات السلكية باهظة.
- تركيب أنظمة إرسال رقمية متطورة لوصول كافة المناطق اللبنانية ببعضها البعض.

المرحلة الثانية لمشروع تمديد الشبكات الهاتفية:

تم تنفيذ هذا المشروع على دفعتين من قبل وزارة الاتصالات بعد أن تم تنفيذ المرحلة الأولى ضمن مشروع إعادة تأهيل وتوسعة شبكة الهاتف الثابت (PSTN). الدفعة الأولى منها والتي عرفت بإسم مشروع تمديد الشبكات الهاتفية - ١ (OSP-١) شملت تركيب ٢٠٠ ألف خط، أما الدفعة الثانية والتي عرفت بإسم مشروع تمديد الشبكات الهاتفية - ٢ (OSP-٢) فشملت تركيب ٦٠٠ ألف خط في المناطق الريفية. اكتمل تنفيذ الأشغال المتعلقة بهذا

المشروع في نهاية العام ٢٠٠٣.

مشروع تركيب الخطوط التأجيرية:

اكتمل تنفيذ مشروع الخطوط التأجيرية مع نهاية العام ٢٠٠٢ من قبل وزارة الاتصالات وذلك بقيمة ١٠ ملايين دولار أميركي. وقد هدف هذا المشروع إلى وضع خطوط هاتفية للاستئجار بتصرف المؤسسات والشركات.

مشروع إنشاء أكشاك هاتف للعموم:

قام المجلس بالإشراف على تركيب ٤ آلاف كشك هاتف للعموم موزعة على جميع المناطق اللبنانية، التي تم تركيبها من قبل وزارة الاتصالات، وتم الانتهاء من هذه الأعمال مع نهاية العام ٢٠٠٥.

الاتصالات الدولية:

تم تنفيذ عدة مشاريع تهدف إلى تحسين الاتصالات، وشملت بصورة رئيسية ما يلي:

تركيب خطي اتصال بالألياف الضوئية من الكابلات البحرية: الأول يصل طرطوس (سوريا) بطرابلس وبيروت وصيدا (لبنان) والإسكندرية (مصر) بسعة ٩٠٠٠ مكالمات هاتفية متزامنة، والثاني يصل لبنان بقبرص وكريت وفرنسا بسعة ٧٥٦٠ مكالمات هاتفية متزامنة. بلغت الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي ١٢ مليون دولار أميركي.

تركيب خط اتصال بالألياف الضوئية وخط اتصال لاسلكي يربط بيروت بدمشق بسعة ١٨٩ مكالمات هاتفية متزامنة وبكلفة إجمالية بلغت ١,٣٤ مليون دولار أميركي.

تركيب محطتين أرضيتين للاتصالات عبر الأقمار الصناعية في العربية وجورة البلوط بكلفة إجمالية تبلغ حوالي أربعة ملايين دولار أميركي للمحطة الأولى وخمسة ملايين دولار أميركي للمحطة الثانية.

نظام تحكم وإدارة:

تم تركيب نظام تحكم وإدارة لمعدات الإرسال والتحويل لشبكة الهاتف تبلغ قيمة العقد ٥٧٧ ألف دولار أميركي.

إعادة تنظيم المهام في وزارة الاتصالات:

على المستوى المؤسسي، تم إعداد دراسة لإعادة تنظيم المهام في وزارة الاتصالات بغية فصل أعمال التشغيل والصيانة عن أعمال التحكم والمراقبة الفنية.

إعادة هيكلة قطاع الاتصالات:

تم تنفيذ مشروع إعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وإعادة تنظيم الإدارة، وإعداد دراسات متعلقة بإنشاء خدمات التسويق والوكالات التجارية. بلغت كلفة هذا المشروع ٧ ملايين دولار أميركي.

البريد

الخدمات البريدية: في منتصف عام ١٩٩٨ تم توقيع عقد مع مجموعة من الشركات الكندية لتأمين الخدمات البريدية (توزيع البريد، خدمة الشبابيك، البريد السريع، خدمات بيع الطوابع، وغير ذلك) في كافة المناطق اللبنانية. وقد تحملت هذه الشركات مسؤولية إعادة تأهيل أبنية مراكز البريد وتجهيزها، وترقيم الشوارع والأبنية، وتركيب علب بريدية. تقدر الكلفة الإجمالية لهذا المشروع بحوالي ٥٠ مليون دولار أميركي، وحيث أن شكل العقد يخضع لنظام الإنشاء، والتشغيل، والتسليم (BOT)، فلم تتحمل الحكومة اللبنانية أي عبء مالي في هذا المجال.

النقل البري الخاص للأشخاص

نظرة عامة على قطاع النقل البري

بعد انتهاء الحرب اللبنانية توالى البرامج والخطط لإعادة بناء لبنان، منها برنامج التأهيل العاجل في العام ١٩٩١ الذي تبنته الحكومة وبرنامج "الأفق ٢٠٠٠" في العام ١٩٩٣ و"الخطّة الخماسية للتنمية الاقتصادية" في العام ١٩٩٩ والبرنامج الإنمائي في العام ٢٠٠٣. نتيجة ذلك، شهد قطاع النقل البري للأشخاص، ومنذ العام ١٩٩٢ حتى اليوم، ورشة ضخمة من عمليات الترميم وإعادة التأهيل على شبكة الطرق في لبنان بالإضافة إلى شق وتنفيذ طرق جديدة. وقد بلغت قيمة المشاريع المعقودة في هذا القطاع منذ العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠١٧ حوالي /٢,٦٣٢,٥٣ / مليون دولار أميركي، منها /١,٣٤٩,٦٦ / مليون دولار أميركي قيمة المشاريع المنفذة لغاية نهاية عام ٢٠١٧، و/١,٢٨٢,٨٧ / مليون دولار أميركي قيمة المشاريع التي ما يزال تنفيذها جارياً لتاريخه.

وفي هذا الإطار، قام المجلس بوضع عدد من المشاريع بهدف تفعيل وتطوير أداء النقل على شبكة الطرق في جميع المناطق اللبنانية، ومنها:

مشروع الطريق الساحلي
مشروع طريق بيروت-الحدود السورية
مشروع مداخل بيروت المتصلة بالأوتوستراد الدائري
مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى وجبل لبنان
مشروع تأهيل وتحسين شبكة طرق بيروت
مشروع إعادة تأهيل الطرق في ضواحي بيروت
مشروع إعادة تأهيل شبكة الطرق الرئيسية والثانوية في بعض المناطق
مشروع استحداث طرق رئيسية وثانوية جديدة في بعض المناطق
في إطار هذه المشاريع، قام المجلس بتنفيذ أجزاء منها، وأجزاء أخرى ما تزال قيد التنفيذ ويعمل المجلس على تأمين المستلزمات الفنية والمادية لتنفيذ ما تبقى من عقود لاستكمال هذه المشاريع.

٢- أبرز الإنجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠١٧)

قام المجلس بالتركيز على تفعيل المحورين الرئيسيين في لبنان: الطريق الساحلي وطريق بيروت - الحدود السورية. فقد قام بتنفيذ عدد من المشاريع وهو قيد استكمال المشاريع المتبقية على هذين المحورين من أجل تأمين عملية نقل فعالة آمنة وسريعة.

ضمن مشروع الطريق الساحلي تم تنفيذ عدد من العقود أبرزها:

استكمال إعداد دراسة تطبيق اتفاقية الطرق الدولية ضمن الأراضي اللبنانية
تأهيل طريق صور- الناقورة
تنفيذ أعمال طريق دير عمار - العبدية (مع الملحق رقم ١)
توسعة وتأهيل طريق العبدية-مفرق حمص-العبودية
تنفيذ طريق العبدية-قبة شمرا ضمن أشغال الطريق الساحلي الشمالي إلى الحدود السورية
تنفيذ طريق مفرق حمص العريضة ضمن أشغال الطريق الساحلي الشمالي إلى الحدود السورية
إكمال الطريق الساحلي السريع الشمالي قسم شكا-طرابلس-البحصاص
تأهيل اوتوستراد طبرجا- شكا
تأهيل الخط الساحلي الممتد من الدورة ولغاية طبرجا
تحسين مقطع نهر الكلب
تحسين الأوتوستراد الساحلي في منطقة نهر الكلب
تأهيل مدخل بيروت الشمالي للخط الممتد بين الدورة وطبرجا
تنفيذ أعمال المنحدرات عند محول أدما على الأوتوستراد الساحلي الشمالي بين طبرجا ونهر الكلب
أشغال محول نهر الموت (مع الملاحق ١، ٢ و ٣)
اوتوستراد الجنوب، قسم الكورنيش البحري في صيدا
اوتوستراد الجنوب قسم الزهراني، صور، مفرق قانا، المرحلة الأولى: الزهراني-البابلية
اوتوستراد الجنوب قسم الزهراني- صور- مفرق قانا، المرحلة الثانية: البابلية-أبو الأسود

تنفيذ أشغال الإنارة وتجهيزات الأمان للمرحلة الثالثة من أوتوستراد الجنوب قسم الزهراني-صور-مفرق قانا التي تقع ما بين محول أبو الأسود ومفرق برج رحال واستكمال تنفيذ أشغال الإنارة وتجهيزات الأمان غير المنفذة بعد في المرحلة الثانية من هذا الأوتوستراد والتي تقع بين محول البابلية ومحول أبو الأسود

تنفيذ أشغال المرحلة الرابعة من أوتوستراد الجنوب قسم الزهراني-صور-مفرق قانا بين جسر الليطاني وطريق عام برج رحال

إعادة بناء جسر المسيح والجسر الواقع قرب وزارة المهجرين فوق أوتوستراد بيروت الجنوب في الدامور

تنفيذ أشغال المرحلة الخامسة من الكورنيش البحري لمدينة صيدا التي تشمل تنفيذ جسر في منطقة سينيق الذي يصل الكورنيش بأوتوستراد الجنوب

ضمن مشروع طريق بيروت – الحدود السورية تم تنفيذ عدد من العقود أبرزها:

تنفيذ الأعمال المكتملة لمشروع تأمين مستلزمات وعوامل السلامة المرورية على طريق الحدود اللبنانية-السورية في منطقة المصنع

تنفيذ أشغال مشروع إعادة بناء جسر صوفر وقسم من الأوتوستراد المتضررين من جراء العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦

تأهيل وسفلة طريق الشام قسم الحازمية- صوفر

تأهيل وسفلة طريق المديرج- المصنع

تنفيذ أشغال مشروع إعادة بناء جسر صوفر وقسم من الأوتوستراد المتضررين من جراء العدوان الإسرائيلي صيف ٢٠٠٦ (مع ملحق رقم ١)

استكمال الأعمال غير المنفذة في نطاق مشروع إعادة بناء جسر صوفر وقسم من الأوتوستراد المتضررين من جراء العدوان الإسرائيلي صيف ٢٠٠٦ (مع الملحق رقم ١)

أعمال التجميل لطريق بحمدون الداخلية ضمن مشروع توسعة وتأهيل طريق الشام الحالي (قسم الحازمية -صوفر) (مع الملحق رقم ١ و ٢)

أشغال توسعة وتأهيل طريق الشام الحالي قسم ٣ section عاليه- صوفر(مع الملحق رقم ١ و ٢)

تنفيذ أشغال مشروع توسعة وتأهيل طريق الحازمية-الجمهورية-المرحلة الأولى والثانية (تنفيذ أشغال بولفار كميل شمعون-مستديرة الصياد (١,٤ كلم)) مع الملحق(١-٥)

تأمين مستلزمات وعوامل السلامة المرورية على طريق الحدود اللبنانية-السورية في منطقة المصنع

تنفيذ الأعمال المكتملة لمشروع تأمين مستلزمات وعوامل السلامة المرورية على طريق الحدود اللبنانية-السورية في منطقة المصنع

تكملة توسعة وتأهيل قسم رياق - بعلبك (من دوريس الى بعلبك مع مدخل بعلبك ومن مفرق تل عمارة حتى رياق) من مشروع تأهيل طريق شتورة - رياق - بعلبك الحدود السورية

تأهيل بولفار كميل شمعون بين تقاطع الشفروليه وتقاطع غاليري سمعان.

تأهيل وتوسعة طريق التعاضد- رياق ضمن مشروع طريق شتورة- رياق- بعلبك-الحدود السورية الشمالية-الجزآن الأول والثاني

تنفيذ أشغال الجزء المتبقي من مشروع استكمال تأهيل المدخل الشرقي لمدينة بعلبك

إن مشكلة النقل في المناطق المدنية تتفاقم خاصة ضمن وحول منطقة بيروت الكبرى، حيث يتم الاعتماد بشكل أساسي على استخدام السيارات الخاصة مما يحتم في حال عدم تطوير نظام النقل المشترك إلى ضرورة استحداث مساحات إضافية للطرق وكذلك مساحات إضافية لمواقف السيارات واعتماد نظام متطور لإدارة السير.

لذلك قام المجلس بوضع مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى وجبل لبنان.

مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى وجبل لبنان:

يهدف هذا المشروع إلى تسهيل حركة السير في بيروت الكبرى وهو يتألف من ثلاثة أجزاء:

تحسين محاور السير الرئيسية، ويتضمن إنشاء جسور وأنفاق عند ١٩ تقاطعاً للطرق، وتنفيذ أشغال أخرى على امتداد الطرق الرئيسية.

تركيب ٢٢٠ إشارة ضوئية للسير، و ٣٠ كاميرا لمراقبة السير، وإشارات للمرور، وتخطيط الطرقات بعلامات السير، وإنشاء مركز مراقبة وإدارة لحركة السير، وتحسين ممرات المشاة.

برنامج إدارة مواقف السيارات مع عدادات للوقوف بسعة ٥٠٠٠ موقف سيارة.

ضمن مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى وجبل لبنان، تم تنفيذ عدد من العقود أبرزها:

جسر الدورة
جسر انطلياس
تقاطع المتحف
بشامون-عرمون
جسر الحايك
تنظيم وإطلاق حملة توعية
تدريب شرطة السير
تركيب إشارات السير الضوئية وكاميرات مراقبة السير (مع الملحق رقم ١) (تجهيزات وأعمال مدنية)
تركيب عدادات الوقوف على جوانب الطرق
تجهيز مبنى هيئة إدارة السير بالكومبيوترات وتجهيزات أخرى
تدريب عدد من ضباط وعناصر قوى الأمن الداخلي على كيفية إدارة الحركة والأزمات المرورية والتعاطي معها بشكل علمي ومتخصص
شراء دراجات نارية لزوم قوى الأمن الداخلي (المجموعتين الأولى والثانية)
شراء أجهزة لاسلكية لقوى الأمن الداخلي
تأهيل المستديرة عند ساحة الدكوانة والطرق المتفرعة منها
مشروع الممر السفلي على تقاطع شارع بشارة الخوري مع جادة الاستقلال
جسر المشرفية (أشغال الممر العلوي على تقاطع شاتيلا الكفاءات بوليفار الشياح- المشرفية)
مشروع حل مشكلة العلو المنخفض تحت جسر نهر بيروت على اوتوستراد الدورة- الكرنيتينا وتحت الجسر المؤدي الى الى برج حمود فوق اوتوستراد إميل لحود ونهر بيروت

مشروع مداخل بيروت المتصلة بالأتوستراد الدائري

من البدهيي إن تنفيذ الأوتوستراد الدائري لمدينة بيروت وشبكة المداخل المتصلة به سوف يؤدي إلى تخفيف ازدحام السير عند مداخل العاصمة وتسهيل حركة الانتقال بين الشمال والجنوب. وقد تم توزيع التصاميم المفصلة لمشاريع شبكة المداخل إلى ثلاثة أقسام:

مدخل بيروت الشمالي

مدخل بيروت الوسطي

مدخل بيروت الجنوبي

ومن أبرز المشاريع المنجزة:

تنفيذ الممر السفلي تحت تقاطع مار مخايل ضمن مشروع تطوير النقل الحضري

جسر انطلياس ضمن مشروع تطوير النقل الحضري

الممر السفلي تحت مستديرة الطيونة ضمن مشروع تطوير النقل الحضري

تجهيز مبنى هيئة إدارة السير بالمفروشات

تجهيز مبنى هيئة إدارة السير بالكومبيوترات وتجهيزات أخرى

الممرين العلوي والسفلي على تقاطع طريق المطار مع بوليفار الشياح

طريق التيرو

وصلة العدلية

وصلة حارة حريك - طريق المطار

وصلة الحازمية - المطار (بين تقاطع بولفار كميل شمعون وحارة حريك)

طريق الكوكودي - الكولا ١ و ٢ إضافة إلى محوّل الكوكودي

طريق خلدة - الكوكودي

مستديرة شاتيلا

طريق شاتيلا - الكفاءات الموازية لنهر بيروت (PN٣)

طريق العدلية - طريق الشام (A١) وصولاً إلى مستديرة الصياد

تنفيذ أعمال جسر ونفق على مستديرة المكلس (مع الملحقين ١ و ٢)

إعادة النظر بدراسة محوّل شارل حلو الذي يربط اوتوستراد بيروت - طرابلس قسم "مرفأ بيروت- نهر الموت" المصدّق تخطيطه بموجب المرسوم رقم ٩٣٠٨ تاريخ ١٠/٨/١٩٩٦، بجادة شارل حلو قرب تمثال المغترب اللبناني

تنفيذ مشروع توسيع جزء من اوتوستراد بيروت- طرابلس الواقع بين جسر الكرنيتينا ومحطة شارل حلو للتسفير

ضمن مشروع طريق المتن السريع

تنفيذ أشغال معالجة الانزلاق الحاصل على طريق المتن السريع قسم جورة البلوط- بعيدات
أشغال تصريف مياه مبتدلة لمنطقة مار شعيا لرفع الضرر عن طريق المتن السريع في منطقة محول مار شعيا-
العطشانة

شق طريق بقليع- صنين ضمن مشروع طريق القمم (مع الملحقين ١ و ٢)
أشغال محول رومية - بيت مري وجسر قنابة برمانا ضمن مشروع طريق المتن السريع (مع الملاحق ١-٢-٣)

مشروع إعادة تأهيل الطرق في ضواحي بيروت من أبرز العقود المنجزة:

في الضاحية الشمالية: أشغال في أقسام برج حمود، الجديدة، الزلقا، الطرق الموازية لنهر الموت ونهر إنطلياس،
الطرق الواقعة في قسم الضبييه، طريق نهر بيروت - الدورة، والطريق الذي حل مكان السكة الحديدية داخل
منطقة برج حمود. وأشغال إعادة تأهيل طريق سن الفيل وطريق الصالومي - النبعة - نهر الموت.
في الضاحية الجنوبية: تشمل الأشغال المنجزة حتى تاريخه، شبكات الطرق الواقعة على محور بولفار الشياح
والشوارع المحاذية له، طريق الشويفات - خلدة، ونفق تصريف مياه الأمطار في حارة حريك، بالإضافة إلى أقسام
المريجة، القسيس، الغبيري، حارة حريك، برج البراجنة، فرن الشباك وعين الرماننة. وأشغال إعادة تأهيل شبكة
طرق الجاموس والخدمات العامة العائدة لها.

مشروع إعادة تأهيل شبكة الطرق الرئيسية والثانوية واستحداث طرق رئيسية وثانوية جديدة في المناطق من أبرز العقود المنجزة:

تنفيذ أشغال مجاز جبرائيل، مدخل ومجاز رحبة، مجاز برقائل وطريق داخلية في بلدة فنيديق
تأهيل طريق بيت القفس-قرصيتا-ساحة نمرين
تحويلتي بلدة حدث الجبة وبلدة حصرون وطريق الديمان (دورة قاديشا)
أشغال تحويلية الهدن-المرحلة الثانية
تأهيل طريق نهر ابراهيم-العذرا
تنفيذ الأشغال المتبقية من مشروع شننغير-دلبيتا
طريق حلبا-البيرة-القببات مع جسرين في القببات
أعمال وصلات طرق في بلدة بشري
تحسين وتوسعة طريق المدفون- كفيفان
تحسين وتوسعة طريق زغرتا - رأس كيفا
طريق أيطو- أهدن
تأهيل طريق عردات-مجدليا
شق وتنفيذ طريق داغل- بساتين العصي- بيت شلالا- تنورين التحتا
تحويلية إهدن-المرحلة الأولى
طريق راس كيفا-ايطو
كفر حرا-البيرة
شدر-مقبيلة
عندقت-كونية
أكروم-كفرتون
عردات-مجدلية
تنفيذ وسفلة طريق بيت مري
الطريق الجديد الممتد بين جونه وبكركي وحريصا
وصلة غزير-الكفور-فتقا
وصلة طريق مستديرة جعيتا-عينطورة
محول عجلتون
إعادة تأهيل الطريق الممتد بين ضبية-أنطلياس مع وصلة الرايبة النقاش

تقاطع ديك المحدي والنقاش - الرابية

مشروع بير الهيث - قرطبا (المرحلة الأولى من بير الهيث-الصوانة-٥ كلم + ملاحق ٤،٣،٢،١ + القسم الثاني) تنفيذ اشغال تأهيل محطتي تكرير المياه المبتدلة في اجبع وعينطورين المنفذتين ضمن مشروع تحويله اهدن تأهيل طريق جون-الزعرورية-الزيتونية (مع الملحق رقم ١ و ٢) وصلة بتغرين- الزعرور
وصلة جورة البلوط-دير مار شعيا ووصلة دير مار شعيا-العطشانة وصلة بعبدات ووصلة دير مار شعيا-بعبدات
أشغال مجاز جبرائيل،مدخل ومجاز رحبة، مجاز برقايل وطريق داخلية في بلدة فيندق
تنفيذ الأشغال المتبقية من مشروع شق طريق مراح السريج- بخعون-طاران-جسر الحازمية
تحويله بشري (مع الملحق رقم ١)
طريق البحصاص-كوسبا (مع الملحق رقم ١)
تأهيل طريق بيت الفقس-قرصيتا-ساحة نميرين
تأهيل طريق جعيتا عيون السمان
شق طريق منجز-العبودية (١٣ كلم)
تنفيذ أشغال شق طريق داعل- بجدرفل ضمن طريق البترون- داعل (مع الملاحق ١ و ٢)
تأهيل طريق السعديات-عين الحور

ضمن مشروع طريق سير الضنية- جباب الحمر -الهرمل

تنفيذ طريق جباب الحمر- الهرمل

ضمن مشروع تأهيل الطرق في لبنان

إجراء مسح شامل لوضعية طرقات المناطق اللبنانية بطول ٦٠٠٠ كلم وتحديد معايير التصنيف وترميز وتصنيف حالة كل طريق وفقا لنظام IRAP SRS

تجدد الإشارة إلى انه في هذا التقرير تم لحظ المشاريع التي حولت إلى مجلس الإنماء والإعمار من مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، ومنها:

ضمن برنامج تطوير نظام النقل في بيروت الكبرى
تأهيل وتزفيت وإنارة شارع الكويت ومتفرعاته
ضمن برنامج تأهيل وتطوير الطرق الدولية وضمن مشروع الطريق الساحلي:
المرحلة الأولى من مشروع اوتوستراد الجنوب قسم الجية - الزهراني
مشروع اوتوستراد الجنوب، قسم الكورنيش البحري في صيدا (المرحلة الثانية)
مشروع اوتوستراد الجنوب، قسم الكورنيش البحري في صيدا (المرحلة الثالثة)
مشروع طريق دير الزهراني-النبطية وطريق دير الزهراني-عزة رومين
مشروع اوتوستراد الجنوب قسم محول الرميطة ووصلة سينيق
تنفيذ مدخل وخرج في بلدة جدرا
تنفيذ مداخل ومخارج القلمون والبلمند وممري المشاة في القلمون والناعمة
مشروع أشغال الإنارة والتجهيزات على اوتوستراد الجنوب قسم الجية-الزهراني-ابو الأسود
مشروع إنارة اوتوستراد الجنوب أقسام الجية-الأولي وسينيق-الزهراني
مشروع إشارات السير وحواجز الوقاية على اوتوستراد الجنوب قسم الجية-الزهراني
تنفيذ أشغال المرحلة الرابعة من اوتوستراد الجنوب قسم الزهراني-صور-مفرق قانا بين جسر الليطاني وطريق عام
برج رحال
ضمن مشروع طريق بيروت -دمشق (المصنع)
اوتوستراد الحدث-المصنع، تنفيذ وصلة صوفر-المديرج
مشروع مداخل عاليه
إعادة النظر بمسطحات ولوائح الاستملاك العائدة للأقسام الثاني والثالث والرابع من مشروع تخطيط وتطوير طريق
ذوق مصبح- ميروبا - كفر ذيبان- الطيبة (بعلبك)- عقد مصالحة
تنفيذ مشروع استكمال وصلة الحازمية - تأهيل طريق دمشق القديمة في منطقة الحازمية

٣- تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٧، في العقود الموقعة قبل ٢٠١٧ يتقدم العمل في المشاريع التالية:

ضمن مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى
-ملحق رقم ٤ لمشروع تنفيذ إشارات السير الضوئية وكاميرات المراقبة ومبنى إدارة السير

ضمن مشروع الطريق الساحلي
استكمال الاعمال الضرورية لمشروع طريق صور-الناقورة
تنفيذ أشغال القسم الأول من المرحلة الخامسة الممتدة من العباسية الى مفرق قانا (من الوند ٢٥+٩٠٠ الى الوند ٣٠+٣٠٠) ضمن مشروع تنفيذ أوتوستراد الجنوب قسم الزهراني، صور- مفرق قانا
تنفيذ الطريق الدائري الغربي لمدينة طرابلس (قسم الميناء-البدوي)+الملحق رقم ١

ضمن مشروع طريق بيروت- دمشق (المصنع)
تنفيذ مشروع الأوتوستراد العربي قسم المديرج- جسر النمليّة- شتورا- تعنايل المرحلة الأولى (قسم جسر النمليّة (البوارج) -شتوره-تعنايل)+الملحق رقم ١ و ٢
تنفيذ قسم تعنايل المصنع من مشروع الأوتوستراد العربي + الملحق رقم ١ و ٢
قسم بعلمشميه- صوفر (٦,٥ كم)
تنفيذ أعمال الجزء الثاني من المشاريع الإنشائية المختلفة في مركز المصنع الحدودي (مع الملحق رقم ١)
-إجراء الاستقصاءات الجيوتقنية اللازمة لدراسة معالجة انزلاقات التربة في مناطق جديتا، بوارج، المريجات، الماتية
بمحاذاة مشروع الأوتوستراد العربي قسم المديرج-تعنايل

ضمن مشروع شتورا-بعلبك-الحدود السورية (القاع)
تأهيل طريق الكرك-الحمرا بلازا-ابلج-التعاقد- رياق + الملحق رقم ١

ضمن مشروع طريق المتن السريع
تنفيذ أعمال المرحلة الثانية من تخطيط طريق فرع رومية-بيت مري
تنفيذ وصلة مار شعيا-العطشانة-عين علق

ضمن مشاريع الطرق في المناطق:
تنفيذ أشغال طريق الهبارية- شبعاء وطريق زغلا-شوبا-شبعاء+ملحق رقم ١ و ٢
توسعة وتأهيل طريق عمشيت-ميفوق (مع الملحقين ١ و ٢ و ٣)
تنفيذ أشغال وصلات طرق جديدة مرتبطة بمشروع طريق عمشيت-ميفوق
تنفيذ طريق بيت أيوب- فنيديق
ملحق رقم ٢ لعقد تنفيذ أشغال الجزء الثاني الاختياري لمشروع طريق الهبارية-شبعاء وزغلا-شوبا-شبعاء

ضمن مشروع طريق سير الضنية- جباب الحمر -الهرمل
طريق سير الضنية-جباب الحمر
تنفيذ طريق سير الضنية -بقرصونا-قرصينا
الملاحق رقم ٢ و ٣ و ٤ لعقد تنفيذ أشغال إضافية ضمن مشروع تنفيذ طريق سير الضنية- بقرصونا-قرصينا

ضمن مشروع طريق جونية-بكركي -حريصا
تأهيل وتوسعة طريق درعون - حريصا والاشراف على الاشغال

ضمن مشروع طريق القمم:
ملحق رقم ٣ لمشروع شق طريق بقلبع- صنين

ضمن مشروع طريق بترون-تنورين السريع

ملحق رقم ٢ لمشروع شق طريق داغل-بجدرفل

ضمن مشروع دورة قاديشا
-تنفيذ أشغال المرحلة الثانية من مشروع تحويلتي حدث الجبة وحصرون وطريق الديمان

ضمن مشروع تأهيل الطرق في لبنان
إجراء مسح شامل لوضعية طرقات المناطق اللبنانية بطول ٦٠٠٠ كلم وتحديد معايير التصنيف وترميز وتصنيف
حالة كل طريق وفقا لنظام IRAP SRS

٤- أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

ضمن مشروع الطريق الساحلي:
- تنفيذ أشغال القسم الثاني من المرحلة الخامسة من طريق عام برج رحال الى منطقة شبريحا ضمن تنفيذ
اوتوستراد الجنوب
- تنفيذ أشغال اوتوستراد الشمال بين البداوي والعبودية المرحلة الأولى قسم المحمرة- الكويخات
ضمن مشروع طريق بيروت - دمشق (المصنع):
- استكمال أشغال توسعة وتهذيب مجاري الأنهر وإنشاء أقنية وعبارات تصريف مياه الامطار في منطقة حوض
الليطاني
- استكمال الاعمال غير المنفذة في نطاق كل من العقد العائد لمشروع استكمال تنفيذ أشغال توسعة وتأهيل
وصلة بعلشميه - صوفر والعقد العائد الى مشروع تجميل طريق بحدون الداخلية
ضمن مشروع طريق البترون - تنورين السريع:
- تاهيل وتوسعة طريق تنورين التحتا - تنورين الفوقا

ضمن مشروع دورة قاديشا:
تنفيذ أشغال وصلة دواليب اهدن - نبع مار سركيس

ضمن مشروع تأهيل وتوسعة طريق السعديات - عين الحور:
- تأهيل طريق عين الحور- داريا - عانوت- مفرق الزعرورية

ضمن مشروع تأهيل وتوسعة طريق الجون - الزعرورية
تنفيذ الأشغال المتبقية من مشروع تأهيل طريق جون - الزعرورية- الزيتونيه

٥-أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٨-٢٠١٩

مشروع الاوتوستراد الشرقي لمدينة طرابلس (البحاص- البداوي)
مشروع قسم المديرج (حمانا)- جسر النملية (بوارج) من طريق بيروت-دمشق (المصنع)
إنشاء طريق بين الجمهور وبعلمشميه (١٢,٧ كم) (الأوتوستراد العربي)
إنشاء طريق الحدث - الدكوانة (٦,٢ كم) (الطريق الدائري لمدينة بيروت)
طريق عين علق - بتغرين من مشروع طريق المتن السريع
أشغال الحماية ومعالجة الانزلاقات في بياقوت
تقاطع غاليري سمعان
مشروع طريق سير
تحويله بقرقاشا
طريق الأرز
طريق غزير - جديدة غزير
توسعة وتأهيل طريق ميروبا - نهر الذهب - جورة الترمس - حدشات - يحشوش
طريق حارة صخر- درعون
التقاطعات الرئيسية على طريق جعيتا - فاريا (جعيتا- السهيلة - بلونة - داريا - عجلتون)
تأهيل طريق جبيل - عنايا

استكمال طريق بير الهيث - قرطبا
الأوتوستراد العربي قسم البداوي - العبودية
مشروع الطرق والعمالة

جدول أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

اسم المشروع	قيمة العقد (أ.د)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
ضمن مشروع الطريق الساحلي				
تنفيذ أشغال القسم الثاني من المرحلة الخامسة من طريق عام برج رحال الى منطقة شبريحا ضمن تنفيذ اوتوستراد الجنوب	/١٨,٨٧٠,١٢٢/	IDB	شباط ٢٠١٧	ايلول ٢٠١٩
تنفيذ أشغال اوتوستراد الشمال بين البداوي والعبودية المرحلة الأولى قسم المحمرة- الكويخات	/٥٦,٧٠٠,٤١٩/	LP	حزيران ٢٠١٧	تموز ٢٠٢٠
ضمن مشروع طريق بيروت - دمشق (المصنع):				
استكمال أشغال توسعة وتهذيب مجاري الأنهر وإنشاء أقنية وعبارات تصريف مياه الامطار في منطقة حوض الليطاني	/١٢,٦١٠,٤١٢/	LP	ايلول ٢٠١٧	آذار ٢٠١٩
استكمال الاعمال غير المنفذة في نطاق كل من العقد العائد لمشروع استكمال تنفيذ أشغال توسعة وتأهيل وصلة بعلمشيه - صوفر والعقد العائد الى مشروع تجميل طريق بحمدون الداخلية	/١١,٠٤٩,٨٣٣/	CDR KFAED	حزيران ٢٠١٧	تموز ٢٠١٩
ضمن مشروع طريق البترون - تنورين السريع				
تأهيل وتوسعة طريق تنورين التحتا - تنورين الفوقا	/١١,٤٧٧,٢٧٥/	CDR	ايلول ٢٠١٧	تشرين اول ٢٠١٩
ضمن مشروع دورة قاديشا				
تنفيذ أشغال وصلة دواليب اهدن - نبع مار سركيس	/٦,٢٦٦,٥٥١/	CDR	حزيران ٢٠١٧	تموز ٢٠١٩
ضمن مشروع تأهيل وتوسعة طريق السعديات - عين الحور				
تأهيل طريق عين الحور- داريا - عانوت- مفرق الزعرورية	/٦,٦٧٧,٨٩٠/	CDR	حزيران ٢٠١٧	تموز ٢٠١٩
ضمن مشروع تأهيل وتوسعة طريق الجون - الزعرورية				
تنفيذ الأشغال المتبقية من مشروع تأهيل طريق جون - الزعرورية- الزيتونية	/٤,١٥٠,٨١٤/	CDR SFD	كانون الثاني ٢٠١٧	تشرين الثاني ٢٠١٧

جدول أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٨-٢٠١٩

اسم المشروع	القيمة التقديرية (أ.د)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
مشروع الدائري الشرقي لمدينة طرابلس (من البحصاص حتى البداوي)	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الإسلامي للتنمية	أيلول ٢٠١٨	أيلول ٢٠٢٢
مشروع قسم المديرج (حمانا)- جسر التملية(بوارج) من طريق بيروت-دمشق (المصنع)	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق السعودي للتنمية	كانون الثاني ٢٠١٩	شباط ٢٠٢٢
إنشاء طريق بين الجمهور وبعلمشيمه (١٢,٧ كم) (اللاوتوستراد العربي)	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على البنك الدولي	كانون الأول ٢٠١٩	كانون الأول ٢٠٢١
إنشاء طريق الحدث - الدكوانة (٦,٢ كم) (الطريق الدائري لمدينة بيروت)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على البنك الدولي	كانون الأول ٢٠١٩	كانون الأول ٢٠٢٢
تقاطع غاليري سمعان	١٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الدولي	كانون الأول ٢٠١٩	كانون الأول ٢٠٢١
مشروع طريق سير	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الإسلامي للتنمية	نيسان ٢٠١٩	نيسان ٢٠٢١
طريق عين علق - بتغرين من مشروع طريق المتن السريع	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	قانون برنامج وزارة الأشغال/٣٢٦/٢٠٠١	تموز ٢٠١٩	تموز ٢٠٢٠
أشغال الحماية ومعالجة الانزلاقات في بياقوت	٣,٥٠٠,٠٠٠	احتياطي الموازنة العامة	حزيران ٢٠١٩	حزيران ٢٠٢٠
استكمال طريق بير الهيث- قرطبا	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	حزيران ٢٠١٨	حزيران ٢٠٢٠
تحويرة بقرقاشا	١٠,٠٠٠,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	حزيران ٢٠١٨	حزيران ٢٠٢٠
طريق الأرز	١٥,٠٠٠,٠٠٠	قانون برنامج وزارة الأشغال/٣٢٦/٢٠٠١	كانون الثاني ٢٠١٩	كانون الثاني ٢٠٢١
طريق غزير - جديدة غزير	٦,٠٠٠,٠٠٠	قانون برنامج وزارة الأشغال/٣٢٦/٢٠٠١	كانون الثاني ٢٠١٩	كانون الثاني ٢٠٢١
توسعة وتأهيل طريق ميروبا-نهر الذهب- جورة الترمس-حدشات-يحشوش	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	قانون برنامج وزارة الأشغال/٣٢٦/٢٠٠١	كانون الثاني ٢٠١٩	كانون الثاني ٢٠٢١
تأهيل طريق حارة صخر - درعون	٦,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على الصندوق السعودي للتنمية	آذار ٢٠١٩	آذار ٢٠٢١
التقاطعات الرئيسية على طريق جعيتا - فاريا (جعيتا- السهيلة - بلونة-داريا- عجلتون)	١٢,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على الصندوق السعودي للتنمية	آذار ٢٠١٩	آذار ٢٠٢١
تأهيل طريق جبيل-عنايا	١٢,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على الصندوق السعودي للتنمية	آذار ٢٠١٩	آذار ٢٠٢١
مشروع الطرق والعمالة	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	مقترح على البنك الدولي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والبنك الاوربي للتمهير	حزيران ٢٠١٨	حزيران ٢٠٢٠

النقل البحري

نظرة عامة على قطاع النقل البحري

إن العقود التنفيذية الكبيرة التي عقدت لتطوير مرفأَي بيروت وطرابلس، والتي حازت على تمويل خارجي، تمت متابعتها من قبل إدارة هذين المرفأين. وقد بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ١٧٥ مليون دولار أميركي وقد نفذت غالبية أشغال هذه العقود. يتركز توجه الحكومة في هذا القطاع خلال المرحلة القادمة على تطوير وتوسيع مرفأ طرابلس ليكون منفذاً بحرياً للنقل، عن طريق العبور نحو العراق.

أبرز الإنجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٧)

إعادة تأهيل وتوسعة مرفأ بيروت:

شمل هذا المشروع تنظيف وإعادة تأهيل الأحواض الأولى والثاني والثالث، بالإضافة إلى استكمال الأعمال في الحوض الرابع الذي يستعمل كحوض للمستوعبات، وكذلك إنجاز تنفيذ كاسر الأمواج. أُسند عقد الأشغال إلى ائتلاف شركتي ENTRE CANALES / CUBIERTAS وبوشر بتنفيذه في مطلع عام ١٩٩٧. حصلت إدارة مرفأ بيروت على مساعدة فنية بالنسبة للمراقبة الشاملة للدراسات من هيئة إدارة مرفأ مرسيليا، وكلف الاستشاري دار الهندسة (شاعر ومشاركوه) بالإشراف على تنفيذ الأشغال. بلغت كلفة المشروع ٩١,١ مليون دولار أميركي، وقد تم تمويل جزء منه بواسطة قرض من البنك الأوروبي للتميمير (٤٥ مليون يورو)، بينما مؤلت إدارة مرفأ بيروت باقي الكلفة من إيرادات المرفأ.

أبرمت إدارة مرفأ بيروت لاحقاً عقداً لإنشاء المرحلة الأولى من الحوض الخامس. يبلغ طول رصيف هذه المرحلة ٦٠٠ مترٍ وبعمق ١٥ متراً، الذي سوف يخصص للمستوعبات. تبلغ الكلفة الإجمالية لهذا المشروع حوالي ٥٠ مليون دولار أميركي، تم تمويله ذاتياً من إيرادات المرفأ.

قامت إدارة مرفأ بيروت (الإدارة المؤقتة لتشغيل واستثمار مرفأ بيروت) بإطلاق مناقصة في أواسط العام ٢٠٠٤ لتلزييم إدارة وتشغيل محطة المستوعبات في المرفأ بعد أن انتهت هذه الإدارة من تجهيز المحطة عن طريق شراء المعدات الأساسية وتركيبها وبالتالي تحضير الشروط اللازمة لبدء عملية التشغيل. وقد جرى توقيع العقد مع الشركة الفائزة بالمناقصة (تضامن شركتين بريطانية MERSEY (MDHC) وأميركية (IMA) في آب ٢٠٠٤ وبدأت المؤسسة المستخدمة Beirut Port International Management نشاطها الفعلي في مرفأ بيروت بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٤ حيث من المتوقع أن يتخطى حجم العمل لسنة ٢٠٠٥ عن ٥٠٠ ألف وحدة TEU.

إعادة تأهيل وتحديث مرفأ طرابلس:

بغية تأمين سلامة حركة الملاحة، بوشر في خريف عام ١٩٩٧ بتنفيذ أشغال تنظيف وإزالة الترسبات والأنقاض المتراكمة من قعر الحوض التجاري، وفي قناة الدخول إلى المرفأ. كما تم إزالة أنقاض خمس سفن غارقة في حوض المرفأ وتنظيفه حتى عمق ١٠ أمتار بكلفة مليوني دولار أميركي.

قامت الحكومة بتعيين الاستشاري الفرنسي Sogreah لإعداد مخطط توجيهي عام لتطوير مرفأ طرابلس (بتمويل من البروتوكول المالي اللبناني-الفرنسي). وقد اكتمل الآن إعداد هذا المخطط الذي يشمل العناصر التالية:

زيادة عمق قناة الدخول من ١٠ إلى ١٣ متراً.
إنشاء رصيف بحري بطول ٦٠٠ مترٍ يمتد من المرفأ الموجود باتجاه نهر أبو علي.
إنشاء كاسر أمواج خارجي (١٠٠٠ مترٍ)، وإكمال إنشاء كاسر الأمواج الشمالي بجوار نهر أبو علي.
وقد تم كخطوة أولى في العام ٢٠٠١، تنفيذ أشغال تعميق الحوض وقناة الدخول بكلفة تقريبية بلغت ٢٠ مليون دولار أميركي.

مشروع تطوير مرفأ طرابلس:

بهدف وضع المخطط التوجيهي العام لتطوير مرفأ طرابلس، أنجزت هيئة إدارة مرفأ مرسيليا إعداد دراسة جدوى لتوسعة مرفأ طرابلس، وأقرّ البنك الأوروبي للتميمير قرضاً بمبلغ ٤٥ مليون يورو لتمويل أشغال توسعة هذا المرفأ، وتم تقسيم هذه الأشغال إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تشتمل على أشغال توسعة الطريق المؤقت لكاسر الموج الأساسي الحالي، تطوير كواسر الموج الرئيسي والثانوي الحاليين، وقد تم عقد أشغال هذه المجموعة في نيسان ٢٠٠٤ بقيمة تناهز ٢٣ مليون دولار أميركي مع تضامن Jan de Nul / Hydromar، كما تم تلزييم مهام الإشراف على هذه الأعمال بتمويل من عائدات مرفأ

طرابلس وقد اكتمل تنفيذ هذه المجموعة.
المجموعة الثانية: تشتمل على أعمال بناء رصيف جديد بطول ٦٠٠ متر وأعمال حفر وتعميق حوض المرفأ ليسمح بعبور سفن تحتاج إلى ١٥ متر عمق للمرور. استكملت أشغال المجموعة الثانية من مشروع تطوير مرفأ طرابلس أميركي مع شركة China Harbour Engineering Company، والإشراف على هذه الأعمال بتمويل من عائدات مرفأ طرابلس وذلك بعد ان تم التوصل إلى اتفاق بين المتعهد ومرفأ طرابلس.
إعداد الدراسات اللازمة وملف التلزم العائد لمشروع ردم المساحات في مرفأ طرابلس التي ستخصص للمنطقة الاقتصادية
انتهى العمل على ردم مساحات قرب مرفأ طرابلس وهي ستخصص للمنطقة الاقتصادية الخاصة.
تم استكمال دراسة الجدوى لتحويل المرفأ التجاري في صور إلى مرفأ سياحي.
تم الانتهاء من إعداد دراسة جدوى وتقييم أثر بيئي لإنشاء مرفأ سياحي في جونية.

أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

دراسة الجدوى الاقتصادية للمرحلة الثانية من مشروع المرفأ التجاري الجديد لمدينة صيدا
أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٨-٢٠٢٠
بعد أن استكملت دراسة الجدوى لتحويل مرفأ صور التجاري إلى مرفأ سياحي أحيل الملف الى وزارة الأشغال العامة والنقل التي لزمت المرحلة الأولى من الأشغال.
بعد أن استكملت دراسة جدوى وتقييم أثر بيئي لإنشاء مرفأ سياحي في جونية. أحيل الملف إلى وزارة الأشغال العامة والنقل التي باشرت بتنفيذ المشروع.



طريق عمشيت - ميفوق



طريق القمم - صنين



طريق بئر الهيث - قرطبا

النقل الجوي

١ نظرة عامة على قطاع النقل الجوي

هَدَفَ المخطط التوجيهي لتطوير مطار بيروت الدولي إلى زيادة قدرة استيعاب المطار إلى ٦ ملايين مسافر في السنة، كخطوة أولى. على أن تزداد بصورة تدريجية قدرته الاستيعابية لتصل إلى ١٦ مليون مسافر سنوياً بحلول عام ٢٠٣٥.

٢- أبرز الإنجازات المحققة حتى خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٧)

مطار رفيق الحريري الدولي

شملت المرحلة الأولى من المشروع إنشاء محطة جديدة للركاب ومدرجين جديدين: أحدهما شرقي المدرج الحالي، والآخر فوق الأراضي التي تم ردمها في البحر، وذلك بهدف إبعاد حركة الطيران عن أجواء العاصمة. ونتيجة لهذه الأشغال، أصبح المطار في الوقت الحاضر قادراً على استيعاب حوالي ثلاثين طائرة في آن معاً، موزعة على بوابات السفر أو في ساحات وقوف الطائرات.

بوشر بتنفيذ الأشغال في عام ١٩٩٤ وقد اكتمل إنجازها، ويتم حالياً تنفيذ بعض الأشغال الإضافية. اكتملت أشغال المرحلة الأولى لمحطة الركاب الجديدة وقد وضعت المحطة في الخدمة في عام ١٩٩٨. وقد حقق تنفيذ المرحلة الثانية من محطة الركاب زيادة قدرة الاستيعاب إلى ستة ملايين مسافر سنوياً. تم في نهاية كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٠ تزييم إنشاء مختلف المرافق الأخرى، من ضمنها نظامين إضافيين لنقل الأمتعة، واكمال تنفيذ أشغالها في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠. وقد وُضِعَ المدرج الغربي قيد الاستعمال خلال عام ٢٠٠١.

أما الأشغال المنفذة على الأقسام الأخرى فهي التالية:

مبنى الرادار: اكتمل إنشاؤه في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦.
 مركز سلامة الطيران المدني: اكتمل إنشاؤه في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦.
 مبنى صيانة الطيران المدني: اكتمل إنشاؤه في حزيران (يونيو) ١٩٩٧.
 مبنى التدريب على الإنقاذ ومكافحة الحرائق: اكتمل إنشاؤه في تموز (يوليو) ١٩٩٧.
 مبنى الإطفاء للخدمات الأرضية: اكتمل إنشاؤه في تموز (يوليو) ١٩٩٧.
 مكتب الفرز الآلي للبريد: اكتمل إنشاؤه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧.
 مبنى إنتاج الطاقة الكهربائية: اكتمل إنشاؤه في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧.
 أعمال البنية التحتية العائدة لمحطة الركاب ومباني الخدمات (الكهرباء، والماء، والطرق الرئيسية والداخلية): تم وضعها في الخدمة مطلع عام ١٩٩٨، كما أنجز الطريق الدائري الغربي المؤدي إلى محطة الركاب في شباط (فبراير) ٢٠٠٠.
 خزانان رئيسيان للمياه وأبراج المياه: وضعوا في الخدمة الفعلية.
 مبانٍ إضافية أخرى، مباني الحرس وأمن المطار: تم تسليمها إلى إدارة المطار.
 نفقان في الأوزاعي تحت المدرج الغربي: تم فتحهما أمام السير في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧.
 تقاطع طريق الأوزاعي - خلدته عند الكوستابرافا تم فتحه أمام السير في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٩٧، وجرى فتح تقاطع خلدته في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ والوصلة إلى طريق صيدا القديمة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩.
 أشغال حماية المنحدرات الترابية لطريق الأوزاعي: أنجزت خلال عام ٢٠٠٠.
 مرآب السيارات ومرافق إمداد الطائرات بالوقود: نفذت على أساس امتيازات نظام "البناء والتشغيل والتسليم" (BOT)، وبالإضافة إلى ذلك تم إبرام عقود مختلفة لتأمين الخدمات الاستشارية أو تزويد معدات ملاحية جوية (التمويل من البروتوكول المالي اللبناني - الفرنسي).
 خدمات استشارية لتحديث إدارة الطيران المدني.
 معدات تدريب لمركز سلامة الطيران المدني (أربعة عقود).
 معدات للأرصاد الجوية (عقود للمرحلتين ١ و ٢).
 تم إنجاز مبنى لكبار الزوار الرسميين (آذار ٢٠٠٢)
 تم تنفيذ مبنى آخر لكبار الزوار (الطيران العام) وهو قيد الاستلام.
 أشغال التشجير والمزروعات لمشروع تنفيذ الأعمال المدنية لمبنى كبار الزوار.
 الكشف الجوي الدوري على الأجهزة المساعدة للملاحية الجوية (في الصيانة والتشغيل).
 خدمات استشارية في قضية التحكيم المتعلقة بمشروع تأهيل وتطوير مطار بيروت الدولي.

مشروع تعزيز الحماية البحرية وإنشاء رصيف لمراكب محطة الإنقاذ البحرية العائدين للمدرج الغربي الجديد في المطار.
تقديم نظام معلومات متعلق بالملاحة الجوية مع الملاحق ١، ٢ و ٣.
أعمال تشغيل وصيانة المبنى الجديد والمنشآت المساندة في مطار رفيق الحريري الدولي مع الملاحق ١ و ب ومهام الإشراف عليها
خدمات الإشراف على مشروع تأهيل أنظمة التحكم والمراقبة التابعة لرادار مطار بيروت الدولي.
أعمال المسح الجيوفيزيائي لمنطقة المدرج الشرقي الجديد في مطار بيروت الدولي
أعمال تحديث السور الدائري لحرم مطار بيروت الدولي
أعمال تشغيل وصيانة المبنى الجديد والمنشآت المساندة في مطار رفيق الحريري الدولي مع الملاحق D,E,F,G ومهام الإشراف عليها
أعمال الكشف الجوي الدوري على الأجهزة المساعدة للملاحة الجوية في المطار مع الملاحق ١/٢/٣/٤ و ٥ والإشراف على تشغيل وصيانة منشآت وتجهيزات مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت حتى ٢٠١٠/٦/٣٠
الإشراف على الأشغال الخارجية المتبقية من مشروع تنفيذ الأعمال المدنية لمبنى كبار الزوار -الطيران العام وملحقاته في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت
إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتصاميم التفصيلية للمشاريع التي تدرج ضمن برنامج تطوير مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت

الإشراف على مشروع تأهيل أنظمة التحكم والمراقبة التابعة لرادار مطار بيروت الدولي
الإشراف على تشغيل وصيانة منشآت وتجهيزات المطار
مهام التقييم المالي والهندسي لمشروع تنفيذ الأعمال المدنية لمبنى كبار الزوار.
أعمال تأهيل طبقة الرصف الإسفلتية لممر الطائرات (M) عند الجزء المحاذي لمنطقة الطيران العام في مطار بيروت الدولي.

ملف تلزيم الأشغال التكميلية لأعمال المسح الجيوفيزيائي للمدرج الشرقي
تأهيل أنظمة التحكم والمراقبة التابعة لرادار مطار بيروت الدولي (ملحق رقم ١)
الإشراف على مشروع تأهيل أنظمة التحكم والمراقبة التابعة لرادار مطار بيروت الدولي
الإشراف على تشغيل وصيانة منشآت وتجهيزات المطار
تشغيل وصيانة المبنى الجديد والمنشآت المساندة في المطار -الملحق (د)
إعداد ملف متكامل لتلزيم خدمات تشغيل وصيانة منشآت وتجهيزات المطار.
مهام إعداد دفتر شروط تلزيم أشغال مشروع تطوير نظام التحكم والمراقبة الخاص بالإدارة المدارج والممرات العامة في المطار

- نقل تغذية إنارة المدرج الغربي ١٧/٣٥ من المحول القديم إلى مولد الطاقة غير المتقطعة الخاص بالمدرج البحري ١٦/٣٤ في مطار رفيق الحريري الدولي
الأشغال المتبقية من مشروع تنفيذ الأعمال المدنية لمبنى كبار الزوار - الطيران العام وملحقاته في مطار رفيق الحريري الدولي

تأهيل وتحديث مركز تبادل نشر المعلومات (AMSS) في مطار رفيق الحريري الدولي
تطوير نظام التحكم والمراقبة الخاص بإنارة المدارج والممرات في مطار رفيق الحريري الدولي
اشغال تدعيم عبارة الغدير داخل حرم المطار بواسطة الحفريات المفتوحة
أعمال تشغيل وصيانة مباني ومنشآت مطار رفيق الحريري الدولي بيروت - عقد مصالحة
نقل تغذية إنارة المدرج الغربي القديم ١٧/٣٥ عن المحول القديم إلى مولد الطاقة غير المتقطعة التابع للمدرج البحري ١٦/٣٤

مشروع اضافة خدمات معلوماتية على مركز تبادل المعلومات في المطار
مشروع نظام التحكم والمراقبة الخاص بإنارة المدارج والممرات في المطار
استبدال النظام القديم لشبكة الجهد المتوسطة الخاصة بمطار بيروت الدولي

٣- أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

أعمال تشغيل وصيانة مباني ومنشآت مطار بيروت الدولي

٤- تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٧، في العقود الموقعة قبل ٢٠١٧

ويستمر تنفيذ المشاريع التالية:

تنفيذ أشغال تأهيل ساحات وقوف الطائرات وقناة تصريف المياه وتأهيل شبكة الكهرباء في مبنى الشحن وحظيرة شركة الشحن تي.أم.آي. في مطار بيروت الدولي ومهام الإشراف عليها. كما تستمر أعمال تشغيل وصيانة المبنى الجديد والمنشآت المساندة في مطار بيروت الدولي (الملحق ج) ومهام الإشراف عليها.

تأهيل مركز محطة الارشاد في منطقة المنارة في بيروت
تحديث انظمة التبريد في مبنى محطة الركاب في مطار بيروت الدولي
توريد وتركيب نظام لترشيح المياه لزوم نظام التبريد في مطار بيروت الدولي

٥- أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٨-٢٠٢٠

يجري حالياً التحضير للعقود التالية:

تنفيذ وتأهيل الأشغال المدنية للمدارج وممرات الطائرات القائمة في مطار رفيق الحريري الدولي. كما سيبدأ المجلس بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والنقل، بإعادة النظر بالمخطط التوجيهي لمطار رفيق الحريري الدولي، على ضوء مستجدات السنوات الأخيرة.



الأوتستراد العربي



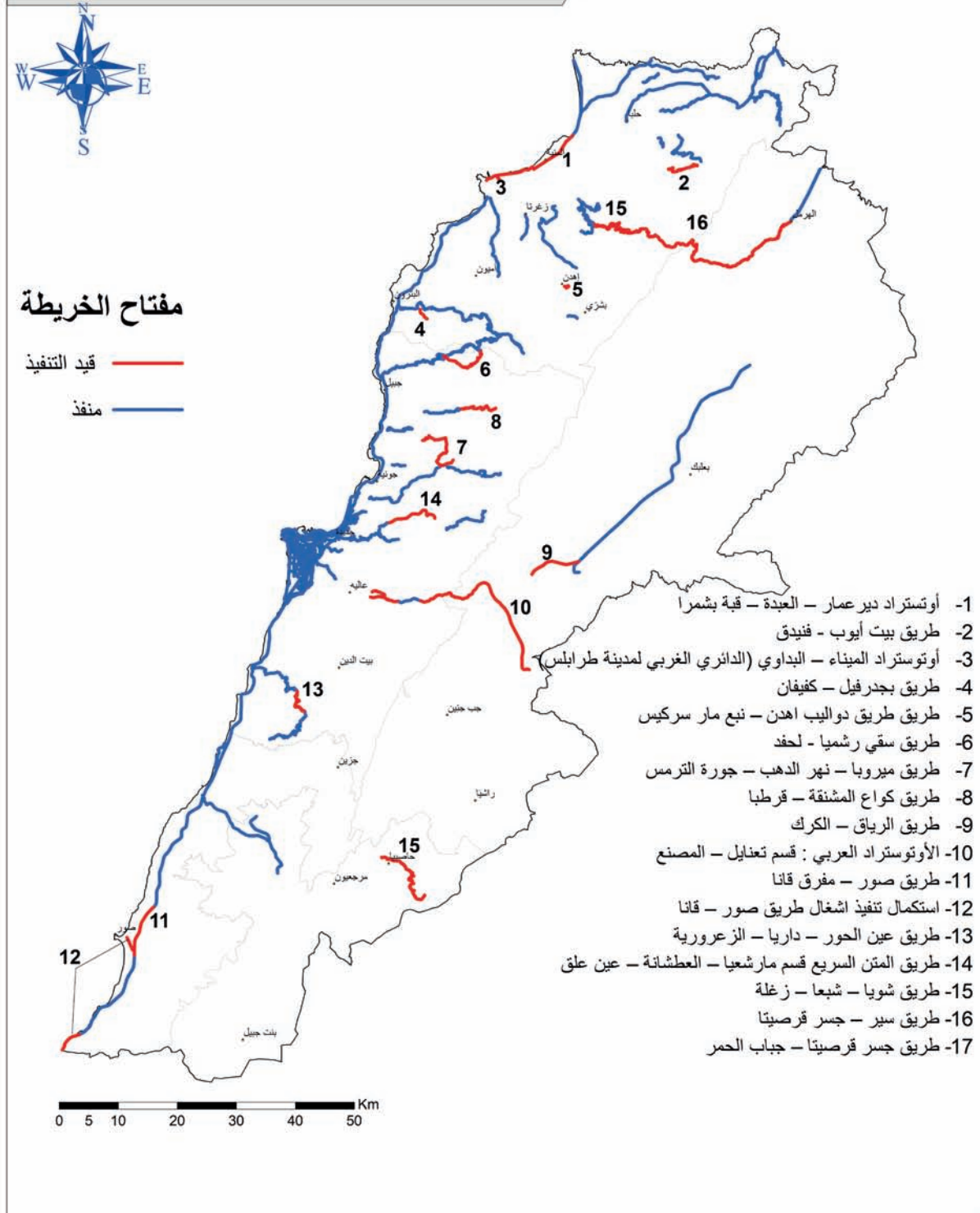
طريق اهدن - مار سركيس



طريق اهدن - مار سركيس

الطرق و الاتوسترادات

مشاريع المنفذة - قيد التنفيذ



قطاع التربية والتعليم العام

١ نظرة عامة على القطاع:

كانت خطة عمل الحكومة في قطاع التربية والتعليم العام تهدف إلى "تأمين مقعد دراسي لكل طفل لبناني، في سن الدراسة وفي مرحلة التعليم الابتدائي"، تطبيقاً لمقررات مؤتمر دكار: "التعليم للجميع". إنما بعد أن وضعت وزارة التربية والتعليم العالي حجر الأساس لإصلاح قطاع التربية توسعت هذه الخطة لتتجاوز المفهوم الكمي أو العددي "للمقعد الدراسي" إلى مفهوم أشمل للتعليم يؤمن الجودة وتكافؤ الفرص ويساهم في الاندماج الاجتماعي وفي التنمية الاقتصادية.

بعد حرب تموز ٢٠٠٦، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بوضع دراسة تقييم أثر الحرب على القطاع بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الاونيسكو ومن ثم أطلقت عملية إصلاح للقطاع كان حجر الأساس فيها وضع "الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان" التي أنجزت في نهاية العام ٢٠٠٦ من قبل "الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية" وتم عرضها، في بداية العام ٢٠٠٨، على مجلس الوزراء لإقرارها. أستتبع ذلك خطة عمل للوزارة أوسع وأشمل حيث أصبح الهدف تأمين إلزامية التعليم الأساسي أي حتى عمر ١٥ سنة وبنوعية جيدة.

غير الاحداث التي بدأت في سوريا اوائل العام ٢٠١١ والتي إنعكست نتائجها على الوضع في لبنان حيث شهد حركة نزوح كبيرة بقيت تتزايد لغاية العام ٢٠١٥ حتى بلغ عدد النازحين حوالي مليون ونصف المليون نازح أي ما يعادل ثلث عدد سكان لبنان تقريباً.

ترتكز الإستراتيجية التربوية على:

تعليم متوافر على أساس تكافؤ الفرص:

تعليم ذو نوعية جيدة يساهم في بناء مجتمع المعرفة:

تعليم يساهم في الاندماج الاجتماعي:

تعليم يساهم في التنمية الاقتصادية:

تحديث الوزارة وتحولها إلى الإدارة الإستراتيجية .

غير ان الأزمة السورية في لبنان هي أكثر من ازمة نازحين ، فقد أصبح الوضع الاقتصادي -الاجتماعي ضاغطاً بحيث إن وكالات الامم المتحدة وشركاء التنمية التزموا مساعدة لبنان في أزمتة هذه خاصة في قطاع التربية والتعليم وبالشراكة مع الوزارة المعنية. لذا تم وضع استراتيجية تربوية تدعو الى "توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (R.A.C.E) ، وتهدف الى تمكين الاطفال الاكثر عرضة للمخاطر (٣-١٨ سنة) والمتأثرون بالأزمة السورية من الحصول على فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي في بيئات آمنة .

يقوم البرنامج على ثلاث مكونات:

ضمان الحصول المتكافئ على الفرص التعليمية.

تحسين نوعية التعليم والتعلم

تعزيز أنظمة وسياسات ورقابة التعليم الوطني

على ان يستهدف البرنامج /٤١٣/ ألف تلميذ كل سنة في ٢٥٠ منطقة هشة وقد قدرت كلفته ب ٥٩٢,٣٩ مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات تبدأ عام ٢٠١٣ لغاية ٢٠١٥. وقد حققت هذه المبادرة نجاحاً واضحاً، فقد ارتفع عدد الطلاب السوريين في نظام التعليم الرسمي اللبناني بشكل كبير حيث زاد العدد من /١٨٧٨٠/ طالباً أعمارهم بين (٣ و١٨ سنة) في ٢٠١١-٢٠١٢ الى /١٤١٧٢٢/ طالباً في العام ٢٠١٥-٢٠١٦.

دفع نجاح المبادرة والحاجة لدعم إضافي وزارة التربية بالتعاون مع المجتمع الدولي الى اعتماد استراتيجية على مستوى النظام لمدى اطول (٢٠١٦-٢٠٢١) بغية زيادة جودة وإمكانية الحصول على التعليم، ضمن إطار مبادرة توفير التعليم للجميع-٢ (RACE II). قدرت كلفة المرحلة الثانية من برنامج الحكومة RACE II بحوالي ٢,١ مليار دولار أمريكي على مدى ٥ سنوات وقد التزم البنك الدولي بدعم البرنامج بحوالي ١,٨ مليار د.أ. على مدى خمس سنوات او حوالي ٣٦٩ مليون د.أ. سنوياً. إضافة الى فرض المؤسسة الدولية للتنمية (١٠٠ مليون دولار أمريكي) ومنحة الصندوق الائتماني المقدمة عبر البنك الدولي (١٢٤ مليون دولار أمريكي)، تقدر الاموال الاخرى المقدمة من شركاء التنمية بحوالي ١٧٢ مليون دولار أمريكي من الالتزامات. وقد تم توقيع وثيقة التقييم المسبق للبرنامج بشأن قرض من المؤسسة الدولية للتنمية مقترح بقيمة تعادل ١٠٠ مليون دولار أمريكي في أيلول ٢٠١٦ على أن يصبح نافذاً في آذار ٢٠١٧.

أبرز إشكاليات القطاع :

عدم توفير التعليم الرسمي العام فرصاً متكافئة في الالتحاق والمتابعة الدراسية والنجاح أمام الجميع .
نوعية التعليم متدنية وبحاجة إلى تحسين لكي يساهم في بناء مجتمع المعرفة:

الرؤيا المستقبلية:

تعليم متوافر في لبنان على أساس تكافؤ الفرص، جيد النوعية، يساهم في بناء مجتمع المعرفة وفي الاندماج الاجتماعي وفي التنمية الاقتصادية.

إنجازات قطاع التعليم العام خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٧

بدأ مجلس الإنماء والأعمار عام ١٩٩٢ بعملية إعادة تأهيل شاملة لجميع المدارس الرسمية المنتشرة على الأراضي اللبنانية، وساهم بشراء جزء كبيراً من مفروشات وتجهيزات هذه المدارس؛ ثم إبتداءً من العام ١٩٩٦ أعاد بناء وتجهيز ٢٥ مدرسة رسمية كانت قد دمرت خلال الحرب بعد أن أمن التمويل اللازم لها . كما قام بإعادة تأهيل داري معلمين بين الأعوام ١٩٩٧ و٢٠٠٠ .

في العام ١٩٩٧ تم تكليف المجلس بترميم وتوسيع مجموعة من المدارس الرسمية بتمويل من قانون البرنامج رقم ٩٧/٦٢٢ بهدف زيادة قدرتها الاستيعابية.

خلال العام ٢٠٠١ قام المجلس بتلزييم دراسات هندسية لما يقارب ٩٠ مدرسة جديدة . بدأ بتلزييم أشغالها عام ٢٠٠٢ وقد إنجزت جميعها وقام بتأمين المفروشات والتجهيزات لجزء كبير منها. وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذه المدارس تم تمويل إنشائها من خلال قروض أو هبات سعى المجلس لتأمينها إضافة إلى اعتمادات الوزارة الملحوظة ضمن قانون البرنامج المشار إليه أعلاه ، وهذه المصادر هي: البنك الإسلامي، البنك الدولي، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و دولة كوريا الجنوبية.

يضاف إلى ذلك المدارس التي تضررت جراء حرب تموز ٢٠٠٦، والتي تم ترميمها من قبل بعض الدول المانحة كدولة قطر، وإيران والإمارات العربية المتحدة أو من قبل بعض الأفراد أو مؤسسات القطاع الخاص أو المنظمات الدولية والوطنية.

كما أنجز المجلس اشغال بنى تحتية وبناء أرضية لتركيب ٣٧ وحدة مدرسية مسبقة الصنع تقدمت من الحكومة التركية في ١٨ قرية لبنانية توزعت على تسعة أفضية، معظمها بدل مدارس تضررت أو هدمت خلال الحرب الإسرائيلية في تموز ٢٠٠٦ .

قام المجلس بإنشاء مبنى جديدة لوزارة التربية والتعليم العالي ضم جميع إدارتها واقسامها بعد أن كانت موزعة على عدة مباني. والمبنى قد أنشئ بطريقة حديثة تسمح للوزارة بمواكبة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية .وبعد أن تم تسليم المبنى للوزارة قام المجلس بتلزييم عقد صيانة وتشغيل المبنى وهو يعمل على تجديده كل ما اقتضت الحاجة لذلك.

بلغ مجموع العقود الموقعة، من قبل المجلس، في قطاع التربية والتعليم العام منذ ١٩٩٢ لغاية نهاية العام ٢٠١٧ /٣٧٢,٧٣/ مليون دولار أمريكي بلغت قيمة التمويل الخارجي منها / ١٨٠,٢٩ / مليون دولار أمريكي ونفذ من أصلها مشاريع بقيمة /١٢,٣٢١/ مليون دولار أمريكي.

تقدم العمل خلال العام ٢٠١٧ في العقود الموقعة قبل ٢٠١٧:

خلال العام ٢٠١٧ تم استلام أشغال إضافية في مدرسة المينا ٣ الرسمية، وأشغال مدارس عاليه ، عمشيت ، لاسا الممولين محلياً و مدرسة طرابلس النموذجية الرسمية الممولة من قرض دولة عمان إضافة الى أشغال مدرسة رقم ٤ في بيروت الممولة من قرض الصندوق الكويتي للتنمية.

أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧:

بلغ مجموع العقود الموقعة من المجلس في هذا القطاع خلال العام ٢٠١٧ /٧,٤٩/ مليون دولار أمريكي؛ تم توقيع عقد تدقيق على دراسات وأشغال مشروع بناء مدرسة بخعون الرسمية بقيمة /٢٣٥٠٠/ دولار أميركي. اما الباقي من مبلغ /٤٩,٧/ مليون د.أ. فقد اقتصر معظمه على عقود أشغال إضافية أو تعديل أسعار لعقود سابقة بموجب جداول مقارنة.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٨-٢٠٢٠:

حصل لبنان على تمويل لدعم قطاع التربية بعد النزوح السوري مثل هبة الصندوق الكويتي للتنمية حيث خصص ٤,٨ مليون دولار أميركي لترميم عدد من المدارس الرسمية على أن يقوم المجلس بالتنفيذ وقد قام بتلزييم الدراسات على ان يتم تنفيذ الاشغال خلال العام المقبل. أما البنك الدولي فقد منح ٣٢ مليون دولار أميركي لوزارة

التربية مباشرة لتأمين التعليم للأطفال النازحين والمقيمين. ثم ضمن سياسة دعم لبنان في مواجهة تداعيات الازمة السورية منح البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الائتماني المخصص لبرنامج نتائج توفير التعليم للجميع ما يعادل ٢٢٤ مليون دولار أمريكي لوزارة التربية والتعليم العالي، تصبح معظمها نافذة خلال العام ٢٠١٧.

تبقى المشاريع التي تنفذ من قبل بعض مصادر التمويل كمدارس الضاحية الممولة من المملكة العربية السعودية إضافة إلى العمل على الحصول على تمويل لتنفيذ أشغال مشاريع المدارس التي لزمتم دراساتها بتمويل محلي .

أبرز إشكاليات التعليم العالي:

يعاني التعليم العالي من مشكلات جديّة في النوعية: تقلصت مساحات الاختلاط الاجتماعي في التعليم في لبنان خلال السنوات الأخيرة على مستوى التركيب الطلابي للجامعات وعلى مستوى روابط اساتذة الجامعات. ان مساهمة التعليم العالي في الحراك الجغرافي محدودة، إن مساهمة التعليم العالي في تحقيق الحراك الاجتماعي العامودي محدودة وبخاصة في الجامعة اللبنانية. يعاني سوق عمل خريجي التعليم العالي من أزمة حادة كماً ونوعاً يعاني التعليم العالي والمهني والتقني في لبنان من مشكلات جديّة في مواكبة سوق العمل المعولمة، وتكوين قوى عاملة قادرة على المنافسة. تعاني الجامعة اللبنانية من مشكلات عديدة في تسيير شؤونها.

إنجازات قطاع التعليم العالي خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٧:

قام المجلس بأعمال التأهيل في كل من كلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية في موقعها في الحدث والفنار (١٩٩٥) و (١٩٩٦)، والمتحف الوطني (١٩٩٥)، ومراكز الكونسرفتوار في كل من منطقة وسط بيروت والأشرفية (١٩٩٥)، و سن الفيل (١٩٩٥)، وفي قصر الأونيسكو (١٩٩٨). كما تم تزويد المعهد العالي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية وكلية الهندسة في جامعة القديس يوسف بالمعدات والتجهيزات العلمية . تم بناء مجمع رفيق الحريري الجامعي في منطقة الحدث، وتأتيه وتجهيزه وهو يتألف من تسع كليات تابعة للجامعة اللبنانية إضافة لكلية العلوم التي تم ترميمها سابقاً، ومركز البحوث الصناعية، والمباني الملحقة المخصصة للمرافق الخدمائية المختلفة. أما الكليات التسعة فهي: كلية الصحة العامة، كلية العلوم الطبية، معهد الفنون الجميلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الصيدلة، كلية الإعلام، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، و كلية الهندسة والفنون الجميلة. وفي العام ٢٠٠٤، كان قد تم استلام جميع المنشآت والأبنية في المدينة الجامعية في الحدث ما عدا الأشغال الخارجية و تم تسليمها إلى إدارة الجامعة. أما تمويل المشروع فقد تم تأمينه من الصندوق العربي والبنك الإسلامي بنسب متفاوتة إضافة إلى الإعتمادات الملحوظة في قانون برنامج الجامعة اللبنانية . وفي سياق هذا المشروع، تم توقيع عقد خدمات تشغيل وصيانة المدينة الجامعية في الحدث بقيمة إجمالية بلغت ٢٦,٤ مليون دولار أميركي ولمدة ثلاث سنوات، كما تعاقد المجلس مع إحدى الشركات من أجل الإشراف على خدمات تشغيل وصيانة المدينة الجامعية. ويقوم المجلس بتجديد عقد الصيانة والتشغيل الى جانب عقد الإشراف لمدة ثلاث سنوات وقد تم توقيع آخر عقد في ٢٠١٧/١/١ ليمتد لغاية ٢٠١٩/١٢/٣٠ بقيمة ٢٤,٩ مليون دولار أميركي وعقد الإشراف للمدة ذاتها بمبلغ ١,٢٥ مليون دولار أميركي.

قام مجلس الإنماء والأعمار بإعداد ملف استدراج العروض لشراء معدات لمختبرات كلية العلوم في الجامعة اللبنانية، وبعد أن أصبحت اتفاقية قرض البنك الإسلامي للتنمية لتمويل هذا المشروع (٥ ملايين دولار أميركي) مبرمة.. تم طرح المناقصة بهذا الشأن خلال العام ٢٠٠٦، تم شراء جزء من التجهيزات ثم أعيد طرح مناقصة الجزء الباقي خلال العام ٢٠٠٧. كما قام المجلس بشراء تجهيزات معلوماتية لأقسام الطلاب في كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية بموجب منحة من الصندوق العربي.

مشروع البناء الجامعي الموحد في الشمال: تم لتاريخه تلويزم اشغال ثلاثة كليات من أصل ثمانية هي الهندسة والفنون الجميلة في تشرين الثاني ٢٠٠٦ وكلية العلوم في كانون الاول ٢٠١٢. أما الكليات المتبقية لإنجاز المجمع فهي كلية العلوم الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية للاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية الآداب وكلية الصحة العامة إضافة إلى مباني المكتبة المركزية، مركز المؤتمرات، سكن الضيافة، مبنى الإدارة، موقف السيارات المركزي، موقف السيارات الجنوبي والمجمع الرياضي، وقد بلغت قيمة عقد اشغال كليتي الهندسة والفنون ٥٧,٦٦

مليون دولار اميريكي بتمويل من قرض الصندوق الكويتي، كان من المفترض إنجاز مشروع بناء الكليتين خلال العام ٢٠١٣ إنما بسبب ضائقة مالية عانت منها الشركة المنفذة أدت إلى تأخير انتهاء الأشغال فقد تم تمديد مدة تنفيذ المشروع لغاية العام ٢٠١٧. أما قيمة عقد كلية العلوم فبلغت ٤٤,٢ مليون د.أ. بتمويل جزئي من الصندوق السعودي وبعد أن كان من المنتظر إنتهاء الأشغال في بداية ٢٠١٥، فقد تم تمديد العقد لغاية نهاية آيار ٢٠١٨.

تم تلزيم الدراسات الهندسية لإنشاء معهد للعلوم التطبيقية ودار معلمين في بئر حسن وبناءً على مفاوضات مع الوكالة الفرنسية للتنمية حصل لبنان على قرض بقيمة ٢١ مليون يورو يضاف إليه ٧٠٠ الف يورو منحة لتمويل المشروع وقد أقر القرض في مجلس النواب بموجب القانون رقم ١٥ الذي صدر بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٦.

بلغ مجموع العقود الموقعة، من قبل المجلس، في قطاع التعليم العالي والثقافة منذ ١٩٩٢ لغاية نهاية العام ٢٠١٧ / ٢٥,٦٣٣ / مليون دولار أمريكي بلغت قيمة التمويل الخارجي منها / ٢٥٨,١٧ / مليون دولار أمريكي ونفذ من أصلها مشاريع بقيمة / ٤٤٨,٩٣ / مليون دولار أمريكي.

تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٧ في العقود الموقعة قبل ٢٠١٧:

استمرت المشاكل المالية لمتعهد مشروع بناء كليتي الفنون والهندسة في مجمع الشمال الجامعي، قام المجلس بتسمية متعهد من الباطن بحيث أصبح من المتوقع إنجاز المشروع في نهاية العام ٢٠١٧. وبالفعل فقد أنجزت الأشغال قبل نهاية العام ٢٠١٧ وقد تم إعداد ملفات التلزيم لتوريد التجهيزات المخبرية للكليتين ومن ثم تم شراء جزء من التجهيزات اللازمة على ان تستكمل خلال العام ٢٠١٨. ومن جهة ثانية وافق مجلس إدارة المجلس على ثلاثة ملاحق لعقد أشغال كلية العلوم في الشمال تضمنت تمديد المدة لغاية نهاية ٢٠١٧. كما تم توقيع عقد إعداد الدراسة وملفات التلزيم لمشروع شراء تجهيزات مختبرات واثاث كلية العلوم في الشمال.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٨-٢٠٢٠:

بعد أن أنجزت الدراسات وأعدت دفاتر التلزيم من المتوقع تلزيم أشغال كلية الصحة العامة في الشمال و كلية الصحة العامة في الفنار وتأمين فرش وتجهيز كل منها بتمويل من قرض البنك الإسلامي في اقرب وقت. ومن المتوقع أيضاً استكمال شراء بقية التجهيزات والمفروشات لزوم كليتي الفنون والهندسة في مجمع الشمال الجامعي، إضافة الى تأمين تجهيزات ومفروشات كلية العلوم في المجمع نفسه. كما يجب العمل على إيجاد تمويل لتنفيذ المرحلة الأخيرة من مشروع المجمع الجامعي الموحد في الشمال.

وأخيراً بعد أن انجزت الدراسات الهندسية والتصاميم لمشروع بناء معهد للعلوم التطبيقية ودار معلمين في بئر حسن بتمويل من قرض الوكالة الفرنسية للتنمية وأعدت دفاتر التلزيم من المتوقع اطلاق مناقصة اشغال المشروع خلال العام المقبل وإعداد الدراسات والبدء بالدورات التدريبية لأساتذة المعهد. كما انه متوقع إطلاق مناقصة خدمات "تقديم المعونة الفنية لتوطيد دعائم الحكم وإدارة الشؤون المالية والإدارية للمعهد العالي للعلوم التطبيقية والاقتصادية-المعهد الوطني للفنون والمهن في لبنان" (ISSAE/CNAM).

شباب ورياضة

جدول أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)				
اسم المشروع	(قيمة العقد (د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
مشروع تأهيل وصيانة ملعب عاليه و بجمدون الرياضيين	٢,٥٠٠,٠٠٠	محلي	كانون الاول ٢٠١٨	آيار ٢٠٢٠
مشروع تأهيل وصيانة مدينة كميل شمعون الرياضية	٢,٥٠٠,٠٠٠	محلي	أيلول ٢٠١٨	كانون الاول ٢٠٢٠
المجموع	٢,٥٠٠,٠٠٠			

ثقافة وتعليم عالي

جدول أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)				
اسم المشروع	القيمة التقديرية د.أ.	مصدر التمويل	تاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
تنفيذ أشغال كلية الصحة العامة و جزء من الاقسام المشتركة في المبنى الجامعي الموحد- المدينة الجامعية في الشمال.	٢٧,٥٠٠,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	تشرين الاول ٢٠١٨	تشرين الاول ٢٠٢١
مشروع إستكمال شراء تجهيزات مختبرات لكليتي الهندسة والعمارة في مجمع طرابلس الجامعي	٥,٠٠٠,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	تشرين الاول ٢٠١٨	نيسان ٢٠١٩
مشروع شراء تجهيزات مختبرات لكلية العلوم في مجمع طرابلس الجامعي		محلي		
مشروع بناء كلية صحة عامة في مجمع الفنار	٢٥,٤٠٠,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	ايلول ٢٠١٨	كانون الاول ٢٠٢١
مشروع بناء معهد العلوم التطبيقية ودار المعلمين في بئر حسن	١٩,٥٠٠,٠٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	تموز ٢٠١٨	كانون الاول ٢٠٢١
المجموع	٧٧,٤٠٠,٠٠٠			

جدول أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧				
اسم المشروع	(قيمة العقد د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
عقد خدمات تشغيل وصيانة مجمع رفيق الحريري الجامعي- الحدث	٢٤,٩٢١,٣٠٠	محلي	٢٠١٧/١/١	٢٠١٩/١٢/٣١
عقد الإشراف على عقد خدمات تشغيل وصيانة مجمع رفيق الحريري الجامعي- الحدث	١,٢٤٦,٠٦٣	محلي	٢٠١٧/١/١	٢٠١٩/١٢/٣١
ملحق رقم 3 لعقد أشغال كلية العلوم في مجمع ميشال سليمان الجامعي- طرابلس	١,٧٠٣,٥٥٥	الصندوق السعودي للتنمية	٢٠١٧/١٢/٢١	٢٠١٨/٥/٣٠
ملحق رقم 1 على عقد الاشراف على أشغال كلية العلوم في مجمع ميشال سليمان الجامعي- طرابلس	٥٢٨,٠٢٥	الصندوق السعودي للتنمية	٢٠١٧/٣/٩	٢٠١٨/٥/٣٠

٢٠١٧/٦/٢٢	٢٠١٧/٤/٢٥	البنك الإسلامي للتنمية	٤٣٦,٧٢٢	ملحق رقم 7 لعقد أشغال كليتي الهندسة والفنون في مجمع ميشال سليمان الجامعي - طرابلس
٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٧/٥/١٦	البنك الإسلامي للتنمية	١,٠٧٦,٢٥٠	عقد إشراف على أشغال كلية الصحة العامة في مجمع ميشال سليمان الجامعي - طرابلس
٢٠١٧/١٢/٢٢	٢٠١٧/٦/٢٢	البنك الإسلامي للتنمية	٧٨٨,٠٦١	توريد وتركيب تجهيزات مختبرات لكليتي الهندسة والفنون في مجمع ميشال سليمان الجامعي - طرابلس
٢٠١٧/٧/١٦	٢٠١٧/٥/١٦	محلي	٣٩,٦٠٠	إعداد الدراسة وملفات تلزيم توريد وتركيب تجهيزات مختبرات لكليتي الهندسة والفنون في مجمع ميشال سليمان الجامعي - طرابلس
٢٠١٧/٦/٣٠	٢٠١٧/٣/٢	البنك الإسلامي للتنمية	٤,٤٠٦,١٠٨	ملحق رقم 8 لعقد أشغال كليتي الهندسة والفنون في مجمع ميشال سليمان الجامعي - طرابلس
٢٠١٨/٥/٣٠	٢٠١٧/٧/٣	الصندوق السعودي للتنمية	٥٢٨,٠٢٥	ملحق رقم 3 لعقد الإشراف على أشغال كلية العلوم في مجمع ميشال سليمان الجامعي - طرابلس
٢٠١٧/٦/٣٠	٢٠١٧/٤/٢٧	البنك الإسلامي للتنمية	١,١١٢,٤١٥	عقد الإشراف على أشغال كليتي الهندسة والفنون في مجمع ميشال سليمان الجامعي - طرابلس ملحق رقم 1 و3 و2
			٣٦,٧٨٦,١٢٤	المجموع



الجامعة اللبنانية - طرابلس

التربية والتعليم

جدول ابرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)				
اسم المشروع	القيمة التقديرية د.أ.	مصدر التمويل	تاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
إنشاء مدرسة رسمية في كفرسلوان	٢,٠٠٠,٠٠٠	محلي	تموز ٢٠١٨	ايلول ٢٠١٩
تأهيل وتجهيز ثانوية بتلون الرسمية	٢٤٠,٠٠٠	هبة الصندوق الكويتي	كانون الاول ٢٠١٨	حزيران ٢٠١٩
تأهيل وتجهيز مدرسة ثانوية برجا الرسمية				
تأهيل وتجهيز ثانوية لور مغيزل للبنات				
تأهيل وتجهيز ثانوية الصفرا الرسمية				
تأهيل وتجهيز مدرسة القرية الرسمية				
تأهيل وتجهيز متوسطة الهرمل الرسمية				
تأهيل وتجهيز ثانوية صيدا الرسمية للبنين				
تأهيل وتجهيز متوسطة عدشيت الرسمية				
تأهيل وتجهيز متوسطة نبعا الرسمية				
تأهيل وتجهيز متوسطة يونين الرسمية				
تأهيل وتجهيز متوسطة بريقع الرسمية				
تأهيل وتجهيز مدرسة طريق الجديدة الثالثة للبنات				
تأهيل وتجهيز مدرسة بعلميه المتوسطة الرسمية				
تأهيل وتجهيز مدرسة برج البراجنة الخامسة الرسمية				
تأهيل وتجهيز مدرسة الشهيد حسن قصير المتوسطة الرسمية				
تأهيل وتجهيز مدرسة الشهيد مرشد نحاس الرسمية				
تأهيل وتجهيز مدرسة المنصوري المتوسطة الرسمية				
تأهيل وتجهيز مدرسة صيدا المتوسطة الرسمية				
تأهيل وتجهيز مدرسة صيدا الاصلاح للبنات				
تأهيل وتجهيز مدرسة عين قنيا الرسمية				

شباط ٢٠١٩	تموز ٢٠١٨	معمونة دعم السوريين من الصندوق العربي	١٠٠,٠٠٠	تأهيل مدرسة عرسال الثانوية (تأهيل المبنى ، إنشاء سياج معدني ، سقف وأبواب للمستودع)
		المملكة العربية السعودية	٤٨٧,٤٤١	شراء مفروشات وتجهيزات لمدرسة طرابلس النموذجية
	كانون الثاني ٢٠١٨	المملكة العربية السعودية	٤,٨٧٤	اشراف على شراء مفروشات وتجهيزات لمدرسة طرابلس النموذجية
	كانون الثاني ٢٠١٨	المملكة العربية السعودية	٢٦,٢٥٠	إعداد الدراسة وملف التزيم لشراء مفروشات وتجهيزات لمدرسة إنطلياس الرسمية
أيلول ٢٠١٨	تموز ٢٠١٨	معمونة دعم السوريين من الصندوق العربي	٥٠,٠٠٠	شراء تجهيزات لمدرسة عرسال المتوسطة الرسمية الثالثة
أيلول ٢٠١٩	تموز ٢٠١٨	معمونة دعم السوريين من الصندوق الكويتي للتنمية	١,٥٠٠,٠٠٠	اشغال بناء حضانة وقاعة متعددة النشاطات في بلدة عرسال
أيلول ٢٠٢٠	آيار ٢٠١٨	المملكة العربية السعودية	٣,١٢٩,٦٧٨	أشغال بناء مدرسة بخعون الرسمية
			١٢,٠٩٨,٢٤٣	المجموع

جدول ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

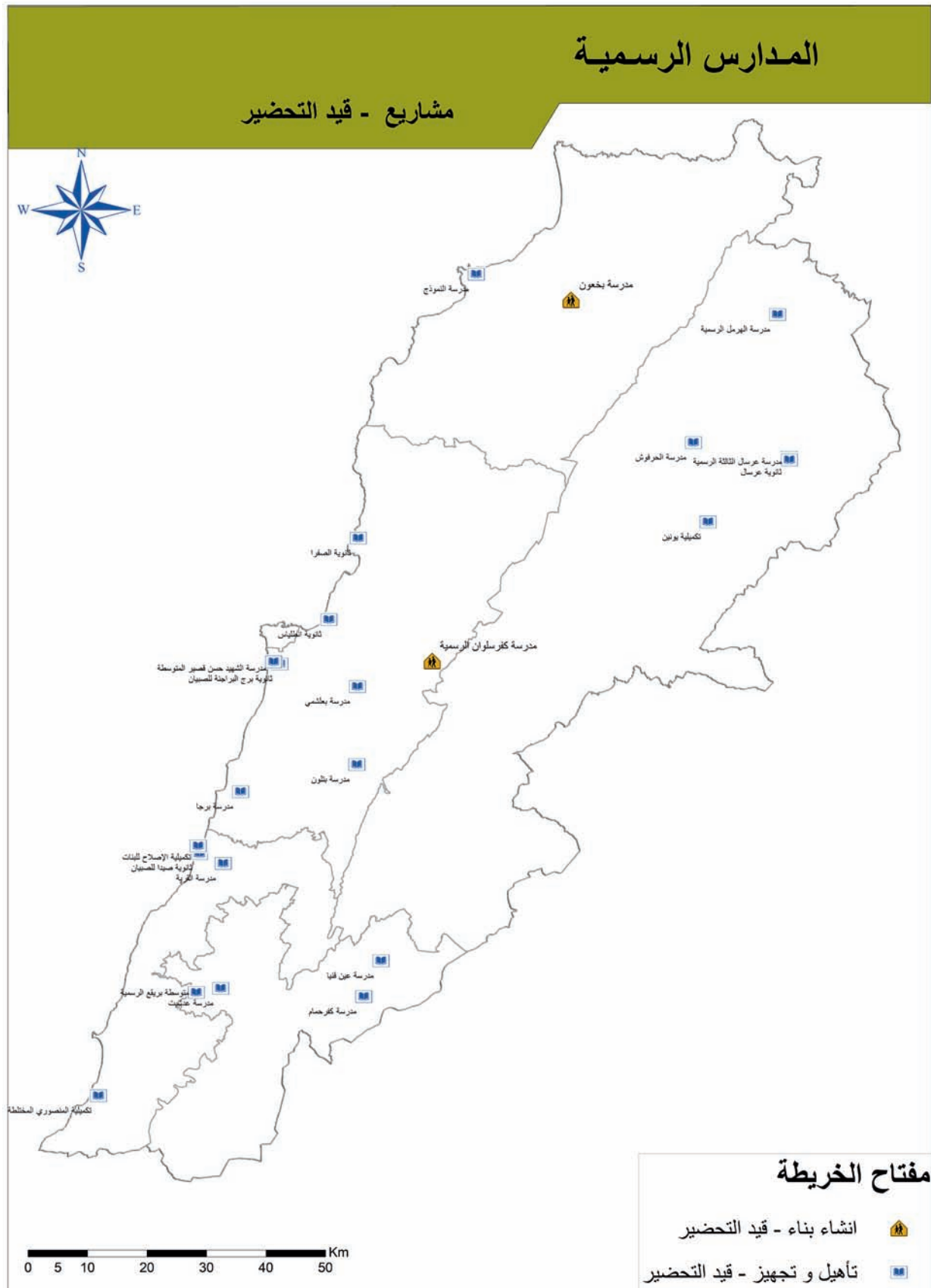
اسم المشروع	(قيمة العقد (د.أ)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
عقد تدقيق فني على دراسة واشغال مدرسة بخعون الرسمية	٢٣,٥٠٠	محلي	٢٠١٧/٨/٢٩	٢٠١٨/٨/٢٩
	٢٣,٥٠٠	محلي	٢٠١٧/٨/٢٩	٢٠١٨/٨/٢٩
المجموع	٢٣,٥٠٠,٠٠٠			



الجامعة اللبنانية - طرابلس

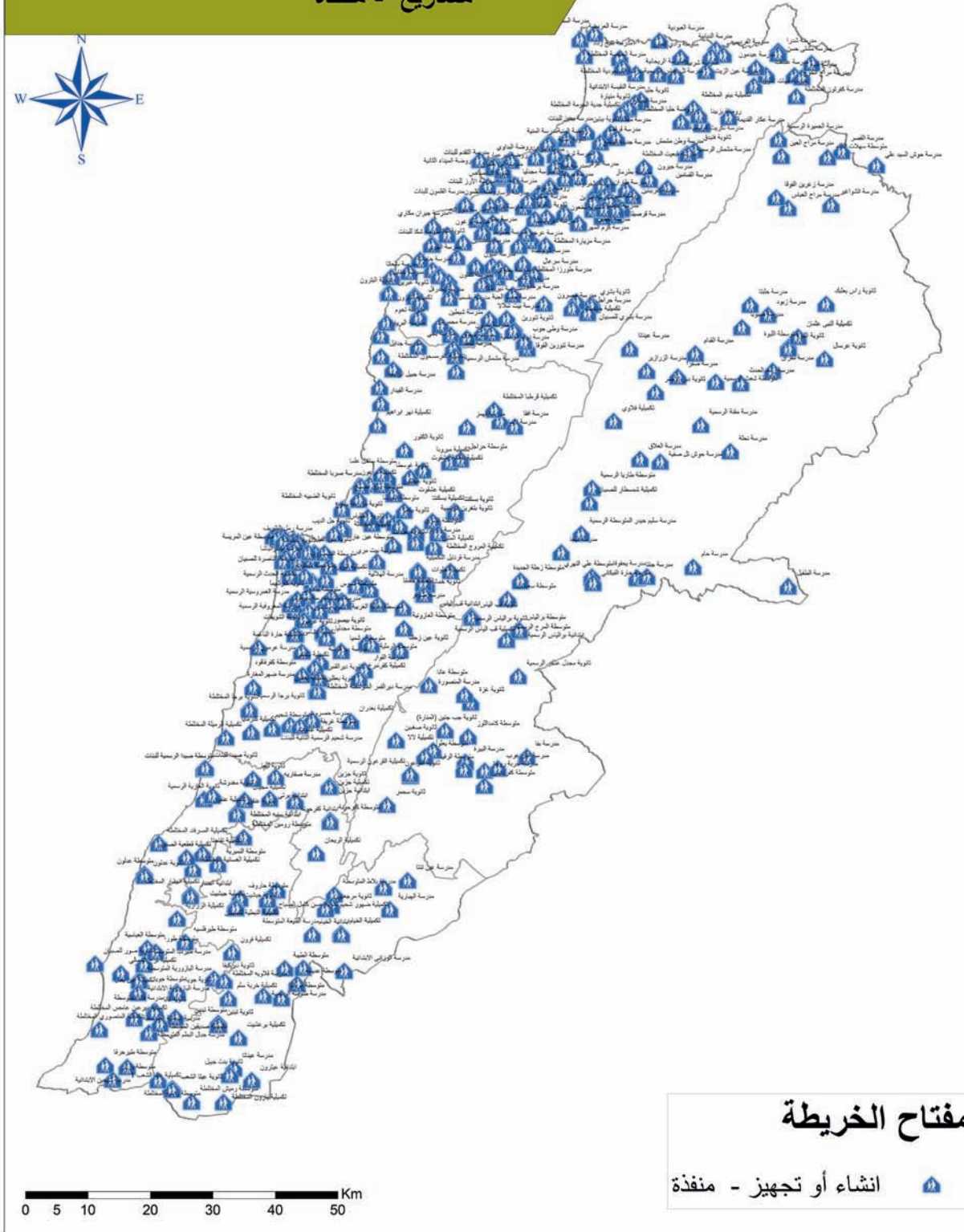


الجامعة اللبنانية - طرابلس



المدارس الرسمية

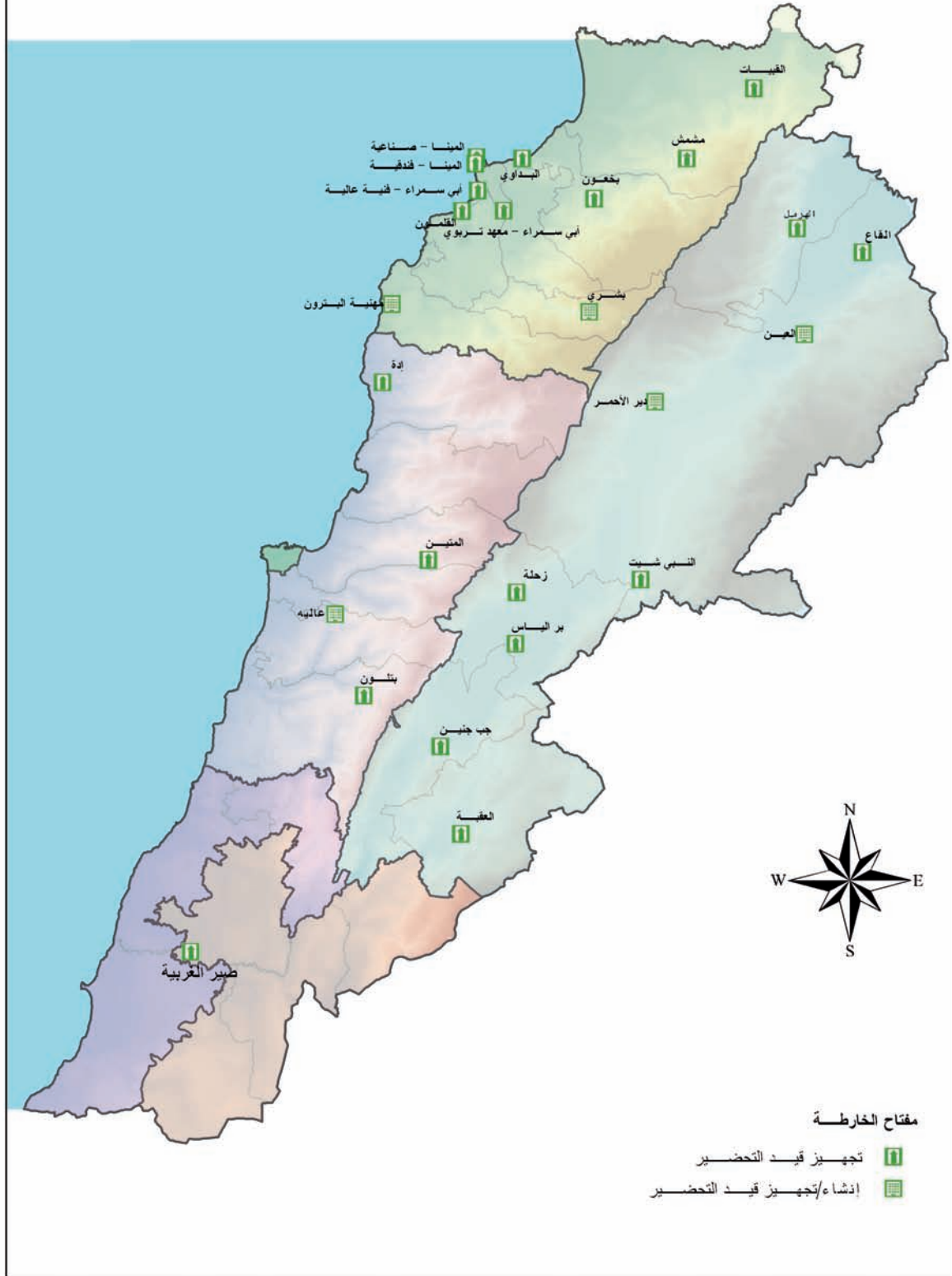
مشاريع - منفذة



مفتاح الخريطة

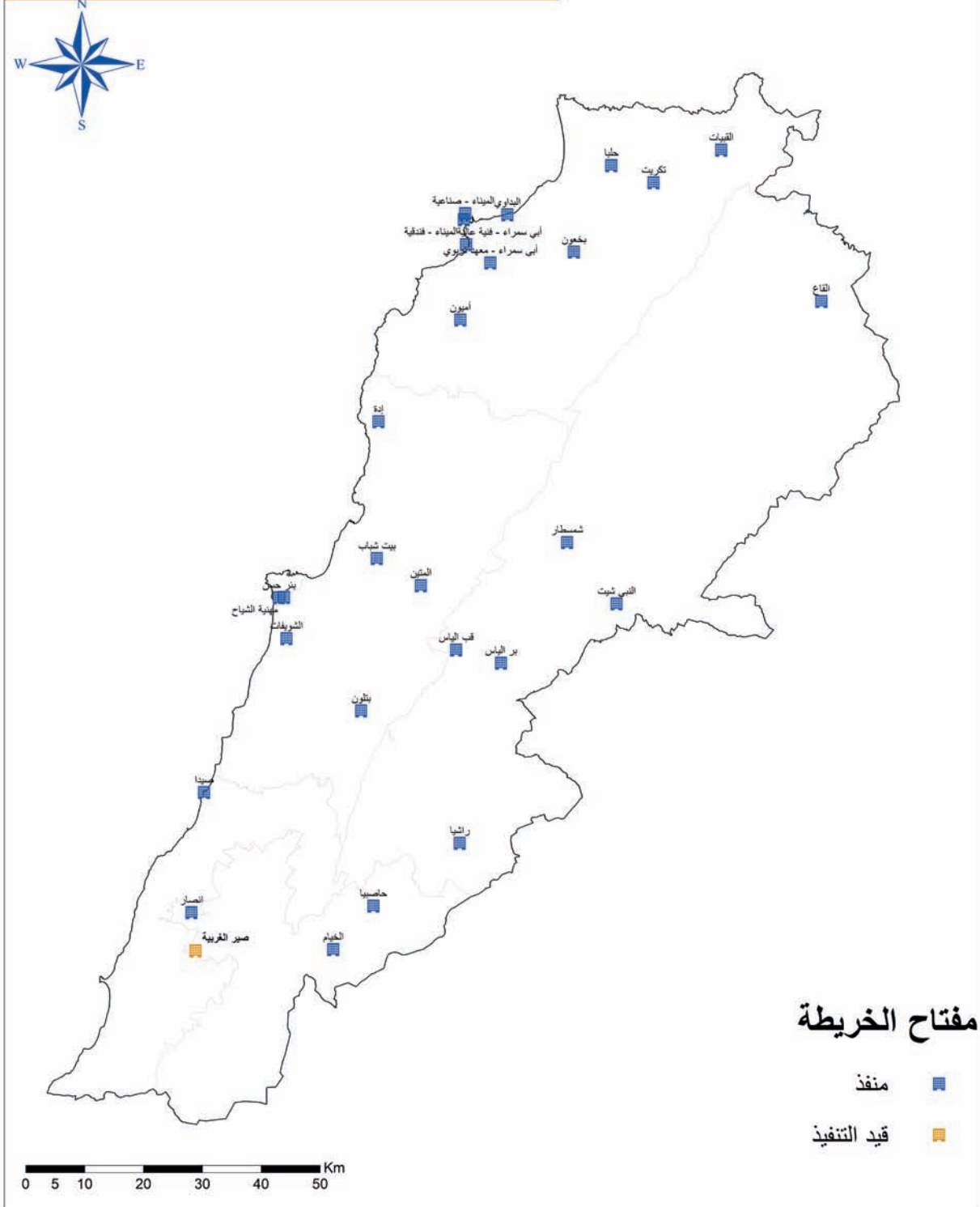
انشاء أو تجهيز - منفذة

المدارس المهنية، مشاريع قيد التحضير



مدارس المهنية و التقنية

المشاريع المنفذة - قيد التنفيذ



القطاع الصحي

١- الوضع الحالي

تندرج مسألة القطاع الصحي في صلب المسائل التي يدور النقاش حولها انطلاقاً من ارتباطها الوثيق بموضوع الإصلاح الاقتصادي. ويعاني قطاع الصحة في لبنان من تشوهات على مستوى عدة أثرت على نوعية الخدمات ومصادر تمويلها. إن المسائل الرئيسية والشديدة الترابط في هذا القطاع تتعلق بالاستدامة والفعالية والعدالة. وقد تابرت وزارة الصحة العامة على تطوير تقديمتها وبرامجها من أجل ضمان صحة الفرد في لبنان وتوفير سبل الوقاية والعلاج بأقل تكلفة مع الحفاظ على مستوى عال من الجودة، بالرغم من ازدياد العبء على هذا القطاع بسبب تدفق الأعداد الكبيرة للنازحين السوريين إلى لبنان. وقد أشارت التقديرات إلى أن الأثر المالي والاقتصادي للأزمة السورية بلغ ١٨ مليار دولار أميركي منذ العام ٢٠١١ حتى العام ٢٠١٧. وبلغت النفقات الإجمالية على الصحة ما بين ١١ و١٢٪ من الناتج المحلي، وهو الأعلى في بلدان شرقي المتوسط، إلا أن عائدات هذا الإنفاق المرتفع هي متدنية. وقد أدى تضخم الطلب على العلاج الاستشفائي إلى اكتظاظ المستشفيات وإضعاف نوعية الخدمات الطبية، مما يتسبب في زيادة العبء المالي على المستشفيات وارتفاع الكلفة الصحية وتزايد النقص في الأدوية. لكن بالرغم من الظروف المعاكسة جاءت بعض المؤشرات والتقارير الصحية إيجابية لتثبت مرونة ومقدرة ملحوظتين لدى القطاع الصحي مكنته من المثابرة على تطوير ذاته رغم كل التحديات:

فقد جاء تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦-٢٠١٧ الذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي ليؤكد على الأداء الجيد للنظام الصحي في لبنان الذي احتل المرتبة ٣٤ بمجموع ٦,٨ من أصل ٧ على الرغم من المحدات الاجتماعية والاقتصادية التي ذكرت أيضاً في التقرير.

ثم جاء بعد ذلك مؤشر "بلومبرغ" ٢٠١٧ للبلد الأكثر صحة" على مستوى العالم ليظهر أن الترتيب العالي للنظام الصحي في لبنان جعل منه أكثر بلد صحي في العالم العربي في الآونة الأخيرة. ويضع مؤشر "الرعاية الصحية والجودة"، المنشور في مجلة لانسييت في أيار ٢٠١٨، لبنان في موقع الـ ٣٣ مع مؤشر ٨٦ (درجة ١٠٠-٠) بين ١٩٥ دولة وإقليم.

هذا وتستمر وزارة الصحة في جهودها لتطبيق إستراتيجية القطاع الصحي ٢٠١٦-٢٠٢٠ وإصلاح هذا القطاع من أجل تحسين المستوى الصحي وتوفير التغطية الصحية الشاملة وتأمين الاستقرار في هذا المجال بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة في كلا القطاعين العام والخاص، مع التركيز على تلبية احتياجات المواطنين عامة والفئة الأكثر هشاشة منهم بصورة خاصة.

٢- أبرز الانجازات المحققة خلال العام ٢٠١٧

١,٢ في مجال تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية:

مشروع إنشاء مركز صحي في الخلوات وتأهيل مركز جباع الصحي: ضمن مشروع "تعزيز الخدمات الصحية الأولية" الممول من البنك الإسلامي للتنمية، تم إسناد إلتزام إنشاء مركز صحي في الخلوات وتأهيل مركز جباع الصحي إلى المتعهد الذي رست عليه المناقصة.

مشروع تأهيل وتجهيز مراكز طبابة في أفضية البترون، صور، حاصبيا، صيدا والبقاع الغربي: ضمن مشروع "تعزيز الخدمات الصحية الأولية" الممول من البنك الإسلامي للتنمية، تم إسناد إلتزام المشروع إلى المتعهد الذي رست عليه المناقصة. يهدف المشروع إلى تعزيز قدرات وزارة الصحة العامة للقيام بدورها التخطيطي والرقابي على المستوى المحلي.

مشروع إنشاء وتجهيز مركز الدامور الصحي ومركز الغبيري: بعد أن جرى تكليف استشاري لإعداد الدراسات وملفات التلزم في العام ٢٠١٦ للمركزين، أبلغت وزارة الصحة العامة المجلس في العام الحالي موافقتها على المرحلة الثانية من الدراسة العائدة لإنشاء وتجهيز مركز الدامور الصحي.

مركز اللبوة الصحي: تم الانتهاء من أعمال مشروع تأمين بعض الأعمال والتجهيزات الطبية الإضافية للمركز بتمويل من الحكومة اللبنانية وقد بوشرت عملية استلام المشروع من المتعهد.

برنامج رفع مستوى الخدمات العامة في المناطق اللبنانية المستضيفة للنازحين السوريين: هذا البرنامج هو بتمويل من المنحة المقدّمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. يتضمّن البرنامج مكوناً لتأهيل وتجهيز عدد من المراكز الصحية الموزعة على مختلف المناطق اللبنانية وفي البلدات التي تأثرت بوجود أعداد كبيرة من السوريين النازحين. وفيما يلي اللائحة المقترحة لهذه المراكز وفقاً للتوزيع الجغرافي:

القضاء	اسم المركز الصحي
النبطية	مركز كفرمان الصحي
حاصبيا	مركز الرعاية الصحية الأولية
بيروت	مركز دار الفتوى الصحي مركز الرعاية الصحية الأولية- مستشفى الكرنيتينا الحكومي مركز الرعاية الصحية الأولية- مستشفى رفيق الحريري الجامعي الحكومي
الشوف	مركز الباروك الصحي الحكومي مركز بعقلين الطبي مركز بيت الدين الصحي الحكومي
عالية	مركز الشويفات الحكومي
جيبيل	مركز طبابة قضاء جيبيل
بعدا	مركز الجمعية اللبنانية للرعاية الصحية الاجتماعية بنت الهدى- صبرا
المتن	المركز الطبي الاجتماعي/ بولغورجيان- برج حمود مركز الدكتور وديع الحاج- بسكنتا
راشيا الوادي	مركز الرعاية الصحية الأولية- مستشفى راشيا الحكومي
طرابلس	مركز الكرامة الخيري
عكار	المركز المقاصدي الصحي- وادي خالد مركز النجدة الشعبية- حلبا

وزعت وزارة الصحة العامة الاعتمادات الملحوظة من المنحة الكويتية على المراكز الصحية المطلوبة والتي بلغت قيمتها الإجمالية ٢,٧٠٠,٠٠٠ دولار أميركي من ضمنها كلفة مشروع تأهيل وتجهيز مستشفى زهر الباشق الحكومي. وقد قسمت هذه المراكز إلى أربع مجموعات كلف مجلس الإنماء والإعمار استشاري لكل مجموعة بمهام إعداد الدراسة وملف التلزييم لها، على أن يتم الإعلان عن المناقصات الأربع قريباً بعد موافقة وزارة الصحة والجهة الممولة.

٢,٢ في مجال الخدمات الاستشفائية

مستشفى بشري الحكومي: قام المجلس بتأهيل وتجهيز مستشفى بشري الحكومي بتمويل من هبة قدمتها المملكة العربية السعودية. ويقوم المجلس حالياً بإنجاز تأهيل المبنى الملحق للمستشفى بتمويل محلي. انتهت أعمال المرحلة الأولى من هذا المشروع التي ابتدأت في أيار ٢٠١٤، كما باشر المتعهد بتنفيذ المرحلة الثانية المتوقع ان تنتهي في أواخر العام ٢٠١٨. وقد تم إجراء المناقصة العائدة لمشروع شراء وتركيب المعدات والتجهيزات الطبية والأثاث وسوف يتم إبرام العقد الممول محلياً مع الشركة المعنية.

توريد تجهيزات طبية لمستشفى تبنين الحكومي: تمّ إنجاز مشروع شراء وتركيب المعدات والتجهيزات الطبية والأثاث بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. كما وافق الصندوق الكويتي (ضمن الأعمال التي تغطيها المنحة الأولى لخطّة الاستجابة لأزمة السوريين) على ملف تلزييم مشروع توريد وتركيب تجهيزات طبية لزوم قسمي تميل القلب وتفتيت الحصى في المستشفى.

تأهيل واستكمال تجهيز مستشفى بعدا الحكومي: تمّ تأهيل وتجهيز القسم الأول من المستشفى، ما بين شهر شباط ٢٠١٢ وحزيران ٢٠١٣، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. خلال العام ٢٠١٥، بوشر العمل بتأهيل القسم الثاني من مستشفى بعدا الحكومي بتمويل بموجب هبة من الحكومة الإيطالية. باشر المتعهد في شهر أيلول ٢٠١٥ بتنفيذ أشغال القسم الثاني (SECTOR II) بعوائد منحة الحكومة الإيطالية. وقد وافق المجلس في العام ٢٠١٧

على بعض الأشغال الإضافية للمتعهد بحيث أصبحت قيمة عقده ٣,١٦١,٧٨٢ يورو. كما وافق المجلس على دراسة وملف تلزيم مشروع شراء وتركيب المعدات والتجهيزات الطبية والأثاث والنظام المعلوماتي لمستشفى بعبداء والذي قام بإعدادهما الاستشاري المكلف بذلك. وقد تم مؤخراً إجراء مناقصة على أن يتم التعاقد مع الشركة المعنية فور موافقة الجهة الممولة على ذلك. تبلغ كلفة المشروع ٥٤٤,٥١٥ د.أ.، وسوف يتم تمويله من اتفاقية قرض البنك الإسلامي للتنمية (مشروع تطوير الخدمات الصحية الاستشفائية لمستشفيات الكرنيتينا - الصرفند - بعبداء).

إنشاء وتجهيز مستشفى جديد في دير القمر: تمت المباشرة بالمرحلة الأولى من مشروع بناء مستشفى دير القمر الحكومي، بتمويل من الحكومة اللبنانية، خلال شهر آب ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تنتهي أشغال المرحلة الأولى في العام ٢٠١٨. ويجري حالياً العمل على تأمين الاعتمادات لزوم المرحلة الثانية من البناء بالإضافة إلى التجهيزات الطبية والمفروشات.

مشروعاً تأهيل مستشفى البوار في فتوح كسروان وتأهيل مستشفى الجبل في قرنايل: سينفذ هذان المشروعان في نطاق منحة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في إطار خطة الاستجابة لأزمة النازحين السوريين في لبنان بهدف تحسين مستوى الخدمات الصحية. تم توقيع العقد مع استشاري لكل مشروع لإعداد الدراسة وملف التلزيم خلال العام ٢٠١٦ بتمويل من موازنة المجلس. وقد جرى تخصيص مبلغ مليون دولار أميركي لكل مستشفى من العائدات المالية للمنحة. يدرس المجلس حالياً ملفات التلزيم وهو بصدد إطلاق المناقصتين العائدين للمشروعين.

مشروع بناء وتجهيز مستشفى ميفوق الحكومي/ المرحلة الأولى: تمت المباشرة بأعمال المرحلة الأولى من المشروع، بتمويل محلي، في آذار ٢٠١٥ وقد طلب المجلس من المتعهد في العام ٢٠١٧ القيام بأعمال إضافية. وسيتم العمل في العام ٢٠١٨ على تأمين الاعتمادات لزوم المرحلة الثانية من البناء بالإضافة إلى التجهيزات الطبية والأثاث.

مشروع بناء وتجهيز مبنى جديد لمستشفى بيروت الحكومي/ الكرنيتينا: تم إعداد دراسة تفصيلية لتحويل مستشفى الكرنيتينا، بقرار من وزارة الصحة العامة، إلى مستشفى عام يتضمّن قسم تخصصي للأطفال. وقد جرى في أيار ٢٠١٦ توقيع العقد مع المتعهد الذي باشر بتنفيذ أشغال البناء على أن تنتهي خلال سنتين. يتم تمويل المشروع حتى حدود ٦,١٥ مليون دولار أميركي من البنك الإسلامي للتنمية (قرض مشروع تطوير الخدمات الصحية لمستشفيات الكرنيتينا - الصرفند - بعبداء) ويموّل الرصيد الباقي من الاعتمادات المتوفرة لدى المجلس والمقدّرة بمبلغ ٣,٦٧ مليون دولار أميركي (تشمل الضريبة على القيمة المضافة). وقد تم استلام دراسة تقييم الأثر البيئي العائدة للمشروع من الاستشاري المكلف بإعدادها بعد أن أبدت وزارة البيئة موافقتها عليها.

مشروع إنشاء وتجهيز مستشفى الصرفند الحكومي: تم إطلاق المناقصة لتلزيم الأشغال بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء على تخصيص العقار لصالح وزارة الصحة العامة والتي تعود ملكيته إلى بلدية الصرفند. وقد جرى إسناد الالتزام بعد موافقة البنك الإسلامي للتنمية بصفته ممول المشروع إلى جانب المجلس. كما باشر المتعهد الأشغال في شهر آب ٢٠١٧ على أن ينتهي من عمله بعد ١٨ شهراً. تم استلام دراسة تقييم الأثر البيئي العائدة للمشروع من الاستشاري المكلف بإعدادها بعد أن أبدت وزارة البيئة موافقتها عليها.

مشروع بناء وتجهيز مستشفى صور الحكومي: تم إطلاق المناقصة لتلزيم أشغال البناء التي تبلغ كلفتها ٨,٨٤٢,٧٨٣ دولار أميركي والتي ستمول من الحكومة اللبنانية ومن قرض البنك الإسلامي للتنمية. في آب ٢٠١٧، تم توقيع العقد مع المتعهد الذي رست عليه المناقصة على أن ينتهي تنفيذ الأشغال خلال النصف الثاني من ٢٠١٩، ليصار فيما بعد تجهيز المستشفى بالمعدات والتجهيزات الطبية والأثاث. ومن المتوقع أن ينتهي التجهيز خلال شهر كانون الثاني ٢٠٢٠، بحيث تتمكن وزارة الصحة العامة من تأمين ٧٥ سرير لسكان المدينة والجوار.

مشروع دعم أقسام الطوارئ في المستشفيات الحكومية: ينفذ في نطاق برنامج رفع مستوى الخدمات العامة في المناطق اللبنانية المستضيفة للنازحين السوريين ويشمل تقديم الدعم لـ ١٤ مستشفى حكومي بتمويل من المنحة الأولى من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وقد تم توزيع هذه المستشفيات على ٣ مجموعات وجرى تكليف استشاري لكل مجموعة لإعداد الدراسات وملفات التلزيم.

تضم المجموعة الأولى أقسام طوارئ المستشفيات الحكومية التالية: مستشفى الرئيس الياس الهراوي في زحلة، مستشفى بعلبك، مستشفى الهرمل، راشيا وحاصبيا. وقد تم مؤخراً إجراء المناقصة ويتم تحضير عقد مشروع تجهيز أقسام هذه المستشفيات.

وتضم المجموعة الثانية أقسام طوارئ مستشفيات: بنت جيل الحكومي، الرئيس نبيه بري الجامعي في النبطية، صيدا والرئيس رفيق الحريري الجامعي. تجري حالياً عملية إرساء المناقصة.

أما المجموعة الثالثة فهي تضم أقسام طوارئ المستشفيات الحكومية التالية: سبلين، فتوح كسروان، القبة في طرابلس، عبد الله الراسي في حلبا وسير الضنية. وقد تم مؤخراً إجراء المناقصة وسوف تتم عملية توقيع عقد مشروع تجهيز أقسام طوارئ هذه المستشفيات مع الشركة المعنية.

٣- أبرز المشاريع قيد التحضير:

مشروع دعم أقسام الطوارئ في المستشفيات الحكومية: في نطاق برنامج رفع مستوى الخدمات العامة في المناطق اللبنانية المستضيفة للنازحين السوريين الممول من المنحة الثالثة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، يتم الإعداد لهذا لمشروع ليشمل مجموعة إضافية من المستشفيات الحكومية وعددها ١٦ (منها مستشفى شهر الباشق وتنورين وقرطبا والبترون وإهدن وبشري). وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء قد وافق في حزيران ٢٠١٦ على توقيع الاتفاقية العائدة للمنحة الثالثة ويتوقع البدء بالأعمال في منتصف العام ٢٠١٨.

مشروع دعم قطاع الصحة لتوريد وتركيب معدات وتجهيزات للمستشفيات الحكومية: وافق مجلس الوزراء على اتفاقيتي تمويل هذا المشروع ومصدرهما البنك الإسلامي للتنمية. تبلغ قيمة الاتفاقية الأولى ٢٩,٤ مليون دولار أميركي وهي مخصصة لتوريد وتركيب المعدات والتجهيزات، وتبلغ قيمة الاتفاقية الثانية ٦,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي وهي مخصصة للدراسات وإعداد التلزيماات والمؤازرة الفنية. أحيلت كلا الاتفاقيتين إلى مجلس النواب للإبرام.

مشروع تعزيز الخدمات الصحية الأولية: ينقذ هذا المشروع بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية ويهدف إلى تعزيز وتطوير قدرات القطاع العام الرعائية والاستشفائية. يتضمن هذا المشروع: إنشاء ٥ مراكز صحية جديدة هي الغبيري (قضاء بعبدا)، الدامور (قضاء الشوف) والخلوات (قضاء حاصبيا) المشار إليها سابقاً، بالإضافة إلى بناء مركزين آخرين في الشيخ طابا (قضاء عكار) وبشتين (قضاء الشوف). تأهيل ٣ مراكز صحية في جباع (قضاء جزين) - المشار إليه آنفاً، في تربل (قضاء زحلة) وبوداي (قضاء بعلبك).

جدول لأبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧:

اسم المشروع	قيمة العقد (يشمل الضريبة على القيمة المضافة) دولار أميركي	مصدر التمويل
بناء مستشفى الصرفند الحكومي	٧,٤٣٨,٣٢٧	البنك الإسلامي للتنمية الدولة اللبنانية
بناء مستشفى صور الحكومي	٨,٩٢٢,٠٦١	البنك الإسلامي للتنمية الدولة اللبنانية
إعداد الدراسة وملف التلزم لمشروع دعم أقسام الطوارئ في بعض المستشفيات الحكومية المجموعة الأولى: بعبدا - جزين - صور - ميس الجبل - خربة قناب	٣٣,٠٠٠	الدولة اللبنانية

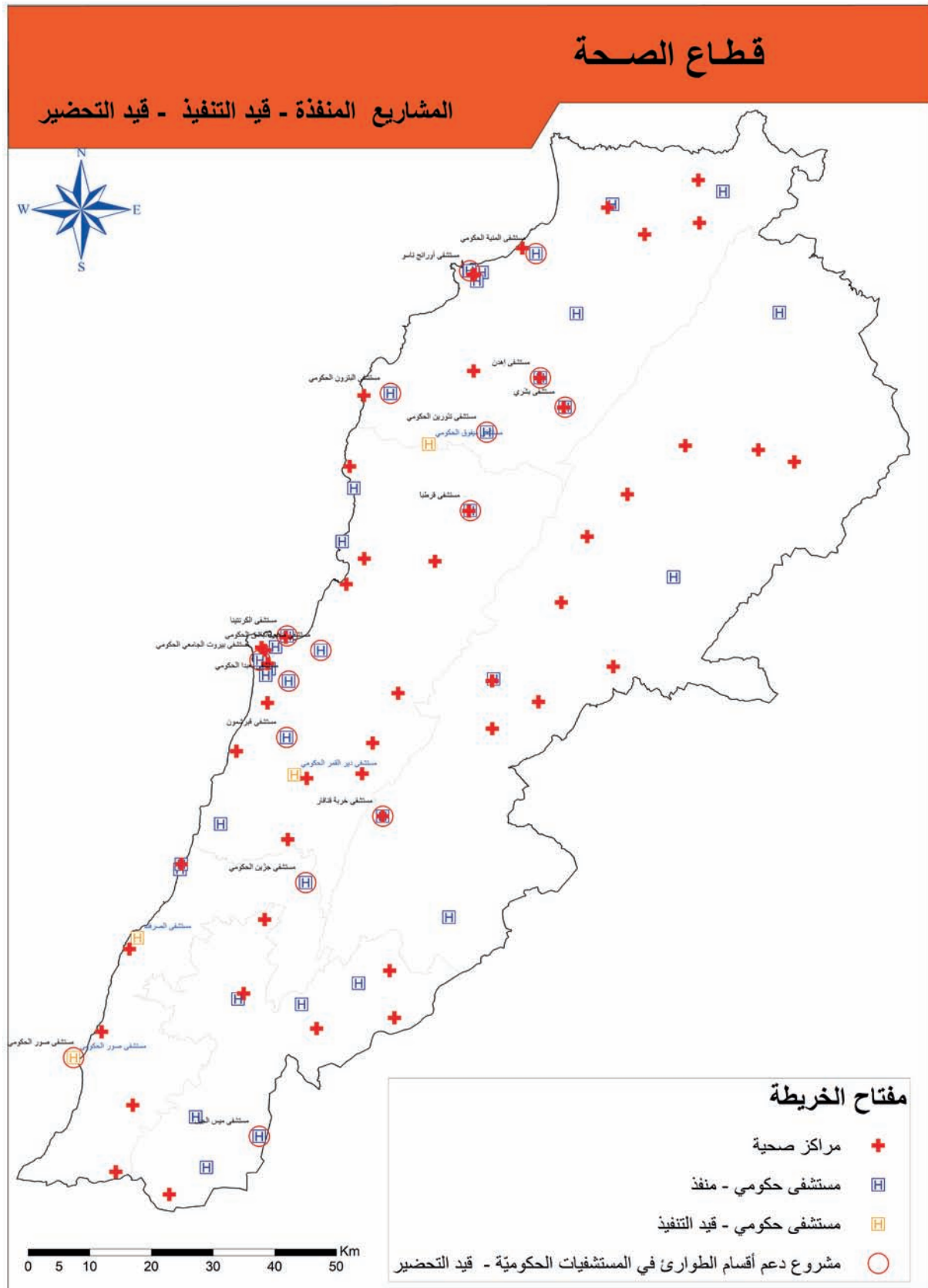
الدولة اللبنانية	٣٣,٠٠٠	إعداد الدراسات وملف التلزييم لمشروع دعم أقسام الطوارئ في بعض المستشفيات الحكومية المجموعة الثانية: رفيق الحريري الجامعي - الكرتينا - قبرشمون - اورانج ناسو - المنية
الدولة اللبنانية	٣٩,٦٠٠	إعداد الدراسات وملف التلزييم لمشروع دعم أقسام الطوارئ في بعض المستشفيات الحكومية المجموعة الثالثة: ظهر الباشق - قرطبا - تنورين - البترون - إهدن - بشري



مستشفى ميفوق الحكومي



مستشفى الكرتينا الحكومي



التنمية الاجتماعية والاقتصادية

مشاريع التنمية المناطقية المتكاملة

صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESFD-Development For Fund Social & Economic) يُساهم الصندوق في زيادة فرص العمل في المناطق المهمشة في لبنان من خلال توفير قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب تطوير قدرات أصحاب المشاريع الخاصة والفردية. كما يسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية الأشد فقراً وحرماناً في لبنان، من خلال تقديم هبات وتوفير المساعدة الفنية للبلديات كونها تشكل صلة الوصل بين الصندوق والمجتمعات المحلية. ومنذ العام ٢٠١٣، يساهم الصندوق في الإستجابة لأزمة النازحين السوريين من خلال تنفيذ برامج تهدف إلى تحسين البنى التحتية وإنعاش الاقتصادات المحلية في المجتمعات المستضيفة للنازحين.

أولاً: مكّون خلق فرص العمل وزيادة المداخل

يقوم مكّون خلق فرص العمل بتمويل المشاريع الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات متعدّدة (زراعة، صناعة، تجارة وخدمات) بهدف زيادة فرص العمل، وذلك عن طريق توفير قروض إنتاجية تتميز بحوافز تشجيعية. يتم توفير القروض بالتعاون مع ستة مصارف تجارية شريكة مع الصندوق لديها فروع على امتداد الأراضي اللبنانية لتوفير التمويل إلى العملاء غير القادرين على الوصول إلى هذه الخدمات. كما يعمل الصندوق على تطوير قدرات أصحاب المشاريع الخاصة والفردية للحدّ من البطالة وتحقيق نمو اقتصادي متوازن. خلال العام ٢٠١٧، قدّم الصندوق الدعم المالي إلى مجموعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ ٥٣٥ مشروع مما ساهم في خلق ٥٣٣ فرصة عمل جديدة. ومنذ العام ٢٠٠٣ حتى نهاية العام ٢٠١٧، قام الصندوق بتمويل ٩,٩٢٩ مشروع إضافةً إلى خلق ٧,٤٠٢ فرصة عمل جديدة.

الأموال التشغيلية لمكّون خلق فرص العمل

قيمة الاموال التشغيلية لمكون خلق فرص العمل هي ١٢ مليون يورو
هدفها خلق فرص العمل والاندماج المالي
قيمة الاموال التشغيلية لمكون خلق فرص العمل هي ١٢ مليون يورو
هدفها خلق فرص العمل والاندماج المالي

التوقعات مقابل الارقام المحققة بالنسبة لعدد القروض وفرص العمل الجديدة في ٢٠١٧:

في العام ٢٠١٧، تمّ تحقيق نسبة عالية من التوقعات الخاصة بعدد المشاريع الممولة وبالتالي خلق عدد من الوظائف الناشئة، غير أن نشوء ظروف ومتغيرات عدة أدت الى التأخر في تحقيق التوقعات المرتقبة. ومن أهم الأسباب نذكر التالي:

- حالة الركود الاقتصادي التي ادت الى انخفاض الطلب على القروض.
- الانخفاض الكبير في الحركة الاقتصادية في الفصلين الاخيرين من السنة بسبب حالة الترقب السائدة في السوق.
- تعليق العمل مع احد المصارف الشريكة للصندوق في الفصل الاول من العام ٢٠١٧ نتيجة تدهور جودة محفظة القروض.

حوالي ٣٣% من مجموع القروض الممنوحة في ٢٠١٧ تم تحويلها من قبل مستشاري الاعمال لدى الصندوق

حوالي ٣٣% من مجموع القروض الممنوحة في ٢٠١٧ تم تحويلها من قبل مستشاري الاعمال لدى الصندوق تم تحويل نحو ٣٣% من مجموع القروض الممنوحة خلال العام ٢٠١٧ من قبل مستشاري الأعمال لدى الصندوق، أي ما مجموعه ١٧٨ قرض.

إن هذا التباين بين الأرقام الفعلية والمقدرة للقروض المخولة عن طريق مستشاري الأعمال يعود بشكل أساسي إلى الأسباب التالية:

- التأخر في توظيف مستشاري الأعمال ضمن اطار مشروع ال COLER . تم استكمال آلية التوظيف لكافة مستشاري الأعمال البالغ عددهم سبعة، في حزيران ٢٠١٧.
- الانطلاقة التدريجية لمشروع ال COLER خاصة على صعيد الخطة التسويقية.
- اعتماد مقارنة أكثر تحفظاً في ما يخص عملية الإقراض مما أدى إلى انخفاض عدد القروض الممنوحة (حيث تم استبعاد بعض القطاعات التي تعتبر ذات مخاطر عالية وجرى إصدار لوائح جديدة بالنسبة للضمانات لتخفيف المخاطر بشكل أضمن).
- انخفاض الطلب على القروض.

ملخص المؤشرات: النتائج الاجمالية المحققة حتى اليوم

حسب القطاع

حسب المحافظة

حصة المشاريع القيد الانشاء من مجموع القروض ١١%
حصة العنصر النسائي من مجموع القروض ١٩%
حصة المشاريع القيد الانشاء من مجموع القروض ١١%
حصة العنصر النسائي من مجموع القروض ١٩%

تقديم خدمات استشارات الأعمال

يستعين الصندوق بخبراء لتقديم التوجيهات اللازمة والخدمات الاستشارية للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المناطق اللبنانية لتمكينهم من الحصول على قروض مالية بغية إنشاء أو تطوير أعمالهم. وتشمل هذه الخدمة إعداد خطة العمل، تحديد الإنتاجية المرتقبة وإعداد ملف كامل للقرض الذي يرغب هؤلاء الأفراد والمؤسسات في الحصول عليه من أحد المصارف الشريكة مع الصندوق. كما يقوم خبراء استشارات الأعمال في الصندوق بمتابعة تنفيذ هذه المشاريع.

خلال العام ٢٠١٧، اعتمد الصندوق على فريق من ٢٠ خبير مستقل (Advisors Business Freelance) لتأمين هذه الخدمات الاستشارية التي ساعدت على تمويل ١٧٨ مشروع وخلق ٢١٠ فرصة عمل جديدة.

ثانياً: مكّون التنمية المحلية وتعزيز سبل العيش

مشروع دعم التنمية المحلية في شمال لبنان ADELNORD

في آذار ٢٠١٧ تمّ الإستلام النهائي لمشروع بناء معمل لمعالجة النفايات الصلبة في فيندق- عكار، وهو المشروع الأخير من اتفاقية تمويل «دعم التنمية المحلية في شمال لبنان» الممولة من الاتحاد الأوروبي لمناطق عكار والهرمل والضنية بقيمة ٢,٩٩٠,٢٤٢ يورو. وشكل إنشاء معمل معالجة النفايات الصلبة في بلدة فيندق بقيمة ٣٦٠ ألف يورو الحجر الأساس في معالجة مشكلة النفايات على نطاق البلدة، على أن يستكمل مجلس الإنماء والإعمار تجهيز هذا المعمل من خلال هبة جرى تأمينها من الصندوق الكويتي.

ثالثاً- دعم المجتمعات المضيفة للنازحين السوريين

أخذ الصندوق على عاتقه خلال السنوات الماضية مهمة المساهمة في التخفيف من انعكاسات أزمة النزوح السوري على لبنان، حيث بذل جهود كبيرة لتوفير الدعم المطلوب للمجتمعات المحلية على صعيد الموارد الإقتصادية والخدمات الإجتماعية الأساسية، وذلك من خلال مبادرات تستهدف الفئات الأشد فقراً وضعفاً في المناطق المضيفة للنازحين السوريين. الهدف من تدخّل الصندوق هو المساهمة في تخفيف التداعيات السلبية لهذه الأزمة على القطاعات الاقتصادية والخدماتية والصحية والاجتماعية.

٦١ مليون يورو لمشاريع بني تحتية في الشمال والبقاع

٦١ مليون يورو لمشاريع بني تحتية في الشمال والبقاع

ساهم مشروع «دعم الإصلاح المالي للبلديات - NIFUM» الممول من الاتحاد الأوروبي والذي اطلق في العام ٢٠١٢، في التخفيف من أعباء تدفق النازحين السوريين إلى المجتمعات المحلية عبر تحسين مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها هذه البلديات. وخاصة من خلال تنفيذ مشاريع بنى تحتية في مجالات مياه الشفة والصرف الصحي والنفايات الصلبة. في هذا الإطار، وخلال العام ٢٠١٢، أنهى صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ مشروعين أساسيين هما:

معمل لإدارة النفايات الصلبة في
بر الياس بقيمة ٤,٤ مليون يورو
يفيد حوالي ٥٢٣,٠٠٠ مقيم

معمل لإدارة النفايات الصلبة في
بر الياس بقيمة ٤,٤ مليون يورو
يفيد حوالي ٥٢٣,٠٠٠ مقيم

وفي السياق ذاته، ما زال الصندوق في صدد تنفيذ مشروع معالجة الصرف الصحي في مدينة الهرمل بقيمة ٤,٣ مليون يورو. كان هذا المشروع قد واجه بعض العقبات الناتجة عن تغيير موقع محطة المعالجة مما أدى إلى التأخير في التنفيذ. كما تمّ التوافق بين الإتحاد الأوروبي ومجلس الإنماء والإعمار والصندوق على ان يقوم الأخير بتنفيذ المحطة بسعة ٥٢ متر مكعب في اليوم وشبكات الصرف الصحي بطول ٦ كيلومتر، في حين يتكفل المجلس بتنفيذ خط المجاري الرئيسي من مدينة الهرمل إلى محطة التكرير بطول ٩ كلم بالإضافة إلى ٥,٣ كلم خطوط صرف صحي فرعية.

يساهم الصندوق في دفع عجلة الاقتصاد المحلي في البلدات الزراعية المضيفة للنازحين السوريين، وذلك من خلال تنفيذ برنامج «النهوض بالاقتصاديات المحلية في لبنان - ENPI Recovery of Local Economies In ٩٩١-٠٢٤/٢٠١٣» الممول من الإتحاد الأوروبي بقيمة ٧ ملايين يورو، لتنفيذ مشاريع إنتاجية زراعية تحديداً، في الشمال، والبقاع، والجنوب، بهدف دعم المبادرات الإنتاجية وخلق فرص العمل. يتضمن هذا المشروع تدخلات متنوعة في القطاع الزراعي وهي كالتالي:

أولاً: دعم البنى التحتية الزراعية

يهدف الصندوق إلى تحسين أنظمة توزيع مياه الري ونوعية الإنتاج عبر تنفيذ مشاريع بنى تحتية زراعية. وفي هذا السياق جرى تخصيص ٣,٥ مليون يورو من أجل إنشاء بحيرات جبلية، وأقنية ري، واستخدام الطاقة الشمسية في ضخ المياه للري، بالإضافة إلى تأهيل الينابيع المستخدمة للري.

مشاريع البنى التحتية الزراعية:

إسم المشروع	البلدة	قضاء	وصف المشروع	قيمة العقد باليورو	تاريخ البدء بالمشروع	تاريخ المتوقع للإنتهاء
بركة زراعية	بيت يونس	عكار	إنشاء بركة زراعية بسعة ٥٠,٠٠٠ متر مكعب	٤٩٩,٥٠٤	٢ كانون الثاني ٢٠١٨	٢ كانون الثاني ٢٠١٩
بركة زراعية	القاع	بعلبك	إنشاء بركة زراعية بسعة ١٤٠,٠٠٠ متر مكعب	١,٣١٤,٦١٠	٢ تشرين الأول ٢٠١٧	٣١ آذار ٢٠١٩
أقنية الري وتأهيل العين وبركة الري	عين إبل	بنت جبيل	تأهيل أقنية الري بالإضافة إلى تأهيل العين وبركة الري	٢١٢,٩٢٠	١٥ كانون الثاني ٢٠١٨	١٥ كانون الثاني ٢٠١٩
تأهيل وبناء أقنية الري	الضنية	الضنية	تأهيل وبناء أقنية الري بطول ٦٠٠٠ متر	٤٤٩,٧٧٢	١٥ كانون الثاني ٢٠١٨	١٥ كانون الثاني ٢٠١٩
نظام الطاقة الشمسية لضخ مياه الري	جباع	الشوف	تركيب نظام طاقة شمسية لضخ مياه الري	١٠٨,٥٩٣,٧٥	٢ كانون الأول ٢٠١٧	١ تموز ٢٠١٨
نقل المياه بالجاذبية وتأهيل البئر الارتوازي	دير الأحمر -الرزوقة	بعلبك	نقل المياه بالجاذبية إلى نبع الرزوقة وتأهيل البئر الارتوازي	١١٢,٦٥٢,٥٠	٢٨ حزيران ٢٠١٧	١٥ حزيران ٢٠١٨

ثانياً: تنفيذ برامج إرشاد زراعي

بالتوازي مع مشاريع البنى التحتية الزراعية، أطلق الصندوق برنامجاً إرشادياً زراعياً بقيمة ٢٥٠,٠٠٠ ألف يورو يستهدف حوالي ٥٠٠ مزارع في البقاع وعكار وجنوب لبنان، والشوف وبالتحديد في البلدات المستفيدة من البنى التحتية الزراعية، او المجاورة لها. يتضمن البرنامج التدريب على تقنيات إدارة مياه الري بالإضافة الى تقنيات التشذيب، وتقنيات ما بعد الحصاد لمزاعي التفاح والكرز وإدارة المياه.

ثالثاً: تعزيز التعاونيات الزراعية

يهدف المشروع إلى دعم ٤٢ تعاونية زراعية فاعلة في قطاعات تربية النحل، والأسماك والزيتون والتصنيع الغذائي من خلال تزويدها بالمعدات اللازمة لتفعيل عملية انتاجها. بلغت القيمة الإجمالية لهذا المشروع ١,٣ مليون يورو. وقد تم البدء بتسليم المعدات للتعاونيات المستفيدة منذ بداية العام ٢٠١٨. وفي إطار متصل، قام الصندوق بتنظيم ورش عمل تدريبية لهذه التعاونيات حول تصميم وكتابة المشاريع مما يساهم في تعزيز قدراتها في مجال توفير التمويل لمشاريع جديدة.

رابعاً: تنفيذ دورات تدريب مهني معجل في طرابلس

أطلق الصندوق بتمويل من الاتحاد الأوروبي في شهر تموز من العام ٢٠١٧ برنامجاً رائداً في التدريب المهني بقيمة ٢٢٠,٠٠٠ الف يورو. يهدف هذا المشروع الى تحسين المهارات المهنية لدى ٣٩ متدرب من المدارس المهنية الرسمية والمتسربين مدرسياً من منطقة طرابلس بغية تحسين فرص التوظيف أمامهم وزيادة الدخل لديهم. ينقسم البرنامج الى ثلاث مراحل: المرحلة الاولى تُعنى بإقامة دورات معتمدة باللغة الإنكليزية للتواصل، أما المرحلة الثانية فتركز على التدريب التقني في مجال الصيانة والميكانيك والكهرباء الصناعية، فيما تهدف المرحلة الثالثة الى تدريب الطلاب على برامج مايكروسوفت. وسيستمر تنفيذ هذا المشروع الى آذار ٢٠١٩.

رابعاً - إستدامة المشاريع المنقّذة منذ إنشاء الصندوق:

يعمل الصندوق بشكل مستمر على متابعة المشاريع المنقّذة من قبله بهدف تأمين إستدامتها. وفي هذا الإطار يقوم فريق عمل الصندوق بزيارات دورية لتفقد المشاريع المنقّذة والوقوف عند حاجاتها وتقديم المساعدة الفنية والمشورة في حال دعت الحاجة الى إيجاد مشغّلين او مانحين. خلال العام ٢٠١٧ قام الفريق بمتابعة اكثر من ٩١ مشروع منقذ سابقاً من خلال رصد أثرهم على المجتمعات المحلية، كما عمل على تسهيل التشبيك مع الوزارات المعنية بهدف دعم المشاريع وتطويرها. جدير بالذكر أن هذه المشاريع المتنوعة والشاملة لكافة القطاعات قد ساهمت في توفير اكثر من ١٥٧ وظيفة.

يُمثّل الجدول التالي نموذجاً عن أثر بعض المشاريع الصحية المنقّذة وحجم الإستفادة منها.

اسم المشروع	البلدة	قيمة المشروع يورو	الخدمات الطبية ٢٠١٧	مجموع المستفيدين ٢٠١٧
مركز الرعاية الصحية الأولية	وادي خالد	٢٧٤,٣٠٠	٢٢١	٢٢١
عيادة متنقلة	وادي خالد	١١٠,٠٠٠	٢,٧١٠	٢,٩٠٥
مركز الرعاية الصحية الأولية	مشتى حسن	٢٧٣,٤٨١	٢٠,٣٢١	١١,١٩٨
مركز الرعاية الصحية	كفرنين	٥٥,٣٢٨	٤,٤٢٥	٤,٧٥٠
مركز الرعاية الصحية	مشمش	٩٠,٧٧٥	٧,٥٨٥	١٦,٦٠٢
مركز للمعالجة الفيزيائية	عرسال	١٠٥,٧٥٠	١٧٥	٢١٠
مركز الرعاية الصحية	رشاف	٤٤,٠٠٠	١٨٣	١٨٣
مركز الرعاية الصحية	تولين	١٥٠,٠٠٠	٤,٣٠٥	٤,٣٠٥
المجموع		٩٩٣,٦٣٤	٣٩,٩٢٥	٤٠,٣٧٤

قصص نجاح

مركز البستان الزراعي - ٧ سنوات من الازدهار

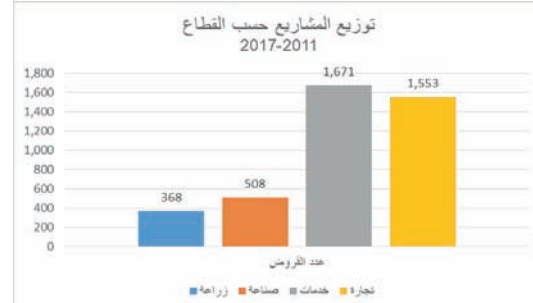
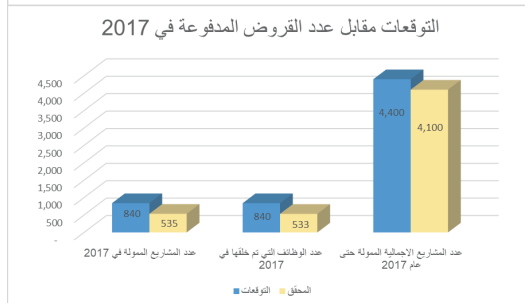
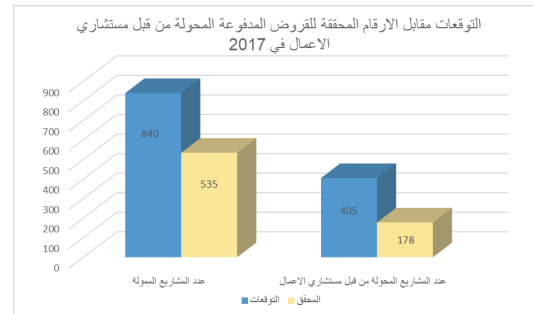
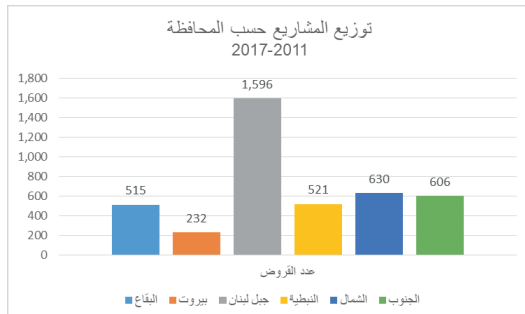
في العام ٢٠١٠، ونزولاً عند إصرار العائلات المزارعة التي تضم ١,١٠٠ مزارع، قام الصندوق بتمويل إنشاء وتجهيز المركز الزراعي في تجمع البستان، بقيمة ٣٢٠,٠٠٠ ألف يورو ممولة من الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية لسكان التجمع من خلال دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز القدرة الإنتاجية. تم تجهيز المركز بمعصرة زيتون حديثة قادرة على معالجة ٥٠٠ كلغ من الزيتون بالساعة، إضافة الى وحدة للتصنيع تنتج الى جانب زيت الزيتون منتجات أخرى من مشتقات الزيتون، بما فيها المياه النباتية والتي تُستخدم كوقود للتدفئة. يضم تجمع البستان خمسة قرى تشمل الجبّين، مروحين أم التوت، الزلوطية، الضهيرة والبستان. ويتميز هذا التجمع الذي يقع أعلى الناقورة- صور، على الحدود الجنوبية بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. يعتمد نحو ٨٠٪ من سكان التجمع على القطاع الزراعي لضمان مواردهم، وبصورة خاصة على زراعة التبغ والزيتون. منذ البدء بتشغيله خلال العام ٢٠١١، تحسنت الأحوال المعيشية لهؤلاء ٨٠٠ أسرة زراعية تعتمد على الزراعة في معيشتها. فقد عزّز هذا المشروع الظروف المعيشية عن طريق تنمية الاقتصاد المحلي وتطوير الإنتاجية. لقد نجح المركز في اجتذاب مزارعين من بلدات التجمع ومن بلدات مجاورة مثل مجدلزون، يارين ورامية. عند زيارته لا بد من أن تتفاجأ بحجم الأعمال وعدد المزارعين الذين يقصدون هذه المعصرة على وجه التحديد. فإن المركز بات قادراً على تلبية غالبية طلبات المزارعين، والتعامل مع العدد المتزايد من المستفيدين.

شغف بالحلويات: "Pistache" لتصنيع الحلويات والشوكولا

يقيم الشاب زين سويدان، وهو رائد أعمال لبناني في الثالثة والعشرين من العمر، في مدينة بنت جبيل في جنوب لبنان. وقد بدأ شغفه بصناعة الحلويات قبل تأسيسه محلاً لهذه الغاية تلبيةً للمناسبات الخاصة. فافتتح زين أول محل لبيع الشوكولا في بنت جبيل قبل ثلاث سنوات، وبدأ ببيع الشوكولا والهدايا التذكارية للمناسبات الخاصة فقط. إنما نتيجة معرفته من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بخدمات الصندوق التي يوفرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقدّم صاحب المحل بطلب قرض من خلال مندوب الصندوق. وبفضل حصوله على القرض تمكّن زين من توسيع عمله منتقلاً الى موقع جديد مؤلف من طابقين، وقام بتوظيف ١٢ عاملاً جديداً. وقد دعمت البلدية مبادرته في زيادة الاعمال من خلال منحه تخفيضات سنوية على الرسوم البلدية. أما بالنسبة لمشاريع زين المستقبلية، فهو ينيو التوسع باتجاه منطقة صور حيث ينيو افتتاح فرع آخر لمحله.

توجّهات الصندوق خلال العام ٢٠١٨ :

يطمح الصندوق، بطاقمه الفني والإداري، إلى توفير خبراته التي راكمها خلال السنوات الخمسة عشر الماضية بهدف إعداد برامج جديدة وطموحة وإلى تحديد مشاريع جديدة وذات أولوية لدعم البلدات المستضيفة للنازحين السوريين وتمكين المجتمعات المحلية من لعب دور رائد في مجال التنمية المحلية. كما سيستمر الصندوق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية المساهمة في خلق فرص عمل.





دورات تدريبية وبناء قدرات



معصرة زيتون



مشروع صحي



معمل لمعالجة النفايات الصلبة - بر الياس



تأهيل بئر وخرزان، وإنشاء خط دفع إلى الخزان



مستوصف نقال



خزان مياه الشفة

ترتيب الأراضي

يضم هذا القطاع ثلاثة أقسام هي:

تنظيم استعمالات الأراضي والتطوير العمراني
المشاريع البيئية والسياحية
الإرث الثقافي والتنمية المدنية

١- تنظيم استعمالات الأراضي والتطوير العمراني

١-أ) نظرة عامة

١-أ-١) الإطار القانوني

نصت الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من قانون إنشاء مجلس الإنماء والأعمار رقم ٧٧/٥ الصادر بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٧٧ على أن يقوم المجلس بـ «وضع مشروع الإطار التوجيهي العام للتنظيم المدني وعرضه على مجلس الوزراء للموافقة»، كما حدّدت المادة الرابعة من قانون التنظيم المدني رقم ٨٣/٩٦ الصادر بتاريخ ٩ أيلول ١٩٨٣ بأن يتم إعداد المخططات التوجيهية والأنظمة التفصيلية للمدن والقرى ضمن الخطة الشاملة لترتيب الأراضي.

١-أ-٢) الوضع الحالي للنشاط العمراني

شهد لبنان منذ السبعينيات وخلال الحرب اللبنانية وبعدها نشاطاً عمرانياً لم يسبق للبنان أن عرفه من قبل لكن في ظلّ نقص في آليات الرقابة والتنظيم. وقد أدى ذلك إلى نتائج غير مرغوب بها، منها: الانتشار العشوائي للبناء على امتداد المحاور الرئيسية وفي ضواحي المدن الكبرى، التأثير السلبي على المواقع الطبيعية والأثرية، إنتشار المقالع والكشارات المرخصة منها وغير المرخصة، تدهور نوعية المياه وتلوث الأنهر والمياه الجوفية، التعديّات على الأراضي الزراعية والشواطئ والمواقع السياحية الهامة،

الأمر الذي يستدعي الإسراع في معالجة هذا الوضع للحد من هذه النتائج التي تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، وذلك في ظلّ عوامل ضاغطة أهمها: تقلص الإمكانيات المالية للقطاع العام والأولوية المعطاة لخفض الدين العام، العولمة والقوانين الجديدة للعبة الاقتصادية التي تفرض على الدول اتباعها إذا ما أرادت أن تجد مكاناً لها في الأسواق العالمية، الاهتمام المتزايد بالبيئة والتراث الذي نشأ في التسعينيات والدافع باتجاه ترشيد استعمال الموارد الطبيعية وبذل جهد أكبر للاهتمام بالتراث. كل ذلك يجعل من المرحلة الراهنة مرحلة ترشيد استعمال الموارد وتصويب الإنفاق وتفعيل آليات الرقابة.

١-أ-٣) إعداد خطة شاملة لاستعمالات الأراضي - نظرة وطنية للمستقبل

بناءً لما تقدّم، أعدّ مجلس الإنماء والأعمار خطة شاملة لاستعمالات الأراضي بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني. تناولت هذه الخطة التي تمّت دراستها خلال العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ مواضيع بالغة الأهمية كالبينة والموارد الطبيعية، النمو السكاني والتطور العمراني، وسائل النقل، المشاريع الخدمائية والإنشاءات الكبرى، الأراضي الزراعية، المناطق الصناعية، عناصر التراث الثقافي والتاريخي وغيرها. وتعالج الخطة هذه المواضيع ضمن نظرة استراتيجية شاملة وبطريقة علمية وموضوعية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع اللبناني، وصولاً إلى بلورة رؤية طموحة متكاملة لمستقبل أراضي الوطن على المدى الطويل (٢٥ عاماً). ومن أولى وظائف هذه الرؤية أن تشكّل الإطار العام لسياسة التنظيم المدني من جهة، والمرجع الجغرافي الموحد للمشاريع والاستثمارات في مختلف القطاعات من جهة أخرى.

١-ب) الإنجازات المحققة حتى تاريخه

١-ب-١) الخطة الشاملة لترتيب الأراضي:

أعدّ مجلس الإنماء والاعمار، خلال العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ الخطة الشاملة لترتيب الأراضي بمعاونة الائتلاف الاستشاري دار الهندسة (شاعر ومشاركوه) ومعهد التنظيم الاقليمي لمنطقة «إيل دو فرانس» في فرنسا (IAURIF). كما نظّم المجلس، خلال العام ٢٠٠٥، حملة تعميم هذه الخطة على عدد كبير من الإدارات والمؤسسات العامة المركزية والمحلية بالإضافة إلى الجامعات والجمعيات الأهلية ونقابتا المهندسين والمؤسسات الدولية التمويلية. وافق كل من المجلس الأعلى للتنظيم المدني ومجلس إدارة مجلس الإنماء والإعمار على هذه الخطة، وأحيلت على الأمانة العامة لمجلس الوزراء في شهر أيلول ٢٠٠٥ وأُرفق بها مشروع مرسوم وتمّ عرضه على مقام مجلس الوزراء،

بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٩، وبناءً لموافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٩، صدر المرسوم رقم ٣٣٦٦ بالموافقة على هذه الخطة. من أهم الأمور التي لحظها هذا المرسوم هي:

تحديد التوجهات العامة لاستعمالات الأراضي في جداول تمّ إرفاقها بالمرسوم. وعلى المديرية العامة للتنظيم المدني أن تأخذ بها لدى دراسة أو تعديل المخططات التوجيهية والأنظمة التفصيلية للمدن والقرى. وقد رعت هذه التوجهات طبيعة الأراضي وميزاتها والمعايير التي قد تنشأ عن طريقة استخدامها. تشكيل لجنة إدارية برئاسة رئيس المجلس الأعلى للتنظيم المدني وتضم مندوبين عن الوزارات التالية: الأشغال العامة والنقل، البيئة، الثقافة، الداخلية والبلديات، الطاقة والمياه، الزراعة، الصناعة، الاقتصاد والتجارة، المالية الدفاع الوطني، وعن مجلس الإنماء والاعمار. من مهام هذه اللجنة متابعة وتقييم تنفيذ هذه الخطة.

١-ب-٢) مشروع «دعم التنمية المحلية في لبنان الشمالي»:

كُلف مجلس الإنماء والاعمار بتنفيذ مشروع «دعم التنمية المحلية في لبنان الشمالي» بتمويل من هبة الأتحاد الأوروبي بقيمة ١٨ مليون يورو. وخلال العام ٢٠١٠ جرى تحديد مشاريع البنى التحتية الزراعية الملحة، كما جرى تحديد مجموعات البلدات (clusters) التي سوف يتم فيها تنفيذ مشاريع تنمية محلية وفق منهجية تشاركية يتخللها وضع خطة شاملة لمجموعات البلدات بمشاركة السلطات المحلية وهيئات المجتمع المدني وبدعم من فريق المؤازرة الفنية لمشروع ADELNORD وإدارة الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية (ESFD). وبتيجة هذه الخطط، تم التوافق على مشاريع ذات أولوية يُصار إلى تنفيذها من قبل السلطات المحلية وتمويل من مشروع ADELNORD. (مراجعة تفاصيل هذا المشروع في الفصل العائد لقطاع الزراعة من هذا التقرير وعلى الموقع الإلكتروني www.cdr-adelnord.org). خلال العام ٢٠١١، تمّ تزييم مهام الدراسة والإشراف لمشاريع البنى التحتية الزراعية. وتمّ توزيع هذه المشاريع على ٦ مجموعات وفقاً لنوعية الأشغال وموقعها الجغرافي، كما جرى، خلال العام ٢٠١٢ تزييم كافة النشاطات والأشغال. وأُنجز المشروع بالكامل خلال العام ٢٠١٦.

١-ب-٣) مشاريع مناطق الحمى البيئية (Parc Naturel Régional):

توصي الخطة الشاملة لترتيب الأراضي بتطوير مناطق حمى طبيعية (Parc Naturel Régional)، وهي كناية عن مشاريع تقوم بإعدادها مجموعة بلديات متجاورة تتفاهم فيما بينها على ميثاق إنمائي يوفق ما بين نشاطات اقتصادية غير ملوثة وغير ضارة، وتطور عمراني معتدل وذو جودة، وإجراءات تنظيمية عملانية، وذلك للحفاظ على الإطار الطبيعي. وفي هذا السياق، تولّى مجلس الإنماء والاعمار بالتنسيق مع البلديات والجمعيات التي باشرت بأخذ المبادرة في هذا الاتجاه (اتحادي بلديات الجومة وجرى القيطع وبلدية القبيات في عكار بالمشاركة مع جمعية مدى، واتحاد بلديات المتن الأعلى بالمشاركة مع وكالة الـ (IAURIF).

وفي مجال دعم إنشاء مناطق الحمى البيئية (Parc Naturel)، في ظل غياب الإطار القانوني الذي يرضى إنشاء وإدارة هذه المناطق، كُلف المجلس فريق عمل المؤازرة الفنية لمشروع AdelNord، الممول من الأتحاد الأوروبي، إعداد مشروع الإطار القانوني، وذلك بعد أن تمّ تحديد الضوابط المرجعية لهذا المشروع بالتنسيق مع وزارة البيئة. وأنهى فريق العمل هذا المشروع، وأحالته المجلس إلى وزارة البيئة، علماً بأنه تضمّن اقتراح نص قانوني لتعديل مشروع مرسوم كان قد وافق عليه مجلس الوزراء حول المحميات في لبنان كما تضمّن مشروع مراسيم تطبيقية العائدة له. وقد أحالت وزارة البيئة هذه النصوص إلى اللجان النيابية المختصة التي وافقت عليها، وذلك تمهيداً لإقرارها خلال الجلسة العامة المرتقبة لمجلس النواب.

١-ب-٤) إعداد منهجية موحدة لدراسة الخطط الاستراتيجية للتنمية المنطقية:

بعد أن أبدت عدّة جهات عالمية استعدادها لتمويل دراسات خطط إنمائية منطقية، وبهدف توحيد منهجية العمل، أعدّ مجلس الإنماء والاعمار، خلال العام ٢٠١١ وبالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات والتعاون مع الإدارات المعنية

بالقطاع التنموي، منهجية موحدة يُمكن اعتمادها في إعداد هذه الخطط. فقد جرى اعتماد هذه المنهجية في إعداد ملقّات تليزم دراسة الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة لمنطقتي صور وعكار.

١-ب-٥) إعداد خطط استراتيجية للتنمية المنطقية:

شارك مجلس الإنماء والإعمار في وضع وتحضير خطط تنموية شاملة ومستدامة في منطقتي الفيحاء وقضاء صور.

في منطقة الفيحاء: عمل اتحاد مدن الفيحاء على وضع استراتيجية مستدامة لمدنه وذلك بتمويل ودعم من عدة جهات عالمية ومحلية. وكان قد كلف فريق عمل مؤلف من عدة خبراء لإعداد هذه الخطة بالتشارك مع جميع الإدارات المركزية والمحلية وهيئات المجتمع الأهلي. وقد شارك المجلس في مناقشة هذه الخطة ضمن اللجنة الاستشارية التي تم تشكيلها لذلك. ونتج عن هذه الخطة لائحة بمشاريع ذات أولوية. وقد أبدت الوكالة الفرنسية استعدادها لتمويل دراسات الجدوى لهذه المشاريع تمهيداً لتمويل بعض منها في وقت لاحق.

في منطقة صور: نظّم اتحاد بلديات صور بالتعاون ودعم من منطقة PACA الفرنسية عدة ورش عمل هدفها تدريب وتحسيس المنتخبين المحليين على مضمون وأهمية الخطة الاستراتيجية لقضاء صور. وقد تولّى مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع اتحاد البلديات إلى تليزم إعداد هذه الخطة إلى الإئتلاف الاستشاري المؤلف من Consultation (CRI) and Research Institute / Habib Debs / ECODIT / IAURIF وقد بوشر بالدراسة في حزيران ٢٠١٣. وقد جرى خلال شهر تشرين الأول ٢٠١٣ تنظيم أول ورشة حول المرحلة الأولى العائدة لإطلاق الخطة وتجميع المعلومات. وخلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، أعدّ الاستشاري التقارير العائدة لـ: (١) تحليل المعلومات (Diagnostic – SWOT analyses)، (٢) الأهداف والرؤية والقطاعات ذات الأولوية، و(٣) مسودة الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة. وبعد إعداد مسودة كل تقرير، كان اتحاد البلديات ينظّم ورشة عمل يُدعى إليها البلديات وفعاليات المجتمع الأهلي كما الإدارات المحلية والمركزية للتداول وإبداء الرأي والملاحظات. فتصدر الصيغة النهائية لكل تقرير مع الأخذ بهذه الملاحظات. وقد صدرت الصيغة النهائية لهذا التقرير خلال شهر أيار ٢٠١٥. وتجدر الإشارة بأنّه، وتطبيقاً للمرسوم ٢٠١٢/٨٢١٣ (التقييم البيئي الاستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام)، فقد أعدّ الاستشاري دراسة التقييم الاستراتيجي لهذه الخطة التي وافقت عليها وزارة البيئة.

في منطقة عكار: وفي إطار مشروع Adelnord الممول من الاتحاد الأوروبي، كلف المجلس فريق المؤازرة الفنية إعداد الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة لمنطقة عكار. وقد بوشر بالعمل في نهاية العام ٢٠١٢. وقد تمّ خلال شهر نيسان من العام ٢٠١٣ تنظيم أول ورشة عمل حول إطلاق الخطة وتجميع المعلومات. وخلال العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، أعدّ الاستشاري التقارير العائدة لـ: (١) تحليل المعلومات (Diagnostic – SWOT analyses)، (٢) الأهداف والرؤية والقطاعات ذات الأولوية. وبعد إعداد مسودة كل تقرير، كان مجلس الإنماء والإعمار يُنظّم ورشة عمل يُدعى إليها البلديات وفعاليات المجتمع الأهلي كما الإدارات المحلية والمركزية للتداول وإبداء الرأي والملاحظات. فصدرت الصيغة النهائية لكل تقرير مع الأخذ بهذه الملاحظات. وقد أعدّ المجلس مسودة الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة. وتطبيقاً للمرسوم ٢٠١٢/٨٢١٣ (التقييم البيئي الاستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام)، فقد جرى إعداد دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لهذه الخطة التي وافقت عليها وزارة البيئة.

١-ب-٦) إعداد ورقة عمل حول السياسات العقارية في لبنان:

إنّ الوضع الحالي للسوق العقاري في لبنان وارتفاع أسعاره يشكّل عائقاً وصعوبةً في تطبيق السياسات العامة المرتبط به. وبالتالي أصبح من الضروري المباشرة بطرح موضوع السياسات العقارية في لبنان على طاولة البحث من أجل الوصول إلى اقتراح اجراءات عملانية من شأنها تحسين وإصلاح الوضع العقاري. ولهذا فقد تمّ إعداد دراسة حول الوضع العقاري في لبنان بالتعاون مع مركز الـ CMI (Centre de Marseille pour l'intégration en Méditerranée) المتخصص بالدراسات والأبحاث للإنماء المدني حول البحر المتوسط وتمّ اقتراح توصيات وإجراءات من شأنها تحسين الوضع. وسوف تمهّد هذه الدراسة لمناقشة هذا الموضوع مع الإدارات المعنية في لبنان ووصولاً إلى إقرار ما يساعد على إصلاح القطاع الضرائبي العقاري وتفعيل السياسة الإسكانية لتشمل السوق الإيجاري للشقق السكنية ومساعدة ذوي الدخل المحدود على إيجاد سكن ملائم لهم، وترشيد تمويل البنى التحتية لخدمة المناطق السكنية.

١-ب-٧) إعداد تقرير الموثل III Habitat - تحضيراً لمشاركة الدولة اللبنانية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة:

بعد أن تلقت الدولة اللبنانية دعوة للمشاركة في هذا المؤتمر الذي عُقد في ١٧/١٠/٢٠١٦ في مدينة كيتو في الإكوادور، كلف مجلس الإنماء والإعمار خبيراً محلياً في شؤون التنظيم المدني والتحضر إعداد تقرير حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في لبنان، وذلك بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(UN-Habitat) والإدارات والمؤسسات المعنية. وقد أعد الاستشاري هذا التقرير الذي جرت مناقشته مع الإدارات والمؤسسات المعنية وأحيل إلى مجلس الوزراء للموافقة وإحالتة إلى الأمانة العامة لمؤتمر Habitat III. (١-ب-٨) تحديث الخريطة الوطنية لاستخدام الأراضي: أعدت الخطة الشاملة لترتيب الأراضي في العام ٢٠٠٤ وصدر مرسوم الموافقة عليها في حزيران ٢٠٠٩. فبعد مضي حوالي ١٣ عاماً على إعدادها، أصبح من البديهي العمل على تيويمها. يأمل مجلس الإنماء والإعمار خلال العام ٢٠١٧ وبالتنسيق مع الجهات المعنية بذلك (لا سيما المديرية العامة للتنظيم المدني المضي بالتحضيرات اللازمة لتيويم الخطة الشاملة لترتيب الأراضي. وفي سياق هذه التحضيرات، تعاون مجلس الإنماء والإعمار مع المركز الوطني لاستشعار عن بعد التابع للمجلس الوطني للبحوث العلمية لتحديث قواعد المعلومات الجغرافية الوطنية بغية تحديث الخريطة الوطنية لاستخدام الأراضي، وتشكّل هذه الخريطة مستنداً أساسياً عند المباشرة في تيويم الخطة الشاملة لترتيب الأراضي. وقد جرى تحديث هذه المعلومات بالاستناد إلى صور أقمار اصطناعية عالية الدقة للعام ٢٠١٣.

(١-ب-٩) متابعة دراسات لإنشاء ثلاث مناطق صناعية: يتابع مجلس الإنماء والإعمار تقدّم العمل في دراسة جدوى لإنشاء ثلاث مناطق صناعية في لبنان جديدة ضمن مشروع مشترك بين وزارة الصناعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، ممولة من الحكومة الإيطالية على أراضٍ مملوكة من البلديات والأوقاف. إن الهدف الأساسي لهذا المشروع هو توفير أراضٍ صناعية مع بنى تحتية مناسبة للإيجار بتعرفة منخفضة وعلى أمد طويل، مما يؤمّ، مناخاً مناسباً للمستثمرين ويوفّر العديد من فرص العمل ويؤدّي إلى التنمية الاقتصادية للمناطق المستهدفة. كما يسعى مجلس الإنماء والإعمار إلى إيجاد تمويل لتنفيذ أشغال البنى التحتية للمنطق الصناعية هذه. وتقدّر كلفة هذه الأشغال بحوالي ١٠٠ مليون دولار أميركي. وتجدر الإشارة إلى البنك الأوروبي للتميم قد وعد النظر في تأمين التمويل المطلوب بواسطة قرض طويل الأمد.

(ج-١) تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٧.

خلال العام ٢٠١٧، تابع مجلس الإنماء والإعمار العمل على النشاطات التالية:

(١-ج-١) إعداد المخطّط التوجيهي للمنطقة الاقتصادية الخاصة لطرابلس: بعد أن وافق مجلس الوزراء، بموجب قراره رقم ١٦٩ تاريخ ٢٠/١٠/٢٠١٦ وبناءً على اقتراح من الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس، على تكليف مجلس الإنماء والإعمار تزييم دراسة المخطّط التوجيهي ودراسة التقييم الاستراتيجي للمنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس. وعليه، أجرى مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون الوثيق مع الهيئة العامة مناقصة لتزييم الخدمات الاستشارية المطلوبة وقد شملت أيضاً إعداد ملف تزييم البنى التحتية. وبعد أن رسي التزييم على الاستشاري شركة الأتحاد الهندسي ش.م.ل. "خطيب وعلمي"، فقد باشر بمهامه بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٧، ومن المتوقع الانتهاء بالدراسات في أواخر العام ٢٠١٨.

(١-ج-٢) تحديث الاقتراح التمهيدي المعد سابقاً لمشروع تطوير الساحل الشمالي لمدينة بيروت بين نهر انظلياس ونهر بيروت LINORD: في ضوء المشاريع المستجدة في نطاق هذا المشروع ومنها: الربط بين مشروع جوزيف خوري، الدراسة المعدة سابقاً لأتوستراد البحري من ضيّه حتى محطة شارل حلو، أعمال الرميّات لإنشاء المطمر الصحي في برج حمود والجديدة-البوشريّة، توفير مساحات لمحطة تكرير أوليّة وثانويّة للصرف الصحي، توفير مساحات لإقامة حديقة عامة بدلاً من مكب برج حمود، وإنشاء مرفأ للصيادين وآخر سياحي، التأكد من وجود مساحات كافية للمستثمر تمكّنه من تنفيذ المشروع، كلف مجلس الإنماء والإعمار الاستشاري "المكتب الهندسي الاتشاري ACE" القيام بمهام تحديث الاقتراح التمهيدي المعد سابقاً لمشروع تطوير الساحل الشمالي لمدينة بيروت بين نهر انظلياس ونهر بيروت LINORD. ومن المرتقب المباشرة بتنفيذ هذه المهام خلال العام ٢٠١٨.

(١-د) مشاريع قيد التحضير

(١-د-١) تحديد برنامج استثماري لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في عدّة مدن لبنانية، بتمويل من البنك الأوروبي للتميم والوكالة الفرنسية للتنمية: يتابع مجلس الإنماء والإعمار المهام الاستشارية الخدمانية التي يتولّاها كل من البنك الأوروبي للتميم والوكالة الفرنسية للتنمية بهدف تحضير لبرنامج استثماري لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية في عدّة مدن لبنانية. وقد تضمّنت هذه المهام عدّة مراحل أولها تحديد نطاق البرنامج ومحاو التنمية. وبنيجة هذه المرحلة تمّ التوافق على اعتماد ٩ مدن يُصار، من خلال هذا البرنامج، إلى تنفيذ مشاريع تنمية محلية وهي: جبيل، صيدا، طرابلس، صور، زحلة، عاليه، بعلبك، النبطية، وحلبا. كما تمّ اقتراح ٣ محاور/ركائز أساسية لتحديد المشاريع، وهي:

الركيزة الأولى: الاستثمار في الأصول الثقافية والطبيعية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الهوية والعمل الجماعي،
الركيزة الثانية: تعزيز السلاسل الاقتصادية المحلية (مثل الإمدادات الغذائية، والصناعات الزراعية، والسياحة البيئية) لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وزيادة الربط بين المناطق الحضرية والريفية،
الركيزة الثالثة: تطوير البنية التحتية للنقل / التنقل لربط المدينة والحاضرة والمساعدة في تعزيز التنمية الحضرية المستدامة.
في مراحل لاحقة من المهام الاستشارية، سوف يُصار إلى تحديد المشاريع ذات الأولوية، بالتنسيق الوثيق مع البلديات المعنية، وأيضاً دراسات جدوى اقتصادية لكل من هذه المشاريع.

١-٥-٢: برنامج استثماري بلدي (Lebanon Municipal Investment Program)، بتمويل موعود من البنك الدولي: يتابع مجلس الإنماء والإعمار المهام الاستشارية الخدمائية التي يتولاها البنك الدولي بهدف التحضير لبرنامج استثماري بلدي لدعم البلديات اللبنانية، لا سيما في مناطق الأطراف، في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدّ من نموها وتنميتها والناتجة عن عدّة عوامل ومنها: (أ) النزوح السوري وتأثيره على الوضع الاقتصادي بشكل العام، (ب) تدني مستويات النمو وارتفاع نسبة الفقر في لبنان بسبب عجز كبير في البنية التحتية الذي يهدد بخنق الرخاء المستقبلي في البلاد، (ج) عجز في البنية التحتية يعيق الإنتاجية ولا يشجع على الاستثمار الخاص، (د) تركيز الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل في عدد محدود من المراكز الحضرية، (هـ) مشاكل الحوكمة بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، (و) معانات القطاع البلدي من نقاط ضعف أساسية ومنها: العدد المرتفع للبلديات نسبةً إلى الحجم الجغرافي وعدد السكّان، قلّة الموارد البلدية، الفجوة بين دور ومسؤوليات البلديات بموجب القوانين، وقدراتها المالية المحدودة.

المقترح الأساسي من هذا البرنامج هو: تحسين الخدمات البلدية في المدن الثانوية والثالثة، تأمين خيارات التمويل المستدام لاستثمارات البنية التحتية البلدية،
أما أهداف هذا البرنامج تتمحور حول: تحسين الخدمات البلدية للمجتمعات المضيقة والأشخاص المشردين في البعثات المشاركة، تنمية القدرات الوطنية والبلدية لتعبئة واستيعاب تمويل البنية التحتية من القطاع الخاص، تأمين البنية التحتية البلدية ومعالجة العجز في تقديم الخدمات في المدن الثانوية والثالثة المشاركة، التركيز على تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المدن والبلدات.

٢- المشاريع البيئية والسياحية

أبرز الانجازات المحققة لغاية العام ٢٠١٦-٢٠١٧

من ناحية أخرى تقوم إدارة التخطيط والبرمجة بالتعاون مع الإدارات الأخرى في المجلس بالبحث عن مصادر تمويل تستثمر في مشاريع مجدية بيئياً واقتصادياً واجتماعياً.

من المشاريع التي نفذت حتى الان مشروع صندوق البيئة في لبنان الممول من قبل الحكومة الألمانية بمبلغ قدره ٨,٥ مليون يورو، وتعود مهمة تنسيق عمله إلى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالتعاون مع وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار. قامت لجنة إدارية مؤلفة من ممثلين عن وزارة البيئة ومجلس الإنماء والإعمار وإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة وجمعية مصارف لبنان والتجمع اللبناني لحماية البيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بوضع برنامج عمله ومراقبة أدائه.

من أهداف هذا المشروع الحدّ من المخاطر البيئية والارتدادات الاقتصادية في المناطق المتضررة من جراء حرب تموز ٢٠٠٦ وغيرها من المناطق المحرومة في لبنان. كما يدعم الصندوق المبادرات الخلاقة في القطاعات الخاصة والرامية إلى تحسين أدائها البيئي والاقتصادي. فضلاً عن ذلك، وقّر الصندوق إمكانات التدريب اللازمة لتنمية القدرات المحلية بغية التوصل إلى خلق آلية لإدارة محلية سليمة للموارد الطبيعية. تم تمويل ١٦ مشروعاً محلياً بمبلغ قدره ٣ ملايين يورو شملت حسن إدارة النفايات وإعادة تأهيل الأراضي والغابات والمناطق المحيطة المتضررة من جراء حرب تموز ٢٠٠٦؛ و٦ مشاريع تهدف إلى معالجة موضوع التكيف مع التغير المناخي في شمال لبنان بقيمة إجمالية قدرها ١,٨ مليون يورو؛ و٨ مشاريع متعلقة بالحدّ من التلوّث الناجم عن مياه الصرف الصناعي في شركات خاصة في كل من مناطق كسروان، حوض الليطاني وشمال لبنان بقيمة إجمالية تساوي ١,١ مليون يورو.

ساهمت المشاريع التي تم تمويلها من قبل صندوق البيئة في منطقة شمال لبنان في معالجة التغير المناخي من خلال الحماية والتنمية المستدامة في أنظمة الغابات؛ اعتماد الري بالتنقيط والمكافحة البيولوجية للحشرات في الأشجار المثمرة؛ تجميع مياه الأمطار؛ خفض نسبة استهلاك المياه وهدرها في المنتجعات السياحية؛ حماية البنى التحتية الاقتصادية من المخاطر الطبيعية على امتداد الساحل.

أما فيما يتعلق بمشاريع الحد من التلوث الناجم عن مياه الصرف الصناعي في الشركات الخاصة فقد شملت القطاعات الصناعية التالية: المنتجات الغذائية والمشروبات؛ صناعة المنسوجات؛ صناعة الورق؛ المواد الكيميائية؛ المنتجات المعدنية غير الفلزية (مناشير الحجر التزييني)؛ المعادن الأساسية ومنتجات المعادن.

كما ساهم صندوق البيئة بوضع آلية لتنفيذ مشاريع سياحة بيئية، إنتاج أنظف وزراعة عضوية ذات مردود اقتصادي يمكن ان تشكل حافزاً لتحقيق مشاريع بيئية رائدة. وقد برهن الصندوق عن نجاح العمل البيئي على الصعيد المحلي عبر التعاون مع البلديات التي أظهرت مستوى عالي من الجدية في تنفيذ ومتابعة المشاريع.

قام صندوق البيئة باعداد وثيقة بحث تتعلق بالسياسة العامة الواجب اعتمادها لتحقيق الالتزام البيئي وإدارة النفايات الصناعية السائلة، تتمحور أهدافها حول: تحديد الواقع الحالي لمعالجة النفايات الصناعية السائلة؛ مراجعة التشريعات البيئية والأنظمة التي تتعلق بمعالجة النفايات السائلة بشكل عام وبالنفايات الصناعية السائلة وتصريفها بشكل خاص؛ تقييم مسؤوليات وقدرات أصحاب العلاقة فيما خص الالتزام البيئي وكافة العمليات والإجراءات المرتبطة بمحطات المعالجة؛ تحديد وصياغة التوصيات الآيلة إلى المضي قدماً في تحقيق الالتزام البيئي للقطاع الصناعي.

تجدد الإشارة الى ان صندوق البيئة سعى الى الانتقال من وثيقة بحث حول السياسة العامة في إدارة النفايات الصناعية السائلة والالتزام البيئي الى خطة عمل حول إدارة النفايات الصناعية السائلة لتحديد الاجراءات ذات الاولوية والموارد اللازمة لمعالجة موضوع ادارة النفايات الصناعية السائلة في لبنان.

إضافةً إلى تمويل عدد من المشاريع الهادفة الى الحد من التلوث الصناعي سعى صندوق البيئة الى تنظيم برنامج متكامل يرمي الى تنمية قدرات المؤسسات المعنية بموضوع مكافحة التلوث الصناعي منها المؤسسات الصناعية الخاصة والإدارات العامة المعنية وذلك في اطار دعم وزارة البيئة في التحضير لبرنامج وطني للحد من التلوث الصناعي. أرتكز هذا البرنامج على عدد من الانشطة وقد أتم عدة ورشات عمل حول إدارة النفايات الصناعية .

في إطار السياحة البيئية، فلقد تم دراسة المخطط السياحي والإئمائي الشامل لمناطق زحلة وبعبك وبشري حيث قام المجلس بالتعاون مع وزارة السياحة بتنفيذ دراسة مخطط سياحي وإئمائي شامل لمناطق زحلة، وبعبك، وبشري، والأرز وبتنفيذ من الحكومة اليابانية. من أهم أهداف هذا المشروع تحديد الحاجات الأساسية لتطوير السياحة والسياحة البيئية وتأمين دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع رائدة، تنفذ في مراحل لاحقة لإنماء المناطق الجبلية والريفية. وقد بلغت قيمة هذه الدراسة ٢,٥ مليون دولار اميركي

باشر المجلس بتنفيذ مشروع دعم التنمية المحلية في لبنان الشمالي ADELNORD الممول من اتفاقية هبة المجموعة الأوروبية ذات الرقم ١٩/٢٠٠٨/ENPI-٦٢٣ منذ العام ٢٠١٠، حيث تضمنت الاتفاقية مكون خاص بالبيئة نفذ منها لجن العام ٢٠١٦، الأنشطة التالية:

ضمن إطار النشاط المتعلق بـ «إعداد خطة استراتيجية مستدامة لمحافظة عكار، أعد مشروع ADELNORD منهجية موحدة لإعداد دفتر شروط لدراسات الخطط الإنمائية المناطقية، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات وبالتعاون مع الإدارات المعنية بالقطاع التنموي، تمهيداً» لتحضير ملفّ تلزم الخطة الاستراتيجية المستدامة لمحافظة عكار. وخلال العام ٢٠١٤، باشر المشروع بإعداد الخطة الاستراتيجية المستدامة لمحافظة عكار بالتعاون مع فريق من الخبراء المتخصصين بعلوم البيئة والاقتصاد والتنظيم المدني والتنمية الاجتماعية، تم تعيينهم من قبل المؤازرة الفنية (ELARD) (GFA) لهذا النشاط، استناداً إلى دفتر شروط المشار إليه أعلاه؛ وفي هذا السياق

وفي هذا السياق تم إنجاز الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية المستدامة لقضاء عكار، الهرمل والضنية»، بالتعاون مع فريق من الخبراء المتخصصين بعلوم البيئة والاقتصاد والتنظيم المدني والتنمية الاجتماعية، قامت بتعيينهم الشركة المؤلفة - المؤازرة الفنية-ELARD (GFA) لهذا النشاط بالتعاون والتواصل مع السلطات المحلية في المنطقة.

ضمن إطار النشاط المتعلق بـ «تقديم الدعم التقني لإنشاء المنتزه الوطني في جرود عكار»، أعد المشروع دفتر شروط لدراسة تقنية حول إنشاء وإدارة المناطق المحمية في لبنان، ووضعها في إطار قانوني، بالتنسيق مع وزارة البيئة، إذ أن أحد أصناف المناطق المحمية يكون المنتزه الطبيعي تمهيدا» لتوفير الدعم التقني لإنشاء المنتزه الوطني في جرود عكار. وياشر المشروع خلال العام ٢٠١٢ بإعداد الدراسة المذكورة، بحيث انبثق عنها تقرير تقني مفصل ومشروع قانون المناطق المحمية الذي وافقت عليه وزارة البيئة خلال العام ٢٠١٣، وأحالته إلى اللجان النيابية المختصة للمراجعة والموافقة؛

وخلال العام ٢٠١٤، وافقت اللجان النيابية المختصة على مشروع قانون المناطق المحمية من إعداد مجلس الإنماء والإعمار؛ كذلك خلال العام ٢٠١٤، أنجز المجلس، من خلال المشروع، العمل على إعداد مشروع المرسوم التطبيقي لقانون المناطق المحمية، وإيداعه لوزارة البيئة.

أما فيما يتعلق بنشاط «مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات»، أعد المشروع كمرحلة أولى، خلال العام ٢٠١٢ خطتين إداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية ينبثق عنهما دفتر شروط خاص بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشجير، من خلال الاستعانة بخبراء مختصين بعلوم إدارة الغابات والأحراج ومكافحة الحرائق، وبالتعاون الوثيق مع بلديات المنطقة ومراكز الأحراج المتواجدة فيها بالإضافة إلى وزارة الزراعة. وخلال العام ٢٠١٣، قام المجلس بإيداع وزارة الزراعة التقرير النهائي المتضمن خطتين إداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ودفترتي الشروط، تمهيدا» للحصول على موافقة وزارة الزراعة.

وبناء على طلب وزارة الزراعة، باشر المجلس بالمرحلة الثانية من هذه المهمة والمتضمنة: تنفيذ برنامج تدريبي موجهة لحزاس الأحراج والناشطين المحليين. تأمين معذات ومستلزمات خاصة بإدارة الأحراج. اقتراح آلية متابعة ومراقبة لتنفيذ الخطتين الإداريتين لغابتي عندقت والسفيرة.

فيما يتعلق بموضوعي تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي، كان المجلس ولغاية أواخر العام ٢٠١١، يشترط إعداد وتلخيص دراسات تقييم أثر بيئي وتقييم بيئي استراتيجي للعديد من المشاريع بحسب معايير البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومراجع عالمية أخرى؛ وذلك لحين العام ٢٠١٢، حيث صدر المرسوم رقم ٨٢١٣ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ المتعلق بـ«التقييم البيئي الإستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام»، والمرسوم رقم ٨٦٣٣ تاريخ ٢٠١٢/٨/٧ المتعلق بـ«أصول تقييم الأثر البيئي»؛ بحيث أن أصبحت دراسات التقييم البيئي الاستراتيجي ودراسات تقييم الأثر البيئي ملزمة لكافة المشاريع المشار إليها في المراسيم المذكورة.

شارك المجلس في إعداد تقارير وطنية بيئية إلى جانب جهات مانحة ووزارات وجهات أخرى، من خلال المشاركة في وورش عمل وطاولات مستديرة، واقتراح التعديلات اللازمة، نذكر منها: تقرير «Millennium Development Report» الخاص بلبنان والعائد للعام ٢٠١٠ الذي أعده الـUNDP. تقرير الـ«Country Environmental Assessment» الذي أعده البنك الدولي بالتعاون مع وزارة البيئة. «التقرير الوطني لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو +٢٠)» الخاص بلبنان والعائد للعام ٢٠١٢، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا، والوزارات المعنية تمهيدا» للمشاركة في المؤتمر المذكور خلال شهر حزيران ٢٠١٢.

شارك المجلس، من خلال لجان التنسيق، أو بموجب إتفاقيات التمويل، متابعة مجريات تنفيذ عدة مشاريع بيئية تنفذها وزارة البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لها علاقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتقوية القدرات المؤسساتية.

تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٧:

ضمن إطار مشروع صندوق البيئة في لبنان الممول من قبل الحكومة الألمانية، قدم الصندوق الدعم التقني اللازم للمؤسسات الصناعية اللبنانية، بشكل هبات، مما سمح بتحضير دراسة بيئية أولية تهدف إلى تحديد الاستثمارات اللازمة لمكافحة التلوث الصناعي والحصول على قروض ميسرة لتنفيذ هذه الاستثمارات. وقد قام الصندوق بتحضير دراسات بيئية مفصلة لثلاثة عشرة مؤسسة لمساعدتهم في تحديد مصادر التلوث الصناعي الناجم عن عملية الإنتاج وكيفية معالجتها مع اقتراح دراسة جدوى اقتصادية أولية لكل من هذه المؤسسات. كما وقدم الصندوق الدعم التقني اللازم إلى أية مؤسسة صناعية في لبنان لمساعدتها على تطوير الدراسات الأولية للتخفيف من التلوث الصناعي والآثار الناجمة عنه.

واصل المجلس تنفيذ مشروع دعم التنمية المحلية في لبنان الشمالي ADELNORD الممول من اتفاقية هبة المجموعة الأوروبية، لاسيما في المكوّن البيئي منه، بالتنسيق مع وزارة البيئة لجهة الموافقة والسير بمشروع المرسوم التطبيقي الخاص بالمناطق المحمية؛ والتنسيق مع وزارة الزراعة لجهة التصديق على الخطتين الإداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ودفترتي الشروط الخاصة بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشحيل وضمن إطار مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات.

على صعيد آخر، وعلى أثر صدور المرسوم رقم ٨٢١٣ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ المتعلق بـ«التقييم البيئي الإستراتيجي لمشاريع السياسات والخطط والبرامج في القطاع العام»، والمرسوم رقم ٨٦٣٣ تاريخ ٢٠١٢/٨/٧ المتعلق بـ«أصول تقييم الأثر البيئي»، يشترط المجلس على ذكر هذين المرسومين والشروط الخاصة بهما في دفاتر التلزم لكافة المشاريع وفقاً للأصول. كما ويقوم المجلس حالياً بإعداد دراسات تقييم أثر بيئي لعدة مشاريع بنى تحتية من مدارس ومستشفيات وطرق ومحطات تكرير للمياه المبتدلة... إلخ، بالإضافة إلى إعداد دراستي تقييم بيئي استراتيجي للخطة الاستراتيجية المستدامة لمحافظة عكار، ضمن إطار مشروع ADELNORD، وللخطة الاستراتيجية المستدامة لقضاء صور.

كذلك خلال العام ٢٠١٧، تابع المجلس من خلال مشاركته في لجان تنسيقية إنجاز أعمال عائدة لـ:

مشروع «Integrated Waste Management in Baalbek Caza (Lebanon)» الممول من الوكالة الإيطالية والمنفذ من قبل وزارة البيئة، حيث يتم حالياً مراجعة النسخة الأولية لـ «Master Plan for the solid waste sector in Baalbek-Hermel» بالإضافة إلى تحضير ملف تلزم الأشغال والأعمال التنفيذية للمشروع، بعد أن تم إعداد دراسة تقييم أثر بيئي للمشروع؛

مشروع «Capacity Building ٢٠٢٠ ENPI Horizon» الممول من قبل الـ EU/MAP والمقّد من قبل وزارة البيئة بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، حيث يقوم المجلس بالمشاركة بإجتماعات اللجان التنسيقية وبورش عمل تدريبية تتعلق بإدارة النفايات الصلبة والمياه المبتدلة والانبعاثات الصناعية. كما ويقوم المجلس باقتراح مندوبين لبنانيين يمثلون القطاع الخاص والأهلي ذات الصلة بالمحاور المذكورة بهدف تطوير قدراتهم وتوسيع الشريحة المحلية في هذه الاختصاصات.

يوصل المجلس متابعة مشاريع بيئية تنفذ من قبل وزارة البيئة وتمول من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي وذلك في عدة مجالات منها:

على الصعيد الإداري:

دعم مؤسستي لوزارة البيئة،

على صعيد المحافظة على الثروة الطبيعية:

مشروع إدارة الهبات الصغيرة الممول من مرفق البيئة العالمي والذي يمول عدداً من المشاريع الصغيرة الرائدة التي تديرها منظمات أهلية، على صعيد الحد من تلوث الهواء:

مشروع الدعم المؤسسي لمكتب الاوزون العامل في وزارة البيئة في لبنان (المرحلة الخامسة)

مشروع تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في مباني ومنشآت القطاع العام (الجنوب، البقاع وعكار) (CEDRO).

مشروع «نحو إنتاج طاقة مستدامة»

على صعيد المحافظة على الطبيعة:

مشروع دعم الخطة الوطنية للتحريج
مشروع الطيور المهاجرة
مشروع المحافظة على الأعشاب الطبية
مشروع الحفاظ على الموارد الحرجية

كما يقوم المجلس بتنفيذ مشروع إنشاء سوق خضار بالجملة في مدينة طرابلس ودراسة لإنشاء وتجهيز وتأهيل مسلخ طرابلس.

إبرز المشاريع والأنشطة التي سيواصل المجلس العمل عليها خلال العام ٢٠١٧ - ٢٠١٨:

التنسيق مع وزارة البيئة لجهة الموافقة والسير بكل من مشروع القانون الخاص بالمناطق المحمية ومشروع المرسوم التطبيقي؛

التنسيق مع وزارة الزراعة لجهة الموافقة والتصديق على كل من الخطتين الإداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، بالإضافة إلى دفتر الشروط الخاص بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشحيل وضمن إطار مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات.

مشروع تحريج في البقاع الغربي وخلق فرص عمل محلية ونشاطات توعية ومشروع خلق استراتيجية سياحة بيئية لقطاع الصيد البحري على طول الشاطئ اللبناني ومشروع مراقبة الموارد الطبيعية في لبنان ومشروع التقييم الذاتي للتحضير للمؤتمر الثالث لتغير المناخ ولتحضير التقرير الوطني لتغير المناخ ومشروع دعم مؤسساتي لوزارة البيئة.

كما وسيواصل المجلس متابعة التحضير لتنفيذ مشاريع بيئية ستنفذ في العام ٢٠١٨ من قبل وزارة البيئة وستمول من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي من ضمنها:

مشروع الاتصال الوطني الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
مشروع بناء قدرات انخفاض الإنبعاثات في لبنان
برنامج العمل الوطني لإدخال التغير المناخي في صلب أعمال التنمية في لبنان

كما وسيواصل المجلس متابعة التحضير لتنفيذ مشاريع بيئية ستنفذ في العام ٢٠١٨

مشروع الالتزام البيئي للمنشآت الممول من البنك الدولي
مشروع ثاني للالتزام البيئي للمنشآت ممول من الحكومة الإيطالية
مشروع التنوع البيولوجي الممول من مرفق البيئة العالمي
مشروع لتغير المناخ ممول من الاتحاد الأوروبي
مشروع ثاني لتغير المناخ ممول من مرفق البيئة العالمي
مشروع حماية طبقة الأوزون الممول من بروتوكول مونتريال
مشروع دعم وحدة لإدارة مشروع الحد من التلوث الصناعي في لبنان
Support to the Lebanese Environmental Pollution Abatement Project
مشروع دعم الازمة السورية من خلال التنمية المستدامة للطاقة والمياه (Sustainable Land Management of Qaroun Watershe)
مشروع الادارة المستدامة لمستجمع بحيرة القرعون
مشروع تمويل المراحل الست الممول من مرفق البيئة العالمي GEF Cycle ٦

٣. الإرث الثقافي والتنمية المدنية

١ - الإرث الثقافي والتنمية المدنية مشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدنية:

باشر مجلس الإنماء والإعمار بالتنسيق مع المديرية العامة للآثار، والبلديات المعنية بتنفيذ مشروع للمحافظة على الإرث الثقافي والتنمية المدنية في خمس مدن تاريخية في لبنان هي طرابلس، وجبيل، وصيدا، وصور، وبعبك. انطلاقاً من تحسين البنية التاريخية والمواقع الأثرية لهذه المدن الخمس، يهدف المشروع إلى إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية محلية، كما يهدف إلى تقديم الدعم التقني اللازم لتحسين تنظيم وحماية وإدارة الإرث العمراني في لبنان.

أما مكونات المشروع فهي:

إعادة تأهيل مراكز المدن التاريخية وجزء من البنية التحتية: يتناول هذا الشق إعادة تأهيل للمناطق التاريخية في المدن الخمس التي يلحظها المشروع. ويتضمن الأعمال التالية: تأهيل وخلق ساحات عامة ومساحات خضراء، تأهيل بعض الأسواق وممرات المشاة، تأهيل وحماية بعض المباني التاريخية وتحديد وجهة استخدامها، دعم وتشجيع النشاطات الاقتصادية المرتبطة بالحركة السياحية، المساعدة في تأهيل بعض المساكن التراثية، تنظيم حركة السير في محيط المناطق التاريخية وتأمين مواقف للسيارات. بالإضافة إلى هذه الأعمال، سوف يتم تأهيل البنى التحتية في بعض الشوارع من المدن التاريخية الخمس، لجهة تأمين وصلات مياه الشفة وتأهيل شبكات الصرف الصحي الموجودة في هذه المدن.

حماية المواقع الأثرية وتحسين صونها وإدارتها: يتناول هذا الشق تطوير المواقع الأثرية في كل من مدن بعلبك وصور وصيدا ويتضمن: إجراء أبحاث وتوثيق حول المواقع الأثرية، ترميم وتدعيم بعض المعالم الأثرية مثل معبدي باخوس وجوبيتير في بعلبك والقلعة البرية في صيدا، إدارة المعالم، حماية المساحات وتجهيز المواقع لاستقبال الزائرين كإنشاء مراكز للزائرين ومراكز للاستعلام.

تقديم الدعم التقني والفني اللازم للمؤسسات المعنية بتنفيذ المشروع: ويتناول كافة النشاطات التي تساهم بتحسين أداء المؤسسات المعنية بتنفيذ المشروع ضماناً لاستمراره وديمومته. هذه المؤسسات هي: البلديات الخمس للمدن المعنية، مديرية الآثار ومديرية التنظيم المدني. يعتبر هذا المشروع حيوياً جداً لجهة إنعاش وتحسين حركة السياحة في المدن التي يلحظها ولجهة تعزيز وتطوير البنية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية المواكبة لهذه الحركة والتي ستؤدي حتماً لتنمية الاقتصاد المحلي في هذه المدن وخلق فرص عمل جديدة لسكانها.

إصطدم المشروع بعدة حواجز وإشكاليات حالت دون تنفيذ المشروع ضمن المهل المخططة له في الأصل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الوضع الأمني في البلاد؛

ارتفاع كلفة البناء؛

تناوب بلديات عدة خلال فترة المشروع والاضطرار لإعادة شرح المشاريع وإجراء بعض التعديلات؛

تناوب مجالس نيابية وحكومية مختلفة خلال فترة المشروع والاضطرار لإعادة شرح المشاريع وإجراء بعض التعديلات؛

وجود مخالفات عدة في مناطق الأشغال يصعب في أغلب الأحيان إزالتها؛

عدم تقبل الناس أحياناً للتغيير.

التأخير في تنفيذ كافة بنود إتفاقية التمويل الإضافي بانتظار موافقة المجلس النيابي عليها.

الوضع الأمني الذي منع الشركات الملتزمة الأجنبية عن الحضور الى لبنان والإلتزام بالجدول الزمنية لسير الأعمال.

بالرغم من المشاكل العديدة التي واجهت المشروع وبعد إنجاز أشغال المرحلة الأولى، قام المشروع باستطلاع آراء المواطنين والزائرين في المدن الخمس، إضافة إلى الوزارات والبلديات المعنية، وتبين أهمية المشروع في تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية والبيئية في مناطق المشروع، كما لوحظ تنامي وعي المجتمعات لأهمية الحفاظ على إرثهم الثقافي،

قام مجلس الإنماء والإعمار بتأمين تمويل إضافي من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية لتكملة المشاريع الواردة في إتفاقية التمويل الأساسية.

ورغبة في تطوير وتوسيع نطاق تجربة مشروع حماية الإرث الثقافي والتنمية المدنية، يقوم المجلس حالياً بالتفاوض مع الممولين لتأمين الأموال اللازمة لتنفيذ أشغال إضافية في المدن الخمس وتوسعة نطاق المشروع ليشمل مدن أخرى في لبنان.

أبرز الانجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٣)

تم العمل على تأمين تمويل للأشغال التنفيذية للمشروع على الشكل التالي:

إبرام اتفاقية قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة ٣١,٥ مليون دولار أميركي أُحيلت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ١٠٨٥٨ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٩ وصدق عليها في مجلس النواب بموجب القانون رقم ٥٥٥ تاريخ ٢٠٠٤/١/٣١.

إبرام اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ١٢ مليون يورو أُحيلت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ١١١٦٣ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٤ وصدق عليها في مجلس النواب بموجب القانون رقم ٥٥٦ تاريخ ٢٠٠٤/١/٣٠. وقع المجلس بتاريخ ٣ أيار ٢٠٠٦ اتفاقية تنفيذية للجزء المخصص من البروتوكول الإيطالي لمشروع الإرث الثقافي بقيمة ١٠ مليون يورو.

وقع المجلس بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٨ اتفاقية تمويل هبة مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة نصف مليون يورو لدعم المديرية العامة للآثار، أُحيلت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ١٠٥٨ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤. وقع المجلس بتاريخ ٧ تشرين الأول ٢٠٠٨ بتوقيع اتفاقية تمويل هبة مع الحكومة الإيطالية من ضمنها ٢,٢ مليون يورو لمشروع الإرث الثقافي.

إبرام اتفاقية القرض الإضافي مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة ٢١ مليون يورو أُحيلت الى مجلس الوزراء ومجلس النواب للموافقة عليها أُحيلت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ٧٤٤٥ تاريخ ٢٠١٢/٠١/٢٥ وصدق عليها في مجلس النواب بموجب القانون رقم ٢٨٢ تاريخ ٢٠١٤/٠٤/٣٠.

إبرام اتفاقية القرض الإضافي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة ٢٧ مليون دولار أُحيلت الى مجلس الوزراء ومجلس النواب للموافقة عليها أُحيلت من مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم ٨٩٩٢ تاريخ ٢٠١٢/٠٩/٢٩ وصدق عليها في مجلس النواب بموجب القانون رقم ٢٥٥ تاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٥.

قام المجلس خلال العام ٢٠٠٢ بإكمال الدراسات الأولية للمشروع ولاسيما دراسات المدن الخمس التالية: طرابلس، جبيل، بعلبك، صيدا وصور.

قام المجلس بإنشاء وحدة إدارة المشروع التي تتألف من استشاريين مهمتهم متابعة وإدارة أعمال المشروع. فتعاقد لهذه الغاية مع فريق متعدد الاختصاصات يشمل خبير توريد، ومهندس معماري متخصص في الترميم، ومهندس مدني، وخيرة اجتماع وخبير أثري يتولى الأعمال المرتبطة بمديرية الآثار.

قام المجلس بإنشاء وحدات إدارية بلدية محلية للمشروع في المدن الخمس وتتألف هذه الوحدات من مهندسين وأخصائيين اجتماعيين واقتصاديين، ولهذه الغاية تعاقد المجلس مع عشرة أخصائيين في مختلف المدن، يتولون إدارة ومتابعة أعمال المشروع محلياً بالتنسيق مع البلديات. ومن مهامهم: الإشراف على الأشغال، التنسيق والتعاون مع المصالح الإدارية والفنية في البلديات ومع المديرية العامة للتنظيم المدني والآثار ومع مكاتب وزارة السياحة وهيئات القطاع العام المعنية بتنفيذ المشروع في كل من المدن الخمس، كما تتضمن مهام هذه الوحدات، التنسيق مع السكان والمجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية والمدينة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع.

قام المجلس خلال العام ٢٠٠٤ بإنجاز الدراسات التفصيلية وملفات التلزم للجزء الأول من الأشغال المحددة في المشروع، للمدن الخمس، والبالغة حوالي ١٢ مليون دولار أميركي، مما مكن المجلس من البدء بعملية استدراج العروض وتلزم الأعمال المتعلقة من تأهيل البنية التحتية وأعمال الترميم في هذه المدن. بدأت أشغال المرحلة الأولى في صيف ٢٠٠٥ تباعاً في مدن صور، طرابلس، بعلبك، جبيل وصيدا.

تم إبرام عقود الإشراف في المدن الخمس في صيف العام ٢٠٠٥.

تم إبرام عقد تقييم المؤشرات المتعلقة بالأثر الاقتصادي والسياحي والاجتماعي للمشروع في المدن الخمس في خريف العام ٢٠٠٥.

خلال العام ٢٠٠٦، كلف المجلس مكاتب استشارية إعداد الدراسات التفصيلية وملفات تلزم أشغال المرحلة الثانية لمدن صور وطرابلس و جبيل و بعلبك، مما مكن المجلس، خلال العام ٢٠٠٧، من البدء بعملية استدراج العروض وتلزم الأعمال المتعلقة من تأهيل البنية التحتية وأعمال الترميم في هذه المدن.

في شباط ٢٠٠٧، تم الإنتهاء من أشغال تأهيل الكورنيش البحري الغربي لمدينة صور.

قام استشاريون بإعداد خطط السير، وتنظيم حركة السيارات، وتأمين مواقف مناسبة في عدد من المدن التاريخية.

خلال العام ٢٠٠٧ تم إبرام عقد الإشراف على خطة الأثر البيئي في المدن الخمس.

في بداية ٢٠٠٧ إنتهت أشغال تأهيل الواجهات في الأسواق الشمالية المجموعة الأولى في طرابلس. في أيار ٢٠٠٧ إنتهت أشغال مبنى إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك أ في طرابلس يليها بلوك ب في شباط ٢٠٠٨ لينتقل القاطنين في القسم الكبير من خان العسكر إلى الشقق المخصصة لهم في كانون الأول من سنة ٢٠٠٩.

في آب ٢٠٠٧ تم فسح عقد شركة الجنوب للأعمار لتنفيذ أشغال تأهيل أسواق صيدا القديمة المرحلة الأولى (ساحة باب السراي والمسار السياحي) وتمت إضافة الأشغال المتبقية إلى مشروع أشغال تأهيل السوق القديم المرحلة الثانية والأعمال الكهربائية وتأهيل مبنيين تقليديين في المدينة القديمة.

في أواخر العام ٢٠٠٧ إنتهت أشغال ترميم المنازل الطينية في حي القلعة - بعلبك (المرحلة الأولى) وأشغال تأهيل الطرق والساحات العامة والبنى التحتية في جبيل (المرحلة الأولى) وأشغال تأهيل واجهات أبنية محلة السويقة في منطقة باب التبانة.

خلال العام ٢٠٠٨ تم إعداد الدراسات التفصيلية للمرحلة الأولى لمشروع تأهيل المواقع الأثرية في بعلبك وصور. في أيار ٢٠٠٨ إنتهت أشغال تأهيل الواجهات في الأسواق الشمالية المجموعة الثانية في طرابلس وأشغال المرحلة الأولى في صور (المسار الثقافي المحاذي للموقع الأثري).

في آب ٢٠٠٨، بدأت أشغال تأهيل الطرق والساحات العامة والبنى التحتية (المرحلة الثانية) في مدينة جبيل. في آب ٢٠٠٨، إنتهت أشغال تأهيل الواجهات في الأسواق الشمالية في طرابلس. في أواخر ٢٠٠٨، إنتهت أشغال حائط دعم الموقع الأثري في مدينة صور.

تم إعداد الدراسات التفصيلية لتأهيل قلعة طرابلس. تم إعداد الخريطة الأثرية لمدينة صور في العام ٢٠٠٦. تم إطلاق مشروع الدعم التقني لبلديتي طرابلس وصور.

خلال العام ٢٠٠٩ نظمت ورش عمل بيئية في البلديات بمشاركة موظفي البلديات والمهمن الملوثة للبيئة، مهندسين وناشطين بيئيين لزيادة التوعية وتحسين الأداء المتعلق بالحفاظ على البيئة.

تم إعداد الدراسة لمشروع ترميم قلعة الشقيف في ارنون-النبطية. إنتهت أشغال تأهيل أسواق صيدا القديمة المرحلة الأولى (السوق).

في أيار ٢٠٠٩، تم إطلاق أشغال مشروع تأهيل ساحة البوابة وشارع الحمرا ومنطقة الجعفرية. في نيسان ٢٠٠٩، بدأت أشغال المرحلة الأولى من تأهيل الجناح الرئاسي في قصر بيت الدين وإنتهت في تموز من العام نفسه.

في تشرين الثاني ٢٠٠٩، بدأ إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل قلعة صيدا البرية. في كانون الأول ٢٠٠٩، تم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع ترميم دير القلعة في بيت مري. في العام ٢٠١٠ إنتهت أشغال تأهيل حمام عز الدين.

في شباط ٢٠١٠، بدأت أشغال مشروع تأهيل مرفأ الصيادين وواجهته البحرية في مدينة صور. في نيسان ٢٠١٠، بدأت أشغال تأهيل ساحات وواجهات مباني الواجهة البحرية لمدينة صيدا القديمة. في أيار ٢٠١٠، بدأت أشغال مشروع الممر السياحي المرحلة الثانية، الأشغال الكهربائية وتأهيل مبنيين تقليديين في المدينة القديمة.

في حزيران ٢٠١٠ بدأت أشغال تأهيل قلعة طرابلس. في حزيران ٢٠١٠، بدأت أشغال مشروع تأهيل البنى التحتية في موقعي بعلبك وصور الأثريين. في أيلول ٢٠١٠، تم توقيع عقد مع المعهد الوطني للإدارة للقيام بتدريب موظفي المديرية العامة للآثار. في تشرين الأول ٢٠١٠، بدأت أشغال ترميم قلعة الشقيف-ارنون.

في تشرين الأول ٢٠١٠، تم توقيع عقد لتأمين مفروشات مكتبية لصالح المديرية العامة للآثار. في تشرين الثاني ٢٠١٠، بدأت أشغال ترميم خان العسكر في طرابلس. في كانون الثاني ٢٠١٠، إنتهت أشغال مبنى إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك س في طرابلس. في شباط ٢٠١١، تم تسليم مفروشات مكتبية لتجهيز مكاتب المديرية العامة للآثار. في شباط ٢٠١١، إنتهت أشغال مشروع البنى التحتية في مدينة صور.

في آب ٢٠١١، إنتهت أشغال تأهيل الطرق والساحات العامة والبنى التحتية (المرحلة الثانية) في مدينة جبيل. في كانون الأول ٢٠١١، تم شراء تجهيزات مكتبية لصالح المديرية العامة للآثار. في تشرين الثاني ٢٠١١، تم شراء سيارتين لصالح المديرية العامة للآثار.

في تشرين الأول ٢٠١١، تم تنظيم مؤتمر حول «تاريخ صور من خلال الآثار» في بيت المملوك في صور، برعاية وزير الثقافة وبحضور رئيس مجلس الإنماء والإعمار والسفير الفرنسي، وبمشاركة خبراء عالميين. تم تنظيم دورة تدريبية لموظفي المديرية العامة للآثار.

تم إعداد الدراسات التفصيلية لترميم قلعة شمع في ٢٠١٢. في آب ٢٠١٢، تم شراء أدوات تحتماية أثرية لصالح المديرية العامة للآثار. بدأ العمل في آب ٢٠١١، على إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل خان القشلة في صيدا وسراي بعلبك. تم شراء أدوات مسح طوبوغرافية لصالح المديرية العامة للآثار. تم توقيع عقد المؤازرة الفنية للمديرية العامة للآثار لتحديد القطع الأثرية وتنظيم الشروحات العائدة لها لوضعها في متحف قاعة طرابلس في أيار ٢٠١٢. في تشرين الأول ٢٠١٢، انتهت أشغال ترميم خان العسكر. تم إنجاز خطة الدعم الإداري للتنظيم المدني. تم إجراء مناقصة أشغال مشروع «تأهيل طرق، بنى تحتية، واجهات أبنية ومواقف في مدينة بعلبك التاريخية - المرحلة الثانية - القسم (١)»، بانتظار التصديق مجلس النواب على التمويل الإضافي من البنك الدولي. تم إعداد تقارير علمية لمركز التراث العالمي في اليونسكو وفقاً لعقد المؤازرة الفنية للمديرية العامة للآثار الموقع في نيسان ٢٠١٢. تم إطلاق مناقصة أشغال الترميم في الموقعين الأثرين في بعلبك وصور - المرحلة الثانية للمتعهدين الإيطاليين حصرياً. تم إطلاق مناقصة أشغال الترميم في موقع قلعة شمع الأثري، ولكن لم يتقدم لهذه المناقصة سوى عارض واحد. تم تعديل الدراسة بعد إنهيار جزء من برج القلعة وإعداد ملف التلزم تمهيداً لإطلاق المناقصة من جديد. تابع فريق وحدة الإرث الثقافي بتقديم الدعم التقني خلال إعداد الدراسات التفصيلية للمتحف الأثري في صيدا وبدء الأشغال. تم توقيع عقد أشغال ترميم طاحونة اسندمير في طرابلس والقلعة البرية في نيسان ٢٠١٣. متابعة أشغال مشروع ترميم خان العسكر. تم تنفيذ الأشغال الإضافية على مبنى إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك (س) مع التصليحات والتعديلات على مبنيي إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك (أ) و (ب) في طرابلس. تم إنجاز أشغال مشروع تأهيل ساحة البوابة وشارع الحمرا ومنطقة الجعفرية. تم إنجاز أشغال مشروع تأهيل مرفأ الصيادين وواجهته البحرية في مدينة صور.

تقدم العمل خلال العام ٢٠١٤

الإشراف على خطة الأثر البيئي في المدن الخمس. إستلام أشغال ترميم وتأهيل قصر بيت الدين (أشغال منع النش). متابعة أشغال ترميم قلعة الشقيف-ارنون. التحضير لإطلاق مناقصة أشغال الترميم في موقع بيت مري الأثري. متابعة أشغال مشروع البنى التحتية في الموقعين الأثرين في بعلبك وصور. يقوم فريق وحدة الإرث الثقافي بإجتماعات دورية مع القيميين على الإشراف على إنشاء متحف بيروت الأثري وتقديم الدعم التقني للمشروع. إعادة إطلاق مناقصة تلزم أشغال مشروع ترميم قلعة شمع.

صيدا

متابعة تنفيذ أشغال مشروع الممر السياحي المرحلة الثانية، الأشغال الكهربائية وتأهيل مبنيين تقليديين في المدينة القديمة. متابعة تنفيذ أشغال تأهيل ساحات وواجهات مباني الواجهة البحرية لمدينة صيدا القديمة (الأشغال متوقفة بسبب التمويل). تم إعداد ملف التلزم والدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل خان القشلة تمهيداً لإطلاق المناقصة. متابعة تنفيذ أشغال قلعة صيدا البرية.

طرابلس

متابعة أشغال تأهيل محيط جامع البرطاسي وضفتي نهر أبو علي وإنشاء سقيفة فوق جزء منه ضمن المدينة القديمة. تلزم عقد حراسة وصيانة لخان العسكر. إستلام أشغال تأهيل قلعة طرابلس.

إستلام الأشغال الإضافية لمبنى إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك س مع التصليحات والتعديلات على مبني إعادة إسكان سكان خان العسكر بلوك أ و ب في طرابلس.

صور

متابعة أشغال مشروع تأهيل مرفأ الصيادين وواجهته البحرية في مدينة صور وإنشاء مبنى الصيادين وفق التصاميم المعدلة.
تم توقيع عقد أشغال الترميم في الموقع الأثري المرحلة الأولى.

بعلبك

متابعة أشغال مشروع تأهيل البنى التحتية في موقعي بعلبك وصور الأثريين.
توقيع عقد أشغال مشروع «تأهيل طرق، بنى تحتية، واجهات أبنية ومواقف في مدينة بعلبك التاريخية - المرحلة الثانية - القسم (١)» والمباشرة بالأشغال.
تم توقيع عقد أشغال الترميم الأثري في الموقع الأثري المرحلة الأولى.

جبيل

توقيع عقد مشروع إنشاء موقف في المدينة.

أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

قام مجلس الإنماء والإعمار بتوقيع العقود التالية:

- توقيع عقد مشروع أشغال المرحلة الثانية في مدينة بعلبك.
- توقيع عقد مشروع إنشاء موقف السيارات في مدينة جبيل.
- توقيع عقد المشروع الأثري في بعلبك وصور- المرحلة الثانية.
- توقيع عقد الاشراف على أشغال بعلبك المرحلة الثانية.
- توقيع عقد الاشراف على أشغال إنشاء موقف السيارات في مدينة جبيل.

تقدم العمل خلال العام ٢٠١٥

قام مجلس الإنماء والإعمار بتحضير الدراسات والملفات التالية:

- الخطط المتعلقة بالمشاريع الاجتماعية المواكبة للمشروع.
- الخطط المتعلقة بمشاريع التنمية الاقتصادية المحلية في المدن التاريخية الخمسة.
- كما قام مجلس الإنماء والإعمار بتلزييم الأشغال التالية:
- تحضير، إعداد، تصوير وإنتاج فيلم توثيقي عن مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدني.
- إعداد دراسات الأثر الاقتصادي لمشروع الإرث الثقافي والتنمية المدنية
- أشغال المشروع الأثري في دير القلعة.
- أشغال ترميم قصر بيت الدين المرحلة الثانية.
- أشغال حفريات متحف بيروت الأثري.
- أشغال ترميم قلعة شمع.
- أشغال حفريات متحف بيروت الأثري

بعلبك

إطلاق مناقصة أشغال ترميم سراي بعلبك.
مباشرة أشغال الترميم في الموقع الأثري المرحلة الثانية.

صيدا

إطلاق مناقصة أشغال تأهيل خان القشلة.

طرابلس

تلزييم أشغال حراسة وصيانة معلم خان العسكر.

التحضير لتلزييم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل خان الصابون، والعقار ١٣١.
التحضير لتلزييم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل الواجهات الشرقية من نهر أبو علي.

التحضير لإطلاق مناقصة مشروع أشغال تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية والشرقية المرحلة الثانية.
أشغال مشروع ترميم طاحونة إسندمير.
التحضير لإستكمال أشغال مشروع نهر ابو علي.

صور

التحضير لإطلاق مناقصة أشغال تكملة الكورنيش البحري الجنوبي لمدينة صور.
التحضير لإطلاق مناقصة أشغال ترميم الاسواق القديمة لمدينة صور.
البدء بأعمال تأهيل ساحة البوابة ومواقف للسيارات.

تقدم العمل خلال العام ٢٠١٦

قام مجلس الإنماء والإعمار بتحضير الدراسات والملفات التالية:
إعداد دراسات الأثر الاقتصادي لمشروع الإرث الثقافي والتنمية المدنية
الخطط المتعلقة بالمشاريع الاجتماعية المواكبة للمشروع.
الخطط المتعلقة بمشاريع التنمية الاقتصادية المحلية في المدن التاريخية الخمسة.
تحضير، إعداد، تصوير وإنتاج فيلم توثيقي عن مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدني.
إعداد التقرير النهائي لدراسات استطلاع الرأي حول وضعية الخدمات البلدية ورقابة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية
لمشروع الإرث الثقافي والتنمية المدنية حتى تاريخ ٢٠١٦/١١/٣٠.
تم الانتهاء من تنفيذ جميع أشغال مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدنية الممولة من البنك الدولي وإغلاق
القرضين.
تم تأمين تمويل محلي لتنفيذ الأشغال المكمل لمشروع تأهيل قلعة الشقيف.

كما قام مجلس الإنماء والإعمار بتلزييم ومتابعة الأشغال والدراسات التالية:

أشغال ترميم قصر بيت الدين المرحلة الثانية.
أشغال حفريات متحف بيروت الأثري.
أشغال ترميم قلعة شمع.
أشغال حفريات متحف بيروت الأثري.
إعداد ملف تلزييم أشغال المشروع الأثري في دير القلعة.
التحضير لإطلاق مناقصة تلزييم إعداد الدراسة التفصيلية لترميم قلعة تبنين ومحيطها.

بعلبك

تلزييم أشغال ترميم سراي بعلبك.
أشغال الترميم في الموقع الأثري المرحلة الثانية.

صيدا

تلزييم أشغال تأهيل خان القشلة.
متابعة أشغال تأهيل قلعة صيدا.

طرابلس

تمديد عقد تلزييم أشغال حراسة وصيانة معلم خان العسكر.

إطلاق مناقصة تلزييم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل خان الصابون، والعقار ١٣١.

إطلاق مناقصة تلزييم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل الواجهات الشرقية من نهر أبو علي.

إطلاق مناقصة تلزييم أشغال مشروع تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في مدينة طرابلس- المرحلة الثانية. (القسم ٤، ٦ و٨).

إطلاق مناقصة تلزييم أشغال مشروع تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية والشرقية في مدينة طرابلس- المرحلة الثانية. (القسم ٥ و٧).

متابعة مشروع أشغال ترميم طاحونة إسندمير.

تلزييم مشروع استكمال أشغال مشروع نهر ابو علي.

تلزييم تنفيذ مشروعين محليين اقتصاديين تمويين في مدينة طرابلس.

صور

إطلاق مناقصة تلزيم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تكملة تأهيل الكورنيش البحري الجنوبي لمدينة صور.
إطلاق مناقصة تلزيم إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع ترميم الاسواق القديمة لمدينة صور.
استكمال مشروع تأهيل ساحة البوابة ومواقف للسيارات.
أشغال الترميم في الموقع الأثري المرحلة الثانية.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٧-٢٠١٨)

مساعدة البنك الدولي في إعداد تقريره النهائي لانتهاج اشغال مشروع الإرث الثقافي الممولة من قبل البنك؛ وقد صنف الممول تنفيذ المشروع بدرجة حسن.
تسليم معلم خان العسكر في طرابلس الى جهة رسمية لإدارته وتشغيله.
تلزيم أشغال مشروع تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في مدينة طرابلس- المرحلة الثانية. (القسم ٤، ٦ و٨).
تلزيم أشغال مشروع تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية والشرقية في مدينة طرابلس- المرحلة الثانية. (القسم ٥ و٧).
تلزيم أشغال مشروع تأهيل خان الصابون.
تلزيم أشغال مشروع تأهيل الواجهات على جانبي نهر أبو علي في مدينة طرابلس.
تلزيم إشغال مشروع تأهيل الأسواق القديمة في مدينة صور وتكملة الكورنيش البحري الجنوبي لمدينة صور.
تلزيم إعداد الدراسة التفصيلية لترميم قلعة تبين ومحيطها.
تلزيم أشغال ترميم قصر بيت الدين المرحلة الثالثة.
تلزيم الأشغال المكمل لمشروع تأهيل قلعة الشقيف.

تقدم العمل خلال العام ٢٠١٧

قام مجلس الإنماء والإعمار بتحضير الدراسات والملفات التالية:
مساعدة البنك الدولي في إعداد تقريره النهائي لانتهاج اشغال مشروع الإرث الثقافي الممولة من قبل البنك؛ وقد صنف الممول تنفيذ المشروع بدرجة حسن.
تسليم معلم خان العسكر في طرابلس الى جهة رسمية لإدارته وتشغيله.
تلزيم أشغال مشروع تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية والشرقية في مدينة طرابلس- المرحلة الثانية. (القسم ٥ و٧).
تلزيم دراسات أشغال مشروع تأهيل خان الصابون.
تلزيم دراسات أشغال مشروع تأهيل الواجهات على جانبي نهر أبو علي في مدينة طرابلس.
تلزيم دراسات إشغال مشروع تأهيل الأسواق القديمة في مدينة صور وتكملة الكورنيش البحري الجنوبي لمدينة صور.
تلزيم دراسات أشغال ترميم قصر بيت الدين المرحلة الثالثة.
تلزيم الأشغال المكمل لمشروع تأهيل قلعة الشقيف.
تلزيم دراسات أشغال ترميم قلعة تبين ومحيطها.

كما قام مجلس الإنماء والإعمار بتلزيم ومتابعة الأشغال التالية:
أشغال ترميم قصر بيت الدين المرحلة الثانية.
أشغال الحفريات الأثرية في موقع متحف بيروت الأثري.
أشغال ترميم قلعة شمع.
إعداد ملف تلزيم أشغال المشروع الأثري في دير القلعة.

بعلبك

متابعة أشغال ترميم سراي بعلبك.
متابعة أشغال الترميم في الموقع الأثري المرحلة الثانية.

صيدا

متابعة أشغال تأهيل خان القشلة.
متابعة أشغال تأهيل قلعة صيدا.

طرابلس

تمديد عقد تلزيم أشغال حراسة وصيانة معلم خان العسكر.
تلزيم ومتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل خان الصابون، والعقار ١٣١.
تلزيم ومتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تأهيل الواجهات على جانبي نهر أبو علي في مدينة طرابلس.
تلزيم ومتابعة أشغال مشروع تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في مدينة طرابلس- المرحلة الثانية. (القسم ٤، ٦ و ٨).
تلزيم ومتابعة أشغال مشروع تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية والشرقية في مدينة طرابلس- المرحلة الثانية. (القسم ٥ و ٧).
متابعة مشروع أشغال ترميم طاحونة إسندمير.
متابعة مشروع استكمال أشغال مشروع نهر ابو علي.

صور

تلزيم ومتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع تكملة تأهيل الكورنيش البحري الجنوبي لمدينة صور.
تلزيم ومتابعة إعداد الدراسات التفصيلية لمشروع ترميم الاسواق القديمة لمدينة صور.
استكمال أشغال مشروع تأهيل ساحة البوابة وتركيب عدادات ذكية لمواقف للسيارات على جوانب الأرصفة.
أشغال الترميم في الموقع الأثري المرحلة الثانية.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٨-٢٠١٩)

تسليم معلم خان العسكر في طرابلس الى جهة رسمية لإدارته وتشغيله.
تلزيم أشغال مشروع تأهيل خان الصابون.
تلزيم أشغال مشروع تأهيل الواجهات على جانبي نهر أبو علي في مدينة طرابلس.
تلزيم إشغال مشروع تأهيل الأسواق القديمة في مدينة صور وتكملة الكورنيش البحري الجنوبي لمدينة صور.
تلزيم أشغال مشروع ترميم قلعة تبينين ومحيطها.
تلزيم أشغال ترميم قصر بيت الدين المرحلة الثالثة.
تلزيم الأشغال المكتملة لمشروع تأهيل قلعة الشقيف.

جدول أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٤

إسم المشروع	قيمة العقد (أ.د)	مصدر التمويل	تاريخ مباشرة العمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
مشروع أشغال المرحلة الثانية، صالح حيدر عبد الحليم حجار في مدينة بعلبك.	٣,٢١٠,٧٦١	البنك الدولي	٢٠١٤/١١/١٣	٢٠١٦/٠٥/١٢
الإشراف على أشغال المرحلة الثانية في مدينة بعلبك.	١٣٠,٥٨٧	محلي	٢٠١٤/١١/١٣	٢٠١٦/٠٥/١٢

جدول أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٥

إسم المشروع	قيمة العقد (أ.د)	مصدر التمويل	التاريخ مباشرة العمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
حراسة وصيانة معلم خان العسكر في طرابلس	٣٨٩,١٩٣	البنك الدولي ومحلي	٢٠١٥/٠٢/١٠	٢٠١٨/٠٢/٠٢
إنشاء موقف في مدينة جبيل	١,٧٠٦,٣٠٧	البنك الدولي ومحلي	٢٠١٥/٤/١٥	٢٠١٧/٠٣/٠١

٢٠١٧/٠٣/٠١	٢٠١٥/٤/١٥	محلي	٨٥,٣١٥	الإشراف على أشغال المرحلة الثالثة في مدينة جبيل.
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/٠٧/٢٣	البنك الدولي	١٧٤,٤١٢	تحضير، إعداد، تصوير وإنتاج فيلم توثيقي خمسة أفلام قصيرة عن مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدنية
٢٠١٨/٠٤/٣٠	٢٠١٥/٠٩/١٨	إيطاليا	٤٩٩,٩٠٠ يورو	تلميم أشغال ترميم قلعة شمع
٢٠١٨/١١/١٤	٢٠١٥/٦/١٦	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٣,٣٥٣,٨٨٠	أشغال حفريات متحف بيروت الأثري
٢٠١٨/١١/١٤	٢٠١٥/٦/١٦	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٥٠,٩٢٥	الإشراف على أشغال حفريات متحف بيروت الأثري
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٠/١١	البنك الدولي	٩٢,٣١٤	دراسة الأثر الاقتصادي مشروع الإرث الثقافي والتنمية المدنية
٢٠١٧/١١/٣	٢٠١٥/١١/٤	إيطاليا	٣,٠٦٥,٣٥٦	أشغال الترميم في المواقع الأثري في بعلبك وصور - المرحلة الثانية

جدول أبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٦

التاريخ المتوقع لإنجاز العمل	التاريخ مباشرة العمل	مصدر التمويل	قيمة العقد (د.أ.)	اسم المشروع
٢٠١٨/١١/٠٩	٢٠١٦/٠٢/١٠	الوكالة الفرنسية للتنمية، البنك الدولي ومحلي	٤,٣٠٩,٤٧٢	استكمال أشغال مشروع تأهيل ضفاف نهر أبو علي
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/٠٧/٠١	البنك الدولي	٨٠,٢٣٦	تنفيذ مشروع محلي اقتصادي تنموي في مدينة طرابلس
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/٧/١	البنك الدولي	٧٩,٩٦٩	تنفيذ مشروع محلي اقتصادي تنموي في مدينة طرابلس
٢٠١٨/٠٥/١٥	٢٠١٦/٨/١	إيطاليا	١,٧١٨,٥٢٧ يورو	ترميم وتأهيل خان القشلة في صيدا

جدول ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

اسم المشروع	قيمة العقد (أ.د)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
ترميم وتأهيل مبنى سراي بعلبك في بعلبك	٨٤٩,٩٦٦ يورو	ايطاليا	٢٠١٧/٠٧/٢٦	٢٠١٩/٠١/٢٥
تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في مدينة طرابلس - المرحلة الثانية. (القسم ٤، ٦، ٨)	٦,٣٩٨,١٠١	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٧/١١/٢٠	٢٠١٩/٠٥/١٩
إعداد الدراسات التفصيلية والاشراف لمشروع تأهيل خان الصابون والعقار ١٣١	٢١٦,٧٠٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٧/١١/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
إعداد الدراسات التفصيلية والاشراف لمشروع تأهيل الواجهات على جانبي نهر أبو علي في مدينة طرابلس	٢٤٠,١٢٥	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٧/١١/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
إعداد الدراسات التفصيلية والاشراف لترميم الأسواق القديمة والكورنيش البحري الجنوبي في مدينة صور	٢١٠,٣٧٥	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٧/١١/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
إعداد الدراسة التفصيلية لترميم قلعة تينين ومحيطها	٧٨,٠٠٠ يورو	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٧/٠٦/٠٥	٢٠١٨/٠٣/٠٤
تقديم الدعم اتقني للممول لمتابعة أشغال المتحف الأثري في صيدا	٤,٤٠٠,٠٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي		

جدول ابرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٨-٢٠١٩

اسم المشروع	قيمة العقد (أ.د.)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل
تأهيل الواجهات، الطرق والساحات العامة في الأسواق الشمالية والشرقية في مدينة طرابلس - المرحلة الثانية. (القسم ٥ و٧)	٣,٨٥٠,٤٤٠	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٩/١٢/٠١	٢٠١٨/٠٦/٠١
مشروع اشغال تأهيل قصر بيت الدين (الجناح الرئاسي)	٤٩٠,٤٤٢	الدولة اللبنانية	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٨/٠٩/٠١
مشروع اشغال تأهيل خان الصابون	١,٧٩٢,٠٠٠ يورو	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٩/٠١/٠١
مشروع اشغال تأهيل الواجهات على جانبي نهر أبو علي	١,٧٥٠,٠٠٠ يورو	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٩/٠١/٠١
مشروع اشغال تأهيل الأسواق القديمة في مدينة صور وتكملة الكورنيش البحري الجنوبي لمدينة صور	١,٨٠٠,٠٠٠ يورو	الوكالة الفرنسية للتنمية	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٩/٠١/٠١
مشروع اشغال تأهيل قصر بيت الدين	١,٣٥٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية		
أشغال الترميم في الموقع الأثري في بيت مري	٤٠٠,٠٠	الدولة اللبنانية		
أشغال متحف بيروت الأثري	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية	٢٠٢١/٠١/٠١	٢٠١٩/١٢/٣١
أشغال السوق القديم في دوما (ترميم واجهات أبنية، ساحات عامة وبنى تحتية)	٣,٠٠٠,٠٠٠	لا تمويل		
أشغال الترميم في قلعة تبنين ومحيطها	٥,٠٠٠,٠٠٠	لا تمويل		



تأهيل الأحياء القديمة - صور (مشروع الارث الثقافي)



جسر المشاة - جبيل (مشروع الارث الثقافي)



ساحة البوابة - صور (مشروع الارث الثقافي)



بيت الصيادين - مرفأ صور (مشروع الارث الثقافي)



سوق الخصار - طرابلس (مشروع الارث الثقافي)



بيت الضيافة - بعلبك (مشروع الارث الثقافي)

قطاع مياه الشفة

نظرة عامة على القطاع

عند نهاية الأحداث اللبنانية، كانت منشآت مياه الشفة القائمة مقتصرة على شبكات شبه مكتملة في المدن الرئيسية، وأخرى بأحجام أصغر في باقي المناطق. وكان عدم كفاية هذه الخدمة، الذي بدأ يتجلى بشكل واضح، يترافق مع تنامي مشكلة تلوث المياه السطحية والجوفية نتيجة الصرف الصحي العشوائي، ومهددة معها البيئة الصحية للمواطنين.

إن عدم كفاية خدمة مياه الشفة، منذ تلك الفترة، يعود لأسباب عديدة، أهمها:

تزايد الطلب على المياه وعدم أهلية الشبكة الموجودة وترهلها
ازدياد الفاقد من المياه نتيجة اهتراء الشبكات
عدم وجود وسائل حماية المياه من التلوث (الصرف الصحي العشوائي، ملوثات صناعية وزراعية...)
عدم كفاية الإنفاق في قطاعي المياه والصرف الصحي، أي قلة الاستثمار اللازم لتحسين واستحداث المنشآت وتطويرها وجعلها في المستوى الخدماتي والبيئي المناسبين.
عدم تطوير هيكلية إدارية وتنفيذية مناسبة في القطاع لمواجهة زيادة الحاجة الماسة لخدمة مياه الشفة (والصرف الصحي)، وتطبيق الأساليب الجديدة المتبعة في الإدارة وفي مجال التقنيات الحديثة لتنقية المياه.

ولمواجهة هذا الواقع الصعب، عملت الدولة اللبنانية، ابتداءً من العام ١٩٩٢، على عدة أصعدة:

تنفيذ أعمال التأهيل الطارئة للتجهيزات القائمة في مصادر المياه وغيرها من شبكات ومحطات ضخ وتنقية، ومعالجة كافة المشاكل القائمة وتلك المستجدة.
استكمال وتوسعة وتأهيل الشبكات وفقاً للاحتياجات.
تطوير وزيادة مصادر المياه والحد من الهدر المائي وبالتالي زيادة معدلات التغذية.

وبمعنى آخر، تهدف خطة العمل القطاعية إلى استكمال إعادة تأهيل وتوسعة منظومات مياه الشرب في كافة المناطق اللبنانية، وزيادة مصادر المياه لسد العجز المرتقب وذلك بواسطة المشاريع الكبرى مثل بناء السدود والبحيرات الجبلية.

أما على الصعيد المؤسسي، فقد شكل صدور القانون ٢٠٠٠/٢٢١ خطوة أساسية باتجاه إعادة هيكلة وتحديث قطاعي المياه والصرف الصحي، إذ تم تحديد الأملاك العامة المائية (الجوفية والسطحية) وإسناد إدارة المياه بشكل متكامل (شفة وري وصرف صحي) إلى أربع مؤسسات عامة استثمارية مستقلة (باستثناء الري لجنوب لبنان والبقاع الغربي الذي بقي تحت إدارة واستثمار المصلحة الوطنية لنهر الليطاني)، ودمجت فيها جميع مصالح المياه، وكلها تحت سلطة الوصاية العائدة لوزارة الطاقة والمياه.
وفي العام ٢٠٠١، عينت مجالس الإدارة لمؤسسات المياه. وفي العام ٢٠٠٥، صدرت المراسيم التنظيمية والهيكلية الجديدة العائدة لها وبدأ العمل على تطبيقها، وذلك للوصول إلى أهداف عدة، أهمها تأهيل وتحسين مستوى خدمة المنشآت وتوسيع نطاق تغطيتها، والمحافظة على الاستقرار الإداري للمؤسسات وتوازنها المالي.

وبموازاة رغبة الحكومة في إشراك القطاع الخاص في إدارة هذه المؤسسات، عهدت وزارة الطاقة والمياه إلى شركة فرنسية دراسة طرق إشراك القطاع الخاص في إدارة مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان. كما عُهد إلى مجلس الإنماء والإعمار مسؤولية التعاقد لإدارة المؤسسات الإقليمية الأخرى.

أبرز الإنجازات المحققة خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٧

بعد نهاية الحرب الأهلية في لبنان، أخذت المشاريع المائية التي قام مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذها طابعاً وطنياً فكانت المشاريع التالية:

- برنامج إعادة التأهيل العاجل لمصالح المياه (البرنامج الوطني العاجل للإعمار-السنة الأولى): بكلفة حوالي ٦٠ مليون دولار أميركي جرى تمويله من قبل البنك الدولي والبنك الأوروبي للتثمين، وهدف إلى إعادة تأهيل شبكات وتجهيزات إمداد مياه الشرب العائدة لـ ١٩ مصلحة من مصالح مياه الشرب (السابقة).

- برنامج إعادة تأهيل وتوسعة محطات تنقية مياه الشرب ومحطات الضخ والتعقيم في المناطق: شمل هذا البرنامج مشاريع إعادة تأهيل وتوسعة سبع محطات رئيسية لتنقية مياه الشرب في زحلة، وكفرحدا، وطرابلس، وجبيل، وكوسبا، ورأس العين والبص (صور)، كما تضمن إعادة تأهيل ٢٠٠ محطة ضخ موزعة في مختلف المناطق اللبنانية. بلغت كلفة هذا المشروع، الذي بوشر بتنفيذه في آب (أغسطس) ١٩٩٦، حوالي ٥٤ مليون دولار أميركي وتم تمويله من البروتوكول المالي اللبناني- الفرنسي.

المساعدة الفنية لوزارة الطاقة والمياه: تم إنجاز برنامج المساعدة الفنية بقيمة ٣٠ مليون فرنك فرنسي بتمويل من البروتوكول المالي اللبناني- الفرنسي. تم بموجب هذا البرنامج تقديم المساعدة الفنية إلى وزارة الطاقة والمياه وإلى مصالح المياه الرئيسية على شكل بناء القدرات، والتطوير المؤسسي، وتوريد المعدات اللازمة.

وبموازاة الشروع في تنفيذ هذه البرامج التي أخذت طابعاً وطنياً ركّز المجلس على تطوير المنشآت المائية في جميع المناطق اللبنانية. تتوزع هذه المشاريع حسب المحافظات كما يلي:

منطقة بيروت الكبرى

البرنامج الوطني العاجل للإعمار: تم إبرام عدة عقود تتعلق بإعادة تأهيل وإنشاء منظومات جرّ لمياه الشرب في منطقة بيروت الكبرى بكلفة إجمالية بلغت حوالي ٤٥ مليون دولار أميركي قام بتمويلها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. شملت هذه العقود تنفيذ الأشغال التالية:

- إعادة تأهيل مصادر المياه، مثل نبع القشقوش ونبع عين الدلبة وآبار الديشونية.
- إعادة تأهيل محطتي تنقية مياه الشرب في الديشونية والحازمية.
- إعادة تأهيل وإنشاء شبكات جرّ وتوزيع مياه الشرب لمنطقة بيروت الكبرى.

توسعة محطة تنقية مياه الشرب في الضبية (مرحلة أولى): تمت توسعة قدرة استيعاب محطة تنقية مياه الشرب في الضبية إلى ٤٣٠ ألف متر مكعب يومياً. تم تمويل هذا المشروع من البروتوكول المالي اللبناني- الإيطالي بكلفة إجمالية بلغت ٥,٧ مليون دولار أميركي.

إلى جانب هذه المشاريع ومن ضمن مشروع تأهيل البنى التحتية لمدينة بيروت تم تأهيل وتحديث الشبكات المائية في الشوارع التي شملها هذا المشروع.

محافظة البقاع وبعلبك الهرمل

- تطوير مصادر المياه وإنشاء شبكات جرّ مياه الشرب في منطقتي بعلبك، والنبي شيت، وشبكة الصرف الصحي في بعلبك: بلغت قيمة العقد ٣٢ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الدولي، وقد تم بموجب هذا المشروع إنشاء وتأهيل خزانات مياه الشرب ومحطات الضخ وتركيب شبكات أنابيب الجرّ والتوزيع وحفر وتجهيز آبار في منطقة المشروع، وكذلك استحداث شبكة تصريف المياه المبتدلة في مدينة بعلبك.

- تنفيذ وصلات المنزلية وخطوط توزيع إضافية في منطقة بعلبك - النبي شيت: قيمة عقد هذا المشروع حوالي ١,٢٥ مليون دولار أميركي ممولة من البنك الدولي.

- إنشاء مجاري صحية وخطوط توزيع مياه شرب إضافية في بعلبك وعمشكي: تعتبر هذه الأعمال مكتملة لمشروع جرّ مياه الشرب وإنشاء شبكات أقتنية الصرف الصحي لمنطقة بعلبك - النبي شيت المذكور أعلاه، تم من خلالها تركيب شبكة أنابيب لتوزيع مياه الشرب وتنفيذ وصلات منزلية وشبكة مجاري صحية بكلفة تبلغ حوالي ١١,٧ مليون دولار أميركي مؤلها البنك الدولي.

- إنشاء مجاري صحية وخطوط توزيع مياه شرب إضافية في ١٧ بلدة في قضاء بعلبك: تعتبر هذه الأعمال مكتملة لمشروع جرّ مياه الشرب وإنشاء شبكات أقتنية الصرف الصحي لمنطقة بعلبك - النبي شيت المذكور أعلاه، تم من خلالها تركيب شبكة أنابيب لتوزيع مياه الشرب وتنفيذ وصلات منزلية وشبكة مجاري صحية بكلفة تبلغ حوالي ١٢,٢ مليون دولار أميركي مؤلها البنك الدولي.

- مشروع جرّ مياه اليمونة: بلغت قيمة هذا العقد ١١,٩ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. يشمل هذا المشروع إنشاء سدّ لحصر مياه نبع اليمونة، وتركيب أنابيب جرّ المياه بطول ٧٦ كيلومتراً، وشبكات أنابيب لتوزيع المياه بطول ٢٤٦ كيلومتراً، وإنشاء ٢٣ خزاناً جديداً وبئرين.

- مشروع جرّ مياه الشرب من عيون أرغش: بلغت قيمة العقد ٧,٨ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. يشمل المشروع إنشاء شبكة أنابيب لجرّ المياه من نبعي القبوه والشمال، وإنشاء شبكة أنابيب جرّ المياه بطول ٧٢ كيلومتراً، وشبكة توزيع بطول ١١٠ كيلومتراً، وإنشاء ١٨ خزاناً جديداً.

- مشروع تموين قرى قضاء بعلبك (الجزء الشمالي الشرقي) بمياه الشرب - المجموعة الثالثة من المرحلة الأولى: وشملت الأشغال حفر وتجهيز آبار وخزانات وشبكات جرّ وتوزيع. بلغت كلفة الأشغال ١٣,٤ مليون دولار أميركي ممولة محلياً بموجب المرسوم الإنمائي للبقاع رقم ١٢٩١٩ تاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧.

- إنشاء خطوط جرّ مياه الشرب إلى قريتي البستان والحرف من نبعي النصارى والحريق في منطقة الهرمل: بلغت قيمة العقد ٢ مليون دولار أميركي وتمّ تمويله من الصندوق الكويتي.

- تنفيذ أشغال اقية الري في منطقة الهرمل: قيمة العقد حوالي مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- البنية التحتية لبلدة اليمونة: ويشمل المشروع إنشاء شبكات مياه الشرب والصرف الصحي ومحطة معالجة للمياه المبتدلة في بلدة اليمونة. بلغت كلفة الأشغال ٣,٩٦ مليون دولار أميركي مؤلها البنك الإسلامي للتنمية.

- الوصلات المنزلية للمناطق المشمولة بمشروع أنظمة مياه اليمونة وعيون أرغش: جرى من خلال هذا المشروع تركيب وصلات منزلية لجميع القرى التي استفادت من مشروع اليمونة وعيون أرغش واللذين اكتمل تنفيذهما كما تبين أعلاه. بلغت كلفة هذا المشروع حوالي ٦,٥ ملايين دولار أميركي بتمويل محلي بموجب المرسوم الإنمائي للبقاع رقم ١٢٩١٩ تاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧.

- مشروع مياه شمسطار: بلغت قيمة هذا المشروع حوالي ٤,٥ مليون دولار أميركي، وقد تضمّن تأمين مياه الشفة إلى منطقة شمسطار وجوارها.

- تنفيذ خطوط جرّ وشبكات وخزانات مياه الشرب لبعض بلدات محافظة البقاع بقيمة ١,١ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

- مشروع تنفيذ أشغال شبكات مياه الشرب في بلدة حريتا في قضاء بعلبك بقيمة ١,٤ م.د.أ. ممول محلياً.

- مشروع تموين قرى قضاء بعلبك (الجزء الشمالي الشرقي) بمياه الشرب - المجموعة الأولى والثانية: نفّذ هذا المشروع عبر ثلاثة أقسام لجرّ مياه الشرب إلى المنطقة الممتدة من رسم الحدث إلى عرسال ووصولاً إلى منطقة القاع في البقاع الشمالي مع تنفيذ خزانات وشبكات توزيع. وبلغت كلفته حوالي ١٣ مليون دولار أميركي بتمويل محلي.

- تنفيذ خطوط توزيع وشبكات مياه شرب إضافية ووصلات منزلية في مدينة بعلبك والخضر والنبى شيت والخريبة بقيمة ٤,٩ م.د.أ. ممولة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

- تشغيل وصيانة منظومات المياه والمجاري في منطقة بعلبك النبي شيت: بقيمة حوالي ٩,٥ م.د.أ. ممولة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والدولة اللبنانية للفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٦ والدولة اللبنانية لغاية ٢٠١٧.

- تنفيذ أشغال إضافية ضمن مشروع تأمين الوصلات المنزلية لبلدات وقرى منطقتي اليمونة وعيون أرغش: بقيمة ٥,٦ م.د.أ. ممولة محلياً بموجب المرسوم الإنمائي للبقاع رقم ١٢٩١٩ تاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧.

- مشروع تأهيل أنظمة المياه في البقاع الغربي وقرى في شرقي قضاء زحلة (المجموعة الأولى): الممول من البنك الدولي بقيمة ١٤,٢ م.د.أ. وشمل المشروع إنشاء محطات ضخّ وتعقيم وخزانات مياه وشبكات جرّ و توزيع ووصلات منزلية في عدد من قرى قضائي البقاع الغربي وزحلة.

- مشروع تنفيذ أشغال مائة مكملة ضمن طرق راشيا والبقاع الغربي - القسم الثاني - الجزء الأول - المجموعة الأولى تضمنت الأشغال تمديد خطوط جرّ وتوزيع مياه الشرب ضمن طرق في قضائي راشيا والبقاع الغربي في زهر الأحمر، كفرقوق - راشيا، راشيا - المصنع، جب جنين - كفرية. بتمويل محلي بقيمة ٣,٧ م.د.أ.

- مشروع تنفيذ أشغال مائة مكملة ضمن طرق راشيا والبقاع الغربي - القسم الثاني - الجزء الأول - المجموعة الثانية تضمنت الأشغال تمديد خطوط جرّ وتوزيع مياه الشرب ضمن طرق في قضائي راشيا والبقاع الغربي في خربة روجا - عين عرب - بكا - دبر العشائر، راشيا-عين عطا، جب جنين - كامد اللوز - الفالوج. بتمويل محلي بقيمة ٢,٩ م.د.أ.

محافظة عكار

- تأهيل شبكة جرّ مياه الشرب لمصلحة مياه القبيات وشبكة أقيية مياه الصرف الصحي في عكار: بلغت قيمة العقد ١٤,٨ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الأوروبي للتثمين. وشمل تنفيذ آبار وخزانات ومحطات ضخّ وخطوط جرّ مياه الشرب.

- إنشاء شبكات جرّ مياه الشرب في بعض القرى في قضاء عكار المزودة من الآبار: بلغت قيمة العقد ٤ ملايين دولار أميركي وجرى تمويله بواسطة هبة من المملكة العربية السعودية.

- تمويل قرى أكروم وكفرتون بمياه الشرب: قيمة العقد ٦,٦ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية. وشمل حصر لنبع السبع وتنفيذ آبار وخزانات ومحطات ضخّ وخطوط جرّ مياه الشرب.

- إنشاء شبكات جرّ مياه الشرب لبيت ملات والقرى المجاورة في عكار: شمل المشروع إنشاء خزانات محلية وأبراج مائية، تأهيل خزانات، محطات ضخّ وخطوط جرّ وخطوط توزيع. بلغت قيمة العقد حوالي ١٩,٥ مليون دولار أميركي وتمّ تمويله من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

- تنفيذ أشغال تمويل بلدة عين يعقوب بمياه الشفة: قيمة العقد ٥,٩ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية. وشمل تنفيذ خزانات، محطة ضخّ وخطوط جرّ.

- تنفيذ أشغال تمويل قرى منطقة البرغش وحرار وكف التينة وقبعيت بمياه الشفة: قيمة العقد ٥,٨ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية. وشمل تنفيذ حصر نبع كف التينة، خزانات محلية وخزان رئيسي، محطات ضخّ وخطوط جرّ.

- جرّ مياه الشرب إلى عكار العتيقة: يهدف هذا المشروع إلى تمويل بلدة عكار العتيقة والمناطق المجاورة بمياه الشرب. وشملت الأشغال حصر ينابيع، آبار، خزانات محلية وخزان رئيسي، محطات ضخّ وخطوط جرّ. بلغت قيمة الأشغال حوالي ٧,٦ مليون دولار أميركي بتمويل محلي.

محافظة الشمال :

- إنشاء شبكات جرّ مياه الشرب لمصلحة مياه طرابلس وشبكات أقيية الصرف الصحي في طرابلس: بلغت قيمة العقد حوالي ٣٤ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الأوروبي للتثمين. جرت توسعة نطاق الأشغال لتشمل إنشاء خزانات مياه لتلبية احتياجات المدينة حتى عام ٢٠٢٥. والمشروع هو في الخدمة حالياً.

- تجديد شبكات المياه والوصلات المنزلية في مدينة طرابلس: بلغت كلفة هذا المشروع ٧,٤ مليون يورو، بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD.

- توسعة محطة مياه الشرب في البحصاص: يشمل هذا المشروع زيادة قدرة محطة تنقية مياه الشرب في البحصاص من قدرتها البالغة ٤٠ ألف متر مكعب إلى ٧٠ ألف متر مكعب يومياً. بلغت كلفة هذا المشروع ٤ مليون د.أ.، بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD.
- مشروع جرّ مياه الشرب إلى المنية: يهدف المشروع الى تمويل بلدة المنية والقرى المجاورة بمياه الشرب. بلغت كلفة المشروع ١,٨ مليون دولار أميركي، تمّ التمويل من الصندوق السعودي للتنمية.
- تجهيز بئري دير عمار والنبي يوشع في الشمال: بقيمة ٨٦٢ ألف د.أ. بتمويل محلي.
- مشروع تنفيذ أعمال مائة متفرقة في منطقة زغرتا: بقيمة تقديرية ١,٧ ملايين دولار أميركي، وبتنفيذ من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.
- إنشاء شبكة جرّ لإمداد مياه الشرب لمصلحة مياه البترون وبعض شبكات أفنية الصرف الصحي: بلغت قيمة العقد ٢٠,٥ مليون دولار أميركي جرى تمويله من البنك الأوروبي للتمير.
- تجهيز بئر أبي ياغي وملحقاته في قضاء البترون: بقيمة ٨٦٠ ألف د.أ. بتمويل محلي.
- تنفيذ خطّ جرّ لمياه الشرب لمحطة التنقية في كوسبا في قضاء الكورة: بلغت قيمة العقد ٣٨٧ ألف د.أ. بتمويل محلي .
- عقد إدارة مصلحة مياه طرابلس: يعتبر هذا العقد جزءاً من جهود الحكومة لإعادة تنظيم قطاع المياه وإشراك القطاع الخاص في إدارته. بلغت قيمة العقد لإدارة مصلحة مياه طرابلس مع شركة فرنسيّة ٨,٩ مليون يورو بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية. قام متعهد الإدارة بتشغيل وإدارة منشآت وتجهيزات مصلحة مياه طرابلس كما قام بإعداد فواتير استهلاك المياه وتحصيل رسومها، بالإضافة إلى تشغيل وإدارة الموارد البشرية والمالية لمصلحة مياه طرابلس. بالإضافة إلى ذلك، قام متعهد الإدارة بالإشراف على أعمال تجديد شبكة مياه الشرب في المدينة، وزيادة قدرة محطة تنقية مياه الشرب في البحصاص من قدرتها البالغة ٤٠ ألف متر مكعب إلى ٧٠ ألف متر مكعب يومياً.
- عقد تطوير وتحسين أداء وتوسيع استخدام برنامج إدارة الزبائن XY لزوم مؤسسة مياه لبنان الشمالي: ويعتبر هذا العقد أيضاً جزءاً من جهود الحكومة لإعادة تنظيم وتطوير قطاع المياه في لبنان. بلغت قيمة العقد حوالي ٤٠٠ ألف يورو تمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية.
- مشروع الشبكات الثانوية والفرعية في البداوي: بلغت قيمة العقد ٣,٦ مليون دولار أميركي ممولة بهبة من الصندوق الكويتي.
- مشروع مياه الشرب وجدران الحماية في قضاء بشري: بلغت قيمة العقد حوالي ٢,٧ مليون دولار أميركي ممولة بهبة من الصندوق الكويتي.
- إنشاء سدّ بحيرة بريصا الجبلية: هدف المشروع إلى تمويل القرى الواقعة في القسم الأعلى من قضاء المنية- الضنية بمياه الشفة والري. تمّ تمويل هذا المشروع من الصندوق السعودي للتنمية ومن هبة مقدمة من المملكة العربية السعودية وهو بقيمة ١٤,٢٥ مليون دولار أميركي.
- تنفيذ خط جرّ لمياه الشرب بين فيع وكوسبا في قضاء الكورة: بلغت قيمة العقد ٣ مليون دولار أميركي وتمّ تمويله من الصندوق الكويتي.
- أعمال استكمال مشاريع المياه في قضاء البترون (أو ما يعرف بسد الفجوات) بكلفة حوالي ٥,٧ م.د.أ. ممولة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- إنشاء شبكة توزيع مياه الشرب وتجميع المياه المبتدلة في اهدن - قضاء زغرتا وشمل هذا المشروع تنفيذ شبكات مياه الشرب وشبكات تجميع المياه المبتدلة في اهدن في قضاء زغرتا وبلغت قيمة المشروع ١٤,٥ م.د.أ. ممولة من صندوق أبو ظبي للتنمية وموازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض.

الصندوق العربي

محافظة جبل لبنان

- جرّ مياه الشرب إلى منطقة ساحل كسروان من نبع المضيق: بلغت قيمة العقد العائد لهذا المشروع ٧٦ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الياباني للتعاون الدولي (JBIC). و شمل أشغال بناء سد لحصر مياه نبع المضيق، وتركيب شبكة أنابيب رئيسية (عبر نفق) إلى منطقة ساحل كسروان، وإنشاء خزانات رئيسية مع شبكات توزيع المياه في المنطقة الساحلية لقضاء كسروان.

- تأهيل منظومات مياه الشرب وشبكة الصرف الصحي في منطقتي الشوف والمتن: بلغت قيمة العقد حوالي ٢٥ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الدولي. شمل المشروع إنشاء ٢٢ خزاناً للمياه، وتركيب أنابيب جرّ وشبكات توزيع مياه الشرب، إضافة لشبكات تصريف المياه المبتدلة.

- تأهيل البنية التحتية في القرى المهجرة: كما اكتمل تنفيذ أشغال إعادة تأهيل وتركيب شبكات جديدة لمياه الشرب في القرى المهجرة في أقضية بعبدوا وعاليه والشوف، وقد قام الصندوق السعودي للتنمية بتمويل هذا المشروع الذي بلغت كلفته ٧,١٥ مليون دولار أميركي.

- جرّ مياه نبع الرعيان إلى الخزان الرئيسي في عاليه: يتم من خلال هذا المشروع جرّ حوالي ١٢,٠٠٠ م٣ من المياه يومياً من نبع الرعيان إلى الخزان الرئيسي في عاليه. بلغت كلفته حوالي ١٥ مليون دولار أميركي وموّل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- تنفيذ أشغال مائية متفرقة في منطقة الباروك بكلفة ٥,٢٥ م.د.أ. وتمويل من الصندوق الكويتي.

- تأهيل آبار وتنفيذ منشآت لزوم مصلحة مياه عين الدلبة بكلفة ٤,١٥ م.د.أ. وتمويل من الصندوق الكويتي.

- تنفيذ خطّ جرّ مياه نهر ابراهيم إلى محطة جيل: مؤل هذا المشروع محلياً بقيمة حوالي ٢ مليون دولار أميركي.

- مشروع جرّ المياه إلى قطين - عازار: يهدف هذا المشروع، الذي بلغت كلفته حوالي ٤,٢٥ مليون دولار أميركي، إلى استغلال مياه نبع قطين لإمداد مياه الشرب إلى الأجزاء العليا من قضاء المتن. مؤل هذا المشروع من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- تنفيذ خطّ جرّ المياه من نبع العسل إلى خزانات بحنس-القسم الأول: بلغت الكلفة حوالي ٩,٦ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- تأهيل آبار وتنفيذ منشآت لزوم مصلحة مياه عين الدلبة: بلغت الكلفة حوالي ٤ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ءبلغتتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وموازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض

محافظة الجنوب والنبطية

- تأهيل وتوسعة وتجهيز محطة تكرير مياه الشرب في الطيبة (المرحلتين الاولى والثانية): بلغت قيمة الأشغال المنفذة حوالي ٢٨,٤٠ مليون دولار أميركي موزعة على جزئين: الجزء الأول وقيمته حوالي ٢١ مليون دولار أميركي بتمويل جزئي بقيمة ١٢ م.د. أ من البنك الإسلامي للتنمية ومحلياً بقيمة ٩ م.د. أ والهدف منه إنشاء محطة تنقية لمياه الشرب. تقوم المحطة بتنقية ٢٥ ألف متر مكعب من المياه في اليوم وضخها عبر شبكات المياه التابعة لمصلحة مياه جبل عامل. أمّا الجزء الثاني وبلغت قيمته حوالي ٧,٤٠ مليون دولار أميركي والغاية منه تأهيل

- المباني القائمة وتأمين الطاقة الكهربائية والتشغيل والصيانة بتمويل محلي.
- حفر وتجهيز آبار في عدد من المناطق الجنوبية المتضررة من عدوان ١٩٩٦: بكلفة حوالي ٢,٥ م.د.أ. بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- تأهيل وتطوير أنظمة المياه في مدينة صور: بلغت قيمة العقد العائد للمشروع حوالي ٢٠,٥ مليون دولار أميركي وقد قام بتمويله الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- تأهيل وتطوير أنظمة المياه في مناطق صور الريفية: بلغت قيمة العقد حوالي ٢٧ مليون دولار أميركي، وقد قام بتمويله الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- تنفيذ أشغال محطات ضخ مياه الشرب في مدينة صور بقيمة حوالي ١ م.د.أ. وتمويل محلي.
- إنشاء شبكات جر مياه الشرب لمصلحة مياه صيدا: بلغت قيمة هذا العقد حوالي ٤,٦ مليون دولار أميركي وقد قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويله.
- تأهيل شبكات وأنظمة مياه الشرب التابعة لقضاء جزين: بلغت كلفة المشروع حوالي ١,٢٥ مليون دولار أميركي، تم تمويله من الوكالة الفرنسية للتنمية.
- إنشاء خط جر مياه الشفة من نبع الطاسة الى منطقة النبطية لزيادة كمية مياه الشرب والخدمة في المنطقة، بقيمة حوالي ٧,٥ م.د.أ. وتمويل من الوكالة الفرنسية AFD .
- حفر وتجهيز ٤ آبار وخزانات وشبكات مياه الشرب في منطقة النبطية بكلفة حوالي ٢ م.د.أ. ممولة من المجموعة الأوروبية.
- تنفيذ شبكات مياه الشرب في منطقة الهبارية في حاصبيا بكلفة حوالي ١٤,٨ م.د.أ. بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض.
- تنفيذ أشغال مياه الشرب لمصلحة مياه جبل عامل في قضائي مرجعيون و بنت جبيل بكلفة حوالي ١٢,١٥ م.د.أ. بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية .
- تنفيذ حفر بئري مياه وأشغال مياه شرب في النبطية بكلفة حوالي مليون دولار أميركي بتمويل من الاتحاد الأوروبي .
- حفر بئر ارتوازي في كفرحمام في حاصبيا بكلفة حوالي ٢٧٠ ألف دولار أميركي ممولة بهبة من الاتحاد الأوروبي .
- حفر وتجهيز آبار في الدوير والقليلة بكلفة حوالي ١,٢ م.د.أ. بتمويل من الصندوق الكويتي.
- تأهيل وتطوير منظومات المياه في قضاء النبطية: وشمل المشروع إنشاء خزانات وأبراج مياه وخطوط جر بطول حوالي ٦ كلم وخطوط توزيع بطول حوالي ٤٠ كلم في قرى كفررمان، حاروف، عربصاليم، حبوش وأنصار بكلفة حوالي ٤,٩ م.د.أ. ممولة من صندوق أبو ظبي للتنمية.
- تنفيذ حفر بئري مياه شرب في بنت جبيل: تضمن المشروع حفر بئرين أرتوازيين في مدينة بنت جبيل لزيادة تغذية المدينة بمياه الشرب وبلغت الكلفة حوالي مليون دولار أميركي بتمويل من الاتحاد الأوروبي .
- تنفيذ أشغال مياه وصرف صحي في قضائي صور والنبطية: تضمن المشروع إنشاء شبكات مياه شرب وصرف صحي في بعض القرى في قضائي صور والنبطية وبلغت الكلفة حوالي ٤,٨ مليون دولار أميركي بتمويل وإشراف الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

- تنفيذ أشغال مائة في نطاق مصلحة مياه جبل عامل في قضائي مرجعيون وحاصبيا: شمل المشروع إنشاء شبكات جرّ وتوزيع مياه رئيسية وفرعية بالإضافة الى تجهيز محطات الضخّ في كل من المناطق التالية: بنت جبيل، مرج الخوخ وشبعا. بلغت الكلفة حوالي ٥٥,٩ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية وسلفة خزينة بموجب المرسوم ٦٨٤١ تاريخ ٢٠١١/١١/١٧ و٧٤٧٧ تاريخ ٢٠١٢/٢/٦ ومجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض.

- تنفيذ أشغال استبدال الشبكات الداخلية والوصلات المنزلية لمياه الشرب في مناطق شبعا والهبارية وكفرشوبا وعين قنيا وشوبا وكفرحمام والكفير وخلوات الكفير - القسم رقم ٢: شمل المشروع أشغال استبدال الشبكات الداخلية والوصلات المنزلية لمياه الشرب في مناطق شبعا والهبارية وكفرشوبا وعين قنيا وشوبا وكفرحمام والكفير وخلوات الكفير بلغت الكلفة حوالي ١٣,١ مليون دولار أميركي بتمويل محلي بموجب سلفة خزينة - مرسوم رقم ٢٠١١/٦٨٤١.

تقدّم العمل في ابرز المشاريع الجارية

محافظة الشمال وعمار

- تمويل قرى الجرد المرتبطة بخزاني حرار وقبعيت في عكار: يشمل هذا المشروع إنشاء خزانات، و تركيب أنابيب جرّ مياه الشرب وشبكات التوزيع ومحطات الضخّ لحوالي ٢٥ قرية. تقدر كلفة هذا المشروع بمبلغ ٢٠,٤ مليون دولار أميركي وبتتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٨٥٪.

مشروع استكمال منظومات المياه في المنية (القسم الأول): يهدف هذا المشروع إلى استكمال أشغال منظومات المياه التي كان قد نفذها سابقاً المجلس وما زالت أقسام من هذا المشروع غير مستتممة بانتظار استكمالها. وتقدر قيمة الأشغال بحوالي ١٠ م.د.أ. بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية وموازنة مجلس الانماء والاعمار خطة النهوض. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٦٥٪.

- تأهيل وتجديد منظومات المياه في منطقة بشري: يشمل هذا المشروع تزويد منطقة بشري والقرى المحيطة بها بمياه الشرب من نبع قاديشا وحفر عدة آبار ارتوازية مع تأهيل وتوسيع شبكات المياه والوصلات المنزلية وبناء خزانات. تبلغ كلفة هذا المشروع ١١,٩ مليون دولار أميركي، وهو بتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٨٥٪.

- مشروع توسعة شبكة المياه والصرف الصحي في الميدان - أهدن: يشمل المشروع إنشاء شبكات مياه شرب وصرف صحي إضافية في الميدان في أهدن لتوسعة الشبكة الحالية وتبلغ كلفة هذا المشروع ١,٣ مليون دولار أميركي، وهو بتمويل محلي. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٩٥٪.

- تنفيذ مشروع مياه القلمون ورأس مسقا المحاذية لشكا وأنفه وأستكمال المشاريع في الكورة: ويشمل المشروع تمديد خطوط توزيع وجرّ في نطاق المشروع وتقدر قيمة الأشغال بحوالي ٦,٢ مليون د.أ. بتمويل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض. وتقدر نسبة الانجاز لتاريخه بحوالي ٦٠٪.

- مشروع تمويل سهل عكار بمياه الشرب (ILOT): ويشمل هذا المشروع إنشاء خزانات، و تركيب أنابيب جرّ مياه وشبكات التوزيع ومحطات الضخّ لبعض قرى السهل لمحافظة عكار ويشمل هذا المشروع القسم الأول من المشروع المتكامل لكل قرى السهل في محافظة عكار. تقدر قيمة الأشغال بحوالي ٣٩,٦ مليون د.أ. بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. وتقدر نسبة الإنجاز لتاريخه بحوالي ٥٪.

جبل لبنان

تنفيذ أشغال تكميلية في نطاق مشروع تأهيل آبار وتنفيذ منشآت لزوم مصلحة عين الدلبة (سابقاً): يتضمن المشروع تأهيل آبار ضمن مصلحة عين الدلبة سابقاً وإنشاء منشآت تنقية مياه الشرب في الديرشونية وتبلغ الكلفة بحوالي ٣ مليون دولار أميركي بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وتبلغ نسبة إنجاز الأشغال لتاريخه ٩٥٪.

- تحسين مستوى منظومات مياه الشرب في قضاء جبيل: وهو يشكل المجموعة الأولى من المشروع الكلي وتقدّر كلفة هذا المشروع بحوالي ٣٩ مليون يورو (بما فيها منظومات الصرف الصحي). ويشمل المشروع: إنشاء ١٥ خزّان جديد، تأهيل ٥ خزّانات، تركيب ٦١ كلم من خطوط الجرّ، تركيب ٣٩ كلم من خطوط التوزيع، حفر بئرين جديدين، إنشاء محطتي ضخّ وإنشاء ١٠,٨ كلم من الطرق الجديدة المؤدية إلى مواقع المنشآت المائية. وهو ممول من البروتوكول المالي اللبناني- الإيطالي. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٣٠٪.

- إنشاء بحيرة جبلية - المنزول في قضاء المتن: يهدف إنشاء سد المنزول في أعالي قضاء المتن الى زيادة تغذية المتن الأعلى بمياه الشفة (المتين، عينطورة، الزعرور، ...). يصل التخزين الى ٤٠٠,٠٠٠ متر مكعب. تقدر كلفة المشروع بحوالي ١٥ م.د.أ. ممولة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض. وتبلغ نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٥٪.

مشروع أمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب (جر مياه الأولي) المرحلة الأولى/ نفق وخطوط جرّ: يهدف هذا المشروع الى تأمين ٢٥٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه باليوم لبيروت الكبرى. ويشمل إنشاء نفق بطول ٢٤ كلم ومحطة لتنقية المياه وخطي جرّ بقطر ١٤٠٠ ملم لكل واحد بطول ٩ كلم لتغذية ٣ خزّانات محلية وخطوط توزيع. تنحصر مسؤولية مجلس الأنماء والأعمار بتنفيذ ومراقبة أعمال النفق وخطوط الجرّ والخزّانات المركزية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أميركي بتمويل من البنك الدولي، و تتولّى المؤسسة تنفيذ أعمال الخزّانات المحلية ومحطة التنقية وخطوط التوزيع والمقدرة بحوالي ١٤٠ مليون دولار أميركي. وتبلغ نسبة الإنجاز لتاريخه حوالي ٥٠٪.

- مشروع تحويل وتأهيل خط المياه بين نبع الصفا وبيت الدين (قناة المير بشير): يتضمن هذا المشروع أشغال تحويل وتأهيل خط المياه بين نبع الصفا وبيت الدين بما فيه قناة المير بشير بكلفة حوالي ٣,٨ م.د.أ. ممولة من سلفة خزينة بموجب قرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ وقد بلغت نسبة الإنجاز لتاريخه ٦٠٪.

محافظة البقاع وبعلبك الهرمل

مشروع تنفيذ أشغال مياه شفة وصرف صحي إضافية في مدينة بعلبك والقرى المجاورة - المجموعة الأولى: و تتضمن الأشغال تمديد شبكات توزيع مياه الشرب وشبكات صرف صحي إضافية في مدينة بعلبك وبعض القرى المجاورة بتمويل محلي بقيمة ٥,٩ م.د.أ. وقد بلغت نسبة الإنجاز لتاريخه حوالي ٤٥٪.

- مشروع تنفيذ أشغال مائية متفرقة في بكيفا - بيت لهيا - عيحا - الحوش: يشمل هذا المشروع تركيب أنابيب جرّ وتوزيع لمياه الشرب. تقدّر كلفة هذا المشروع بمبلغ ٢,٥ مليون دولار أميركي. ممول بسلفة خزينة بموجب القرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢. وقد بلغت نسبة الأنجاز لتاريخه حوالي ٨٠٪.

و قد بلغت نسبة الأنجاز لتاريخه حوالي ٥٪.

- مشروع تأهيل وتطوير منظومات مياه الشفة في زحلة وجوارها: يتكون المشروع من ثلاثة أجزاء: الجزء الاول يشمل شبكات مياه الشفة في حوش الأمراء وكسارة بقيمة ٥ م.د.أ. ممول من الوكالة الأمريكية للتنمية وهو نفذ من قبل الوكالة. أما الجزء الثاني يشمل شبكة مياه الشفة في مدينة زحلة التي تغذي من محطة تنقية مياه الشفة في زحلة بقيمة ٥ م.د.أ. وهو نفذ من قبل وزارة الطاقة والمياه. الجزء الثالث يشمل أنظمة مياه الشفة في شرق زحلة وضهور زحلة والتويتني والمعلقة والكرك والمدينة الصناعية وقاع الريم وحزرتا بقيمة ١٦ م.د.أ. بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وموازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض وقد قُسم المشروع الى قسم ثابت بقيمة حوالي ١٠ م.د.أ. وقسم إختياري متعلّق بتأمين الإستملاكات بقيمة حوالي ٦ م.د.أ. وقد جرى توقيع العقد للقسم الثابت. وقد بلغت نسبة الأنجاز لتاريخه حوالي ٥٪.

إبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

مشروع تأهيل وتطوير منظومات مياه الشفة في زحلة وجوارها بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وموازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض بقيمة حوالي ١٠,٧ مليون د.أ.

ملحق للعقد العائد لمشروع تموين قرى الجرد المرتبطة بخزاني حرار وقبعيت بتمويل من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وموازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض بقيمة حوالي ٩٣٠ ألف د.أ.

مشروع إنشاء منظومات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقة سهل عكار (ILOT) بتمويل من البنك الإسلامي وموازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض بقيمة حوالي ٣٩,٦ مليون د.أ.

ملحق للعقد العائد لمشروع استكمال منظومات تامين المياه في الهبارية - حاصبيا بتمويل من موازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض بقيمة حوالي ٤,٣ مليون د.أ.

ملحق للعقد العائد لمشروع أشغال الصرف الصحي ومياه الشفة في بعض بلدات قضاء بعلبك بتمويل محلي بقيمة حوالي ٥,٤ مليون د.أ.

مشروع تموين قرى الهرمل بالمياه بتمويل محلي بموجب سلفة خزينة القرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ بقيمة حوالي ١٣,٩ مليون د.أ.

ملحق للعقد العائد لمشروع بناء سد القيسماني وتصميم وبناء محطة التكرير الملحقة به بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وموازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض بقيمة حوالي ٣٨٠ ألف د.أ.

ملحق للعقد العائد لمشروع إمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب (جزء مياه الأولي) المرحلة الأولى / نفق وخطوط جز بتمويل من البنك الدولي وموازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض بقيمة حوالي ٢٠,٧ مليون د.أ.

ملحق للعقد العائد لمشروع تأهيل منظومات مياه الشرب في البقاع الغربي وراشيا وبعض قرى شرقي قضاء زحلة والعائد للمجموعة الثانية بتمويل من الدولة اللبنانية بقيمة حوالي ١,٣ مليون د.أ.

إبرز المشاريع قيد التحضير (أفق ٢٠١٨-٢٠٢٠)

بيروت الكبرى

- توسعة محطة المياه في الضبية: يهدف هذا المشروع إلى زيادة الإنتاج في محطة الضبية بقيمة ٥,١ مليون دولار أميركي من المتوقع تمويله من البروتوكول الايطالي. يتم الآن إعادة النظر بنطاق عمل المشروع مع مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ومن المتوقع بداية المشروع نهاية العام ٢٠١٨

- مشروع زيادة أمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب (سد بسري) المرحلة الثانية: يهدف هذا المشروع إلى تأمين ٥٠٠,٠٠٠ متر مكعب من المياه باليوم لبيروت الكبرى عن طريق انشاء سد على نهر بسري ويشمل المشروع بناء سد في منطقة بسري ومعمل إنتاج كهرباء ومنظومات صرف صحي والاستثمارات بقيمة حوالي ٦١٧ م.د.أ. ومن المرتقب تأمين التمويل من البنك الإسلامي للتنمية و البنك الدولي ومن الدولة اللبنانية. من المتوقع البدء بتنفيذ المشروع في نهاية العام ٢٠١٨.

محافظة البقاع و بعلبك الهرمل

مشروع تأهيل منظومات المياه في البقاع الغربي وقرى في شرقي قضاء زحلة الممول بهبة من دولة الكويت بقيمة ٢٤,٩ م.د.أ. يعتبر هذا المشروع مكتملاً للأشغال التي نفذها سابقاً الصندوق الكويتي (تمديد شبكات توزيع مياه الشرب في عين زبدة، تل ذنوب، كفريا، المنصورة، الدكوة، السالمية، تل الزعازع والسلطان يعقوب تحت إضافة إلى حفر خمسة آبار من أصل سبعة في منطقة شمسين). ويشمل المشروع حفر بئرين وتجهيز الآبار السبعة، بناء محطتي ضخ في شمسين، تمديد خطوط ضخ من هاتين المحطتين إلى خزان مركزي على جبل

عنجر وآخر على جبل تربل، بناء الخزائين المذكورين إضافة إلى خزان في مجدل عنجر وآخر في السلطان يعقوب التحتا وخزانين محليين في جبّ جنين وكامد اللوز، تمديد خطوط جرّ من هذه الخزانات المركزية إلى الخزانات المحلية في البقاع الغربي وقرى شرقي قضاء زحلة وكذلك تمديد خطّ جرّ من خزان بعلول المركزي إلى خزّاني جبّ جنين وكامد اللوز وشبكة التوزيع الداخلية في كل من هاتين البلديتين ومن المتوقع مباشرة بتنفيذ الأشغال خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨.

- مشروع تمديد خطّ جرّ من خزّان جبل العربي الى قرى جنوبي قضاء راشيا : يشمل هذا المشروع تركيب أنابيب جرّ مياه الشرب. تقدّر كلفة هذا المشروع بمبلغ ٦,٥ مليون دولار أمريكي. ممول بسلفة خزينة بموجب القرار رقم ٩٩ تاريخ ٢٢/٥/٢٠١٤. ومن المتوقع مباشرة بتنفيذ الأشغال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

- مشروع زيادة مصادر المياه في محافظة بعلبك الهرمل: يهدف المشروع زيادة مصادر المياه في محافظة بعلبك الهرمل وسوف يمول بمنحة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية المقر في اطار الاتفاقية للاسهام في خطة الاستجابة لأزمة النازحين السوريين في الجمهورية اللبنانية من المنحة الثالثة المخصصة من الصندوق الكويتي للاسهام في خطط الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة وهو بقيمة ١,٥ مليون د.أ. ومن المتوقع البدء بالتنفيذ خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

- مشروع إعادة تأهيل محطة معالجة المياه في فلاوي: بهدف زيادة انتاج مياه الشفة لتغذية مدينة بعلبك وهو هبة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في اطار الهبة المخصصة لقرى النزوح السوري. بقيمة مليون د.أ. ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ في النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

- مشروع تأهيل وتطوير منظومات مياه الشرب في منطقة وادي الدلم - قب الياس في قضاء زحلة - محافظة البقاع: التمويل مقر في اطار اتفاقية منحة للاسهام في خطة الاستجابة لأزمة النازحين السوريين في الجمهورية اللبنانية من المنحة الثالثة المخصصة من الصندوق الكويتي للاسهام في خطط الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة. وهذا المشروع بقيمة حوالي ٢,٥ مليون د.أ. ومن المتوقع بدء التنفيذ خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨.

محافظة الشمال و عكار

- مشروع تموين سهل عكار بمياه الشرب II Lot : يشمل هذا المشروع إنشاء خزّانات، و تركيب أنابيب جرّ مياه الشرب وشبكات التوزيع ومحطات الضخّ لبعض قرى السهل لمحافظة عكار والتي لم يشملها القسم الأول من المشروع. تقدّر كلفة هذا المشروع بمبلغ ١٤,٥ مليون دولار أمريكي وتمّ بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. ومن المتوقع مباشرة بتنفيذ الأشغال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٩.

- استكمال مشاريع مياه الشرب في عكار: وتقدر قيمة الأشغال بحوالي ٢٠ م.د.أ. والتمويل مقر في إطار برنامج إعادة الاعمار والتنمية في الجمهورية اللبنانية باريس ٣ بانتظار توقيع و ابرام اتفاقية التمويل مع الصندوق السعودي للتنمية.

- مشروع تأهيل منظومات المياه في المنية - الضنيّة: يهدف هذا المشروع إلى استكمال أشغال أنظمة المياه التي كانت قد نفذتها وزارة الطاقة والمياه من العام ١٩٩٨ لغاية ٢٠٠٢ وما زالت أقسامها السبع التي تشكّل هذا المشروع غير مستثمرة بانتظار استكمالها. وبعد أن أبدت الحكومة الإيطالية استعدادها لتمويل هذه الأشغال التي تقدّر كلفتها حوالي ٧,٥ مليون د.أ، باشر المجلس بإعداد الدراسات اللازمة لذلك. ومن المتوقع مباشرة بالأعمال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

حفر وتجهيز آبار في بلدات النبي يوشع ودير نبوح وعين التينة: وهو هبة من الصندوق الكويتي في إطار اتفاقية منحة للإسهام في خطة الاستجابة لأزمة النازحين السوريين في الجمهورية اللبنانية من المنحة الثالثة المخصصة من الصندوق الكويتي للاسهام في خطط الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة. ومن المتوقع بدء التنفيذ خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

- مشاريع تطوير منظومات مياه الشرب في محافظة عكار: التمويل مقرّر في إطار إتفاقية منحة للاسهام في خطة الاستجابة لأزمة النازحين السوريين في الجمهورية اللبنانية من المنحة الثالثة المخصّصة من الصندوق الكويتي للاسهام في خطط الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة. يشمل المشروع حفر وتجهيز ٥ آبار أرتوازية ويقسم الى قسمين يضم القسم الأول بئرين في خربة داوود والبيرة أما القسم الثاني آبار في فيندق وبيت ملات وتكريت. وهذا المشروع بقيمة حوالي ٤,٥ مليون د.أ. ومن المتوقع بدء التنفيذ خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

- مشروع توفير المياه لأغراض الشرب والريّ في قضاء بشري: يهدف هذا المشروع إلى تطوير أنظمة مياه الشرب في قرى وبلدات قضاء بشري لتحسين الأحوال المعيشية والمحافظة على الصحة العامة. يغطي المشروع كافة قرى وبلدات قضاء بشري: بان، بيت منذر، برجليون، بلوزا، بريسات، الديمان، حصرون، مزرعة عساف، مزرعة بني صعب، مغر الأحول، قنيور، طوززا، حدشيت، بقاعكفرا، بقرقاشا، قنات وحدث الجبة علما بأن منظومة مياه الشرب لبلدة بشري وللأرز هي حالياً قيد التنفيذ بتمويل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. يشمل المشروع تنفيذ ١١ بئر أرتوازي وتجهيزها وانشاء ١٣ محطة ضخّ و ١٨ خزّاناً تتراوح سعتها بين ١٠٠ و ٢٠٠٠ متر مكعب وتمديد خطوط نقل وتوزيع للمياه (حوالي ٢٠٠ كلم) بالإضافة الى تأهيل منشأة نبع قاديشا والى انشاء سدّ ركامي في وادي الششّ لتجميع حوالي ٢٠٠ ألف متر مكعب لأغراض الريّ. وتقدّر كلفته بحوالي ٣٧ مليون د.أ، وسيتمّ تمويله من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. ومن المتوقع المباشرة بالأعمال خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٠.

محافظة جبل لبنان

- مشروع حصر نبع الباروك في قضاء الشوف: و يهدف إلى زيادة تغذية القرى في الشوف وعاليه بمياه الشرب. تقدر كلفة المشروع بـ ١ م.د.أ. وهو ممول من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ويتوقع أن يبدأ التنفيذ خلال العام ٢٠١٨.

مشاريع زيادة مصادر المياه في اقليم الخروب في قضاء الشوف - محافظة جبل لبنان: التمويل مقر في اطار اتفاقية منحة للاسهام في خطة الاستجابة لأزمة النازحين السوريين في الجمهورية اللبنانية من المنحة الثالثة المخصصة من الصندوق الكويتي للاسهام في خطط الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في الدول المستضيفة. وهذا المشروع بقيمة حوالي ٢,٧ مليون د.أ. ومن المتوقع بدء التنفيذ خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨.

استكمال مشاريع المياه في قضائي الشوف وعاليه: بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية. ويهدف المشروع الى استكمال منظومات مياه الشرب في قضائي الشوف وعاليه في محافظة جبل لبنان بقيمة حوالي ١٥ مليون د.أ. ومن المتوقع المباشرة بالتنفيذ خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

محافظة لبنان الجنوبي والنبطية

- مشروع تنفيذ أشغال مائية تكميلية ضمن نطاق مؤسسة مياه لبنان الجنوبي يشمل المشروع تنفيذ أشغال شبكات توزيع وخطوط جرّ لمياه الشرب تكميلية ضمن نطاق مؤسسة مياه لبنان الجنوبي بكلفة حوالي ٦ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وموازنة مجلس الإنماء والإعمار. ويتوقع ابتداء الأعمال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

- مشروع تنفيذ أشغال مستجدة لمشروع مياه الشرب في مصلحة مياه جبل عامل (المرحلة الثالثة) يشمل المشروع أشغال شبكات توزيع وخطوط جرّ إضافية لمشروع مياه الشرب في مصلحة مياه جبل عامل بكلفة حوالي ٧٣ م.د.أ. ممولة من مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض ومن البنك الإسلامي ومن المتوقع البدء بالأعمال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

- مشروع تنفيذ أشغال مائية إضافية في بلدة كفرمان في النبطية يشمل المشروع تنفيذ أشغال شبكات مياه إضافية في بلدة كفرمان في النبطية بكلفة حوالي ٢,٥ م.د.أ. ممولة من صندوق ابو ظبي ومن المتوقع البدء بالأعمال خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٨.

حفر وتجهيز بئر واستكمال شبكة مياه الشرب في شبعاء: هذا المشروع ملحوظ في نطاق برنامج رفع مستوى الخدمات العامة في المناطق اللبنانية المستضيفة للنازحين السوريين (GRANT #١٢١٣٥) وهو بقيمة حوالي ٢,٧ مليون د.أ. ومن المتوقع المباشرة بالتنفيذ في النصف الأول من العام ٢٠١٨.

جدول بأبرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

اسم المشروع	قيمة العقد (د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
- تأهيل وتطوير منظومات مياه الشفة في زحلة وجوارها	١٠,٧٢٦,٦٦٣,٨٩	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وموازنة مجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض	أيار ٢٠١٧	حزيران ٢٠١٩
ملحق للعقد العائد لمشروع تمويل قرى الجرد المرتبطة بخزاني حرار وقبعيت	٩٣٤,٦٠٢,٠٦	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض	أيلول ٢٠١٧	أيار ٢٠١٨
إنشاء منظومات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقة LOT I سهل عكار	٣٩,٥٩٧,٨٢٤,٩١	البنك الإسلامي للتنمية ومجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	آب ٢٠١٧	أيلول ٢٠١٩
ملحق للعقد العائد لمشروع استكمال منظومات المياه في الهبارية - حاصبيا	٤,٣٥٤,٩٧٠,٣٥	مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	كانون الثاني ٢٠١٧	كانون الأول ٢٠١٧
ملحق للعقد العائد لمشروع أشغال الصرف الصحي ومياه الشفة في بعض بلدات قضاء بعلبك	٥,٤٥٤,٧٦٩,١٥	مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	آب ٢٠١٧	آذار ٢٠١٩
تمويل قرى الهرمل بالمياه	١٣,٨٩٦,١٤٣,٨٠	الدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٧	أيار ٢٠١٩
ملحق للعقد العائد لمشروع بناء سدّ القيسماني وتصميم وبناء محطة التكرير الملحقة به	٣٨١,٣١١,٥٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض	حزيران ٢٠١٧	كانون الأول ٢٠١٧
ملحق للعقد العائد لمشروع إمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب (جزء مياه الأولى) المرحلة الأولى / نفق وخطوط جز	٢٠,٧٤٢,٣٧٠,٢٨	البنك الدولي ومجلس الإنماء والإعمار بند خطة النهوض	تموز ٢٠١٧	آب ٢٠١٩

كانون الأول ٢٠١٧	تموز ٢٠١٧	الدولة اللبنانية	١,٣١٨,٥٣٠,٨٦	ملحق للعقد العائد لمشروع تأهيل منظومات مياه الشرب في البقاع الغربي وراشيا وبعض قرى شرقي قضاء زحلة والعائد للمجموعة الثانية
------------------	-----------	------------------	--------------	--

جدول بأبرز المشاريع قيد التحضير في أفق (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)

اسم المشروع	قيمة العقد (أ.د)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لإنجاز العمل
مشروع زيادة أمداد بيروت الكبرى بمياه الشرب المرحلة الثانية (إنشاء سدّ بسري) -	٦١٧,٠٠٠,٠٠٠	البنك الدولي / البنك الاسلامي / الدولة اللبنانية	كانون الأول ٢٠١٨	كانون الأول ٢٠٢٣
مشروع شبكات المياه في سهل عكار LOT II	١٤,٥١٣,٠٠٠	البنك الاسلامي للتنمية	تموز ٢٠١٩	تموز ٢٠٢٢
استكمال مشاريع مياه الشرب في عكار	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق السعودي للتنمية	كانون الأول ٢٠١٨	كانون الاول ٢٠٢٠
مشروع تأهيل منظومات المياه في المنيه - الضيّه	٧,٤٢٥,٠٠٠	هبة من الحكومة الإيطالية	أيار ٢٠١٨	أيار ٢٠١٩
حصر نبع الباروك	١,٠٠٠,٠٠٠	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	تموز ٢٠١٨	تموز ٢٠١٩
تنفيذ أشغال مائية مستجدة لمشروع مياه الشرب في مصلحة مياه جبل عامل بما فيه الإشراف (المرحلة الثالثة)	٧٣,٠٠٠,٠٠٠	موازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض و البنك الإسلامي	تشرين الثاني ٢٠١٨	تشرين الثاني ٢٠٢٣
توسعة محطة المياه في الضبية	٥,١٠٠,٠٠٠	البروتوكول الايطالي وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	كانون الأول ٢٠١٨	كانون الأول ٢٠١٩
تمديد خطّ جُزمن خزان العرب الى قرية جنوبي قضاء راشيا	٦,٥٠٠,٠٠٠	سلفة خزينة قرار ٩٩ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢	كانون آب ٢٠١٨	كانون آب ٢٠١٩

نيسان ٢٠١٩	نيسان ٢٠١٨	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وموازنة مجلس الانماء والاعمار بند خطة النهوض	٥,٨٨٠,٠٠٠	تنفيذ أشغال مائية تكميلية ضمن نطاق مؤسسة مياه لبنان الجنوبي
حزيران ٢٠١٩	حزيران ٢٠١٨	صندوق أبو ظبي	٢,٤٥٠,٠٠٠	تنفيذ أشغال مائية إضافية في كفرمران في النبطية
أيار ٢٠١٩	كانون أيار ٢٠١٨	هبة من دولة الكويت	٢٤,٨٧٨,٧٣٧	مشروع تأهيل منظومات المياه في البقاع الغربي وقرى في شرقي قضاء زحلة
أيلول ٢٠١٩	أيلول ٢٠١٨	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١,٥٠٠,٠٠٠	مشروع زيادة مصادر المياه في محافظة بعلبك الهرمل
حزيران ٢٠١٩	حزيران ٢٠١٨	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١,٠٠٠,٠٠٠	مشروع اعادة تأهيل محطة معالجة المياه في الفلاوي
حزيران ٢٠١٩	حزيران ٢٠١٨	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٢,٥٠٠,٠٠٠	مشروع تأهيل وتطوير منظومات مياه الشرب في منطقة وادي الدلم - قب الياس في قضاء زحلة محافظة البقاع
كانون الأول ٢٠١٩	كانون الأول ٢٠١٨	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٣٥٠,٠٠٠	حفر وتجهيز آبار في بلدات النبي يوشع وعين التينة
تموز ٢٠١٩	تموز ٢٠١٨	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٤,٥٠٠,٠٠٠	مشاريع تطوير منظومات مياه الشرب في محافظة عكار

كانون الأول ٢٠٢٢	كانون الثاني ٢٠٢٠	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٣٧,٠٠٠,٠٠٠	مشروع توفير المياه لأغراض الشرب والري في قضاء بشري
أيار ٢٠٢٢	كانون أيار ٢٠١٨	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	٢,٧٣٦,١٤٠	مشاريع زيادة مصادر المياه في إقليم الخروب في قضاء الشوف محافظة جبل لبنان
كانون الأول ٢٠١٩	كانون الأول ٢٠١٨	الصندوق السعودي	١٥,٠٠٠,٠٠٠	استكمال مشاريع المياه في قضائي الشوف وعاليه
أيار ٢٠١٩	أيار ٢٠١٨	الصندوق الكويتي	٢,٧٦٧,٥٤٩	حفر وتجهيز بئر واستكمال شبكة مياه الشرب في شبعا



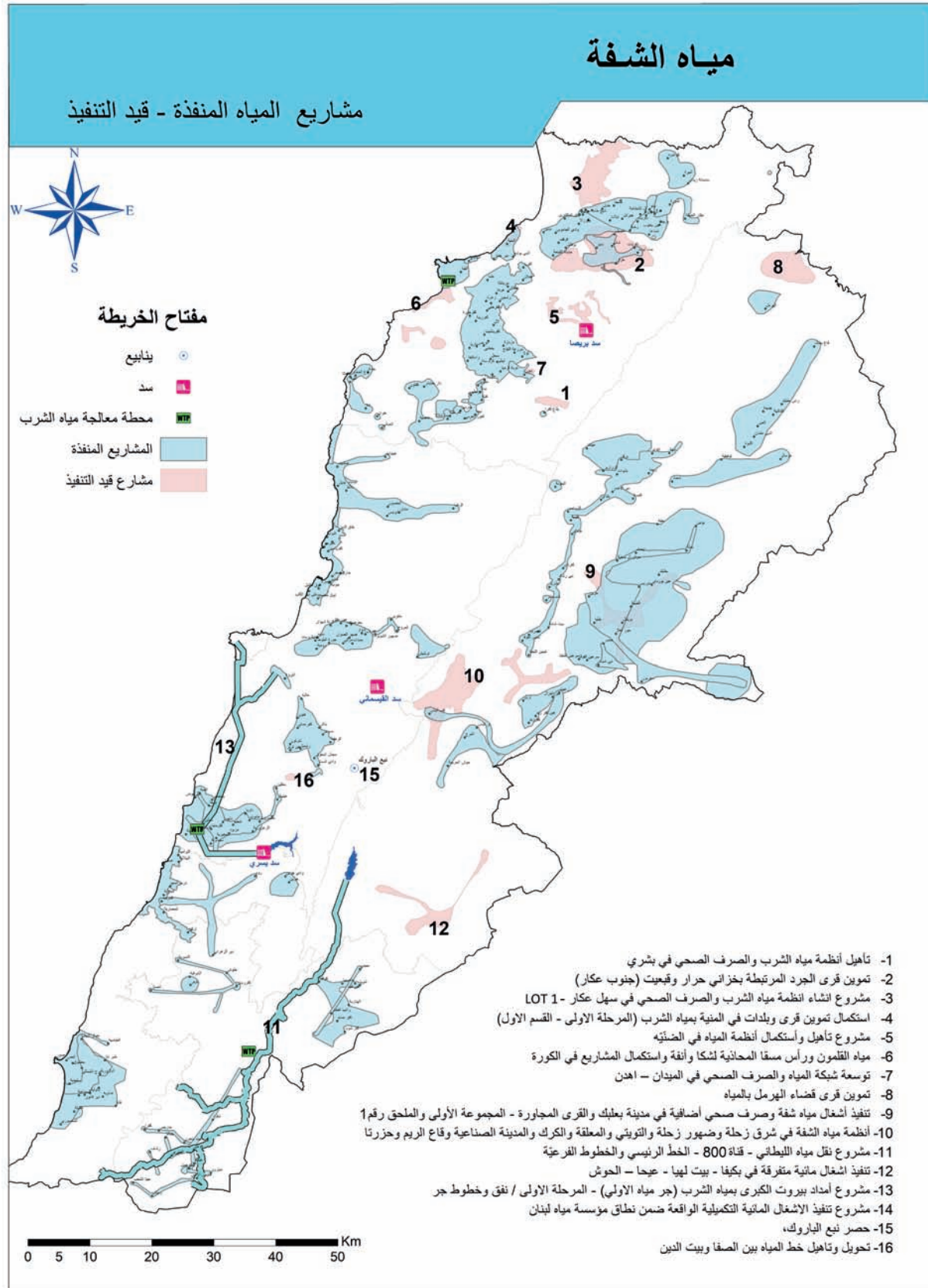
مشروع تأمين مياه لمدينة بيروت الكبرى

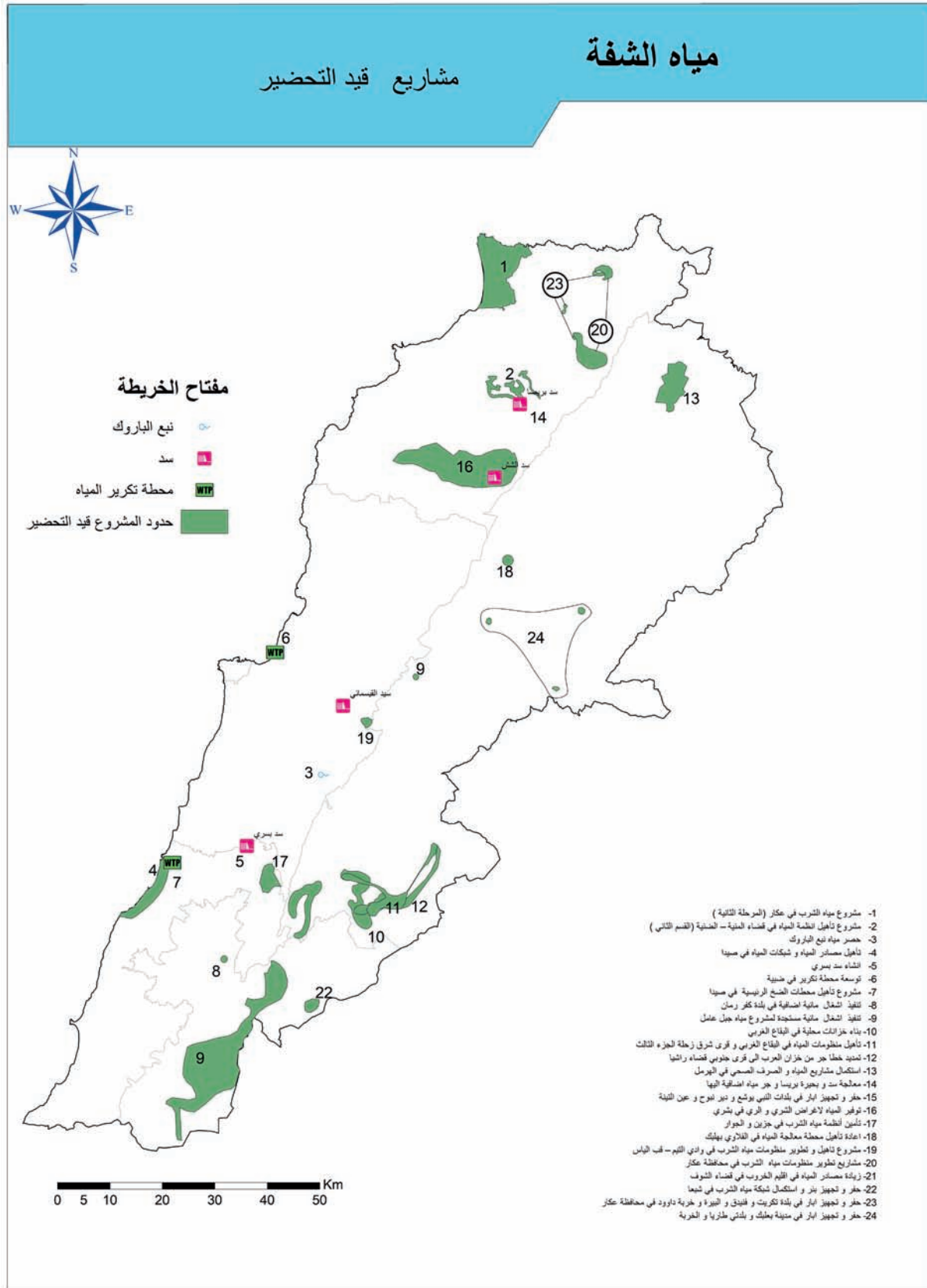


مشروع تأمين مياه لمدينة بيروت الكبرى



سد القيسماني





الصرف الصحي

نظرة عامة على القطاع

حتى بداية التسعينيات، اقتصر مستوى منشآت الصرف الصحي الموجودة على شبكات متفاوتة بين منطقة وأخرى. ففي حين أن المدن الرئيسية مزودة بشبكات غير مكتملة لمياه الصرف الصحي، إلا أنها تفتقر إلى محطات لمعالجتها. أما معظم التجمعات السكانية الصغيرة، فهي غير مزودة لا بشبكات ولا محطات. وفي الخلاصة، كانت مشكلة تلوث المياه تزداد يوماً بعد يوم (مصبات بحرية عشوائية تلوث البحر والشاطئ، جور صحية عشوائية ومجاري سطحية وسواقي تلوث طبقات المياه الجوفية...) ومهددة معها البيئة الصحية للمواطنين.

ويعود عدم كفاية خدمات الصرف الصحي في المناطق لأسباب عديدة، من أهمها: عدم كفاية الإنفاق في القطاع، أي قلة الاستثمار اللازم لتحسين واستحداث المنشآت وتطويرها وجعلها في المستوى الخدماتي والبيئي المناسبين.

عدم وجود هيكلية إدارية وتنفيذية مناسبة في القطاع لمواكبة زيادة الحاجة الماسة لخدمة الصرف الصحي، وتطبيق الأساليب الجديدة المتبعة في الإدارة وفي مجال التقنيات الحديثة للتخلص من المياه المبتذلة.

ولمواجهة هذا الواقع الصعب، عمل المجلس، ابتداءً من العام ١٩٩٢، على عدة محاور: تنفيذ أعمال التأهيل الطارئة للتجهيزات القائمة من شبكات ومحطات ضخ، ومعالجة كافة المشاكل المستجدة.

استكمال المشاريع المتوقفة قسراً وتوسعة وتأهيل الشبكات وفقاً للاحتياجات. تنفيذ برنامجي حماية الشواطئ اللبنانية ومصادر المياه من التلوث.

وبمعنى آخر، فإن الهدف من هذه السياسة هو معالجة شاملة لمشاكل المياه المبتذلة والتلوث على الأراضي اللبنانية كافة، وذلك في وقت عملت الحكومة اللبنانية، وما تزال، على إكمال وتنظيم الخدمة العامة في قطاع الصرف الصحي، وقد أقرت في هذا المجال الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (٢٠١٢) والتي تعتبر مرجعاً توجيهياً لكافة الإدارات والمؤسسات العامة المعنية.

غير أن استكمال العمل على المحور الثالث يبقى الهدف الأساس للمجلس في المرحلة المقبلة بعدما تقدمت الأعمال على المحورين الآخرين.

أما على الصعيد المؤسسي، فقد شكل صدور القانون ٢٠٠٠/٢٢١ خطوة أساسية باتجاه إعادة هيكلة وتحديث قطاعي المياه والصرف الصحي، إذ تم تحديد الأملاك العامة المائية (الجوفية والسطحية) وإسناد إدارة المياه بشكل متكامل (شقة وري وصرف صحي) إلى أربع مؤسسات عامة استثمارية مستقلة (باستثناء الري في جنوبي لبنان والبقاع الغربي الذي بقي تحت إدارة واستثمار المصلحة الوطنية لنهر الليطاني لاستثمار مياهه للري في جنوب لبنان والبقاع الغربي)، ودمجت فيها جميع مصالح المياه، وكلها تحت سلطة الوصاية العائدة لوزارة الطاقة والمياه. وفي العام ٢٠٠١، عينت مجالس الإدارة لمؤسسات المياه. وفي العام ٢٠٠٥ صدرت المراسيم التنظيمية والهيكلية الجديدة العائدة لها والعمل جارٍ على تطبيقها، وذلك للوصول إلى أهداف عدة، أهمها تأهيل وتحسين مستوى خدمة المنشآت وتوسيع نطاق تغطيتها، والمحافظة على الاستقرار الإداري للمؤسسات وتوازنها المالي.

الإنجازات المحققة خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠١٧

بلغت قيمة العقود المنفذة في قطاع الصرف الصحي لتاريخه حوالي ٧٤٥* مليون. د.أ. ونذكر فيما يلي أهمها: إعادة التأهيل العاجل لشبكات أبنية الصرف الصحي (البرنامج الوطني العاجل للإعمار- السنة الأولى (NERP١): تم من خلال هذا المشروع إصلاح وإعادة تأهيل

(* يشمل المبلغ قيمة عدد من العقود التي لم تقفل مالياً بعد، ولا يشمل كلفة الاستملاك)

طارئ لشبكات الصرف الصحي في مختلف المناطق اللبنانية، كما جرت إعادة تأهيل محطتي ضخ مياه الصرف الصحي في طرابلس- الميناء، وفي جونيه، إضافةً إلى إنشاء حوالي ١٠٠٠ كلم من شبكات وأبنية الصرف الصحي. استكمال إنشاء محطة المعالجة الأولية لمياه الصرف الصحي في الغدير: تم استكمال إنشاء وتجهيز محطة المعالجة الأولية لمياه الصرف الصحي وتأهيل المصب البحري التابع لها بكلفة حوالي ١٠ م.د.أ.، لتخدم القسم الجنوبي من قضاءي بعبداء عاليه والقسم الجنوبي الغربي لمدينة بيروت والأطراف الشمالية لقضاء الشوف. وتم وضعها في الخدمة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧.

خط تجميع مياه الصرف الصحي الرئيسي لساحل بيروت الكبرى: يهدف هذا المشروع إلى حماية الشاطئ الممتد من قضاء المتن إلى أطراف قضاء الشوف. كما يهدف إلى إلغاء كافة المصبات البحرية القائمة على طول المنطقة الساحلية المذكورة، وذلك عن طريق تجميع المياه المبتذلة وتوجيهها إلى محطتي التكرير في الدورة والغدير. يقسم الخط إلى قسمين: القسم الشمالي والقسم الجنوبي.

ويشمل القسم الشمالي المنطقة الساحلية الممتدة من الضبية إلى الدورة ومن رأس بيروت إلى الدورة بطول

حوالي ١٧ كلم ، إضافة لخمس محطات ضخ ورفع. أنجزت كافة أعمال المشروع في العام ٢٠٠٠ بكلفة حوالي ٤٨ مليون د.أ. وقد صمم ليخدم حوالي ١,٥ مليون نسمة في منطقة حوض نهر بيروت بحلول العام ٢٠١٥.

أما القسم الجنوبي من الخط، فيشمل خط الكارلتون - غدير وهو البالغة كلفته حوالي ١٥ مليون د.أ. وهو مصمم ليخدم حوالي ٧٥٠ ألف نسمة في بيروت الجنوبية الغربية، وقسم من الضاحية الجنوبية لبيروت وجزءاً من قضاء بعبداء، وخط الدامور - غدير وهو منجز بكلفة تقارب ٩,٥ مليون د.أ. بتمويل من البنك الإسلامي وهو مصمم ليخدم قسماً كبيراً من قضاء عاليه وقسماً من قضاء الشوف (ما يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة). ويشمل حوالي ٣٠ كلم من الخطوط و ٣ محطات ضخ.

إنجاز تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تأهيل البنية التحتية في بيروت بما فيها شبكة الصرف الصحي (القسمين الأول والثاني) بكلفة حوالي ٢٥ مليون د.أ. ويهدف هذا المشروع بجميع مراحلها وبشكل أساسي إلى استحداث شبكة تصريف مياه أمطار جديدة منفصلة ومستقلة عن شبكة الصرف الصحي.

انجاز المرحلة الثانية من مشروع البنية التحتية ومن ضمنها شبكة الصرف الصحي في مدينة بيروت، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة حوالي ٣٨,٥ م.د.أ. وانجاز أشغال المجموعة الأولى من المرحلة الثالثة في منطقتي الاشرفية والرميل بكلفة حوالي ١٠ م.د.أ. بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

إنجاز محطة التكرير الأولية ومصبتها البحري في صيدا بكلفة حوالي ٢١ مليون دولار أميركي، بتمويل من البنك الياباني للتعاون الدولي، وتنفيذ المرحلة الأولى من تأهيل شبكة الصرف الصحي في مدينة صيدا وضواحيها عبر تأهيل الشبكة القائمة واستحداث أخرى جديدة لتحويل المياه المبتذلة إلى محطة التكرير، وكذلك المرحلة الثانية من شبكات تجميع مياه الصرف الصحي في منطقة قضاء صيدا الساحلية بقيمة حوالي ٢٢ م.د.أ. بتمويل من البنك الياباني للتعاون الدولي، تمهيداً لوصلها بالخطوط المؤدية إلى محطة التكرير المنجزة.

تم إنجاز أشغال مشروع إنشاء محطة طرابلس لمعالجة مياه الصرف الصحي، بقيمة ٩٢ مليون يورو، وأشغال المصب البحري التابع لها بقيمة ٦ مليون يورو، وذلك بتمويل من البنك الأوروبي للتميمير. ويغطي المشروع منطقة طرابلس الساحلية والقلمون وقسماً من قضائي الكورة وزغرتا، إضافة لمناطق البداوي ودير عمار والمنية الساحلية. القسم الساحلي الشمالي من مشروع خط تجميع مياه الصرف الصحي الرئيسي لساحل طرابلس (قسم البارد - البداوي) الذي يشمل خط التجميع الرئيسي ومحطات الرفع والشبكات الرئيسية والثانوية والفرعية العائدة له بما يخدم ما يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة، وذلك عبر المنحة المقدمة من الحكومة الألمانية بقيمة ١٢ مليون يورو، وقام المانح، بالتنسيق مع المجلس، بإدارة وتنفيذ المشروع.

القسم الساحلي الجنوبي من مشروع خط تجميع مياه الصرف الصحي الرئيسي لساحل طرابلس بما يخدم مناطق وأقسام مناطق الكورة والقلمون - البحصاص ومدينة طرابلس، وبتمويل من قرض البنك الأوروبي للتميمير بقيمة حوالي ١٣,٥٠ مليون دولار أميركي والدولة اللبنانية.

المرتبطة بمحطة المعالجة في طرابلس

تنفيذ التوصيلات المنزلية المرتبطة بشبكات الصرف الصحي في منطقة الكورة (المرحلة الأولى) بقيمة حوالي ٤ م.د.أ. بتمويل محلي.

مشروع إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي الثانوية لمنطقة صور الساحلية بقيمة حوالي ٤٠ مليون د.أ. مؤمنة من البنك الأوروبي للتميمير. المشروع مصمم لخدمة حوالي ٣٠٠ ألف نسمة.. كما تم تنفيذ أشغال القسم الأول من مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي الرئيسية والثانوية في ساحل قضاء صور المرتبطة بمحطة تكرير المياه المبتذلة بقيمة حوالي ٣١ مليون د.أ. بتمويل من البنك الأوروبي للتميمير والدولة اللبنانية.

إنجاز الأعمال الملحوظة في إطار اتفاقية البروتوكول الفرنسي اللبناني لمعالجة المياه المبتذلة، بقيمة حوالي ٥٦ مليون يورو، عبر إنشاء محطات تكرير المياه المبتذلة والمصبات البحرية (لزوم المحطات الساحلية) في المناطق التالية: ساحل الشوف (رأس النبي يونس)، النبطية (الشرقية)، شكاء، البترون (المصب البحري قيد التنفيذ)، وجبيل. المحطة الأولى مصممة لتخدم عدد كبير من قرى وبلدات إقليم الخروب الساحلية، والثانية تخدم مدينة النبطية وعدد من القرى والبلدات المجاورة، والثالثة والرابعة تخدمان المدن والقرى الساحلية في قضاء البترون، والخامسة تخدم المنطقة الساحلية في قضاء جبيل.

المرتبطة بمحطة المعالجة القائمة

مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ / الرفع في بلدات وقرى منطقة ساحل الشوف المرتبطة بمحطة التكرير الموجودة في منطقة راس النبي يونس، بقيمة حوالي ١٩ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي والدولة اللبنانية.

مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ/الرفع في بلدات وقرى منطقة شكا الساحلية المرتبطة بمحطة المعالجة في شكا، بقيمة حوالي ١٨ م.د.أ. ممولة من الوكالة الفرنسية للتنمية والدولة اللبنانية. ويجري العمل حالياً على وضع محطة المعالجة في شكا في الخدمة.

انجاز أشغال إنشاء شبكات الصرف الصحي في مناطق اتحاد بلديات السويجاني في الشوف بقيمة حوالي ٥,٧٥ م.د.أ. ممولة محلياً.

إنشاء محطة تكرير المياه المبتدلة في بعلبك (إيعات) بكلفة حوالي ٦,٣٥ م.د.أ. ممولة من البنك الدولي للتعمير وهي مصممة لتخدم مدينة بعلبك وعدد من القرى والبلدات المجاورة.

انجاز مشروع إنشاء مجاري صحية وخطوط توزيع مياه شرب إضافية في الخضر والخريبة والنبي شيت ومدينة بعلبك بقيمة ٥,٣ م.د.أ. بتمويل من البنك الدولي.

تنفيذ مشروع نموذجي لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة بشري في الشمال، باعتماد تقنية التكرير بنباتات القصب (Bamboo a Filtre) بكلفة حوالي ٧٠٠ ألف د.أ. بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية.

صيانة وتطوير شبكات أقية الصرف الصحي ومياه الأمطار في المدن الرئيسية: بتكليف من مجلس الوزراء، بوشر بتنفيذ الأشغال في عام ١٩٩٧ وشملت الصيانة الدورية وإصلاح شبكات أقية الصرف الصحي ومياه الأمطار الموجودة في المدن الرئيسية، كما هدفت الأشغال إلى الحد من الفيض ومنع حصول مشاكل ناجمة عن الأعطال في الشبكات الحالية. شملت الأشغال تنظيف شبكات أقية صرف مياه الأمطار والصرف الصحي الحالية، بالإضافة إلى تركيب الأنابيب واللوازم الضرورية لتحسين فعالية هذه الشبكات. غطى هذا المشروع منطقة بيروت الكبرى بضاحيتها الشمالية والجنوبية وطرابلس وزحلة وجونية وصيدا وصور والنبطية بما في ذلك ضواحي هذه المدن. تم تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات.

تقدّم العمل في المشاريع الجارية

برنامج حماية الشاطئ من التلوث:

وقّع لبنان عدة اتفاقيات لحماية مياه البحر المتوسط من التلوث وأهمها اتفاقية برشلونة. شددت هذه الاتفاقيات على ضرورة معالجة مياه الصرف الصحي قبل تصريفها في البحر وذلك في المدن والبلدات التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة. جرى التحضير لتنفيذ العديد من منظومات تجميع ومعالجة المياه المبتدلة في المناطق الساحلية من لبنان وفقاً لهذا البرنامج. وتم حتى الآن تنفيذ أشغال محطات التكرير وشبكات التجميع العائدة لها المذكورة آنفاً، ويتم حالياً العمل على:

تنفيذ خطوط صرف صحي رئيسية وشبكات مجاري في عدد من المناطق الجبلية في قضائي عاليه وبعيدا الواقعة ضمن الحوض المائي لمحطة المعالجة في الغدير، وذلك بقيمة حوالي ٣٠ م.د.أ. ممولة من الحكومة الألمانية والدولة اللبنانية. وتبلغ نسبة الانجاز حوالي ٨٠٪.

مشروع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الساحلية الشمالية من بيروت الكبرى والذي يخدم حوالي ١,٣ مليون نسمة: يجري تنفيذ القسم المتعلق بخطوط صرف صحي رئيسية وشبكات مجاري في عدد من المناطق الساحلية في قضاء المتن الواقعة ضمن حوض نهر بيروت المائي (الدورة)، وذلك بقيمة حوالي ٢٩,٥٠ م.د.أ. ممولة من البنك الأوروبي للتميمير. وتبلغ نسبة الانجاز حوالي ٩٠٪.

اطلق المجلس مشروع استكمال شبكات الصرف الصحي (المرحلة الثانية) المرتبطة بمحطة المعالجة القائمة في منطقة راس النبي يونس في ساحل قضاء الشوف وهي مكتملة لتلك المنفذة في المرحلة السابقة. وبلغت قيمة الأشغال حوالي ١٠ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي والدولة اللبنانية، وبلغت نسبة الانجاز حوالي ٥٪.

كما اطلق المجلس مشروع شبكات الصرف الصحي في منطقة الكرمان في صيدا والمرتبطة بمحطة المعالجة الاولى القائمة قرب مدينة صيدا، وذلك بتمويل من الصندوق الكويتي حيث تبلغ قيمة الأشغال حوالي ٧ م.د.أ. ونسبة الانجاز حوالي ٨٪.

. استكمال تنفيذ المجموعة الثانية من شبكات الصرف الصحي الرئيسية والثانوية المرتبطة بمحطة التكرير في ساحل قضاء صور بقيمة حوالي ٢٦ م.د.أ. بتمويل من الدولة اللبنانية. وبلغت نسبة الانجاز حوالي ٨٥٪،

تنفيذ أشغال المصب البحري المرتبط بمحطة تكرير المياه المبتدلة لمنطقة صور الساحلية بقيمة حوالي ١٢ م.د.أ. وتمويل من البنك الأوروبي للتميمير. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٨٥٪.

وينفذ المجلس، من جهة أخرى، مشروع مياه الشرب وشبكات مياه الصرف الصحي في منطقة جبيل الساحلية بتمويل من الدولة الإيطالية بقيمة ٣٨ مليون يورو، منها حوالي ١٩ م. يورو للصرف الصحي الذي يغطي المنطقة الساحلية الممتدة من عمشيت شمالاً حتى الفيدار جنوباً. وبلغت نسبة الانجاز لتاريخه حوالي ٤٥٪.

II. برنامج حماية مصادر المياه من التلوث:

تمّ في عام ١٩٩٤ إعداد دراسة لتحديث المخطط التوجيهي لقطاع الصرف الصحي، والذي أعد خلال عام ١٩٨٢. حددت هذه الدراسة الأحواض المائية والمناطق ذات الأولوية لإنشاء محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي بغية حماية مصادر المياه من التلوث. وانطلاقاً من هذه الدراسة، وضعت وزارة الطاقة والمياه خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ استراتيجية لقطاع الصرف الصحي تبنيتها لاحقاً الحكومة اللبنانية.

ومنذ التسعينات، ولتحقيق الحماية لهذه الاحواض، تمّ تأمين التمويل اللازم لإنشاء شبكات خطوط تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في المدن الداخلية الرئيسية (زحلة، وبعلبك، والتبطينة، وغيرها)، وكذلك في المدن القريبة من مصادر المياه والينابيع (اللبوة، وبحيرة القرعون، وعنجر، تمنين، والهرمل، ومشمش، وبشري، وبخعون، وشبعا، وجباع، وحاصبيا، وشقرا، وحراجل، وجعيتا وقرطبا).

وقد اكتمل إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في بعلبك صيف عام ٢٠٠٠ بتمويل من البنك الدولي، كما تم انجاز أشغال مشروع تجميع وتكرير الصرف الصحي في مناطق جب جنين وصغيين والقرى المجاورة في البقاع بكلفة حوالي ٣٩ مليون د.أ. بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية، وكذلك مشروع انشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في زحلة والخطوط التابعة لها بكلفة ٢٩ مليون د.أ. وبتمويل من البروتوكول المالي اللبناني-الإيطالي والتي وضعت في الخدمة في صيف العام ٢٠١٧.

في منطقة جبل لبنان، يجري تنفيذ مشروع انشاء محطة تكرير المياه المبتدلة لمناطق الخنشارة والقرى المجاورة (الخنشارة، بسكنتا، مرجبا، غابة بولونيا، المروج، زهور الشوير وغيرها) بقيمة حوالي ١١ م.د.أ. بتمويل من صندوق ابو ظبي للتنمية، وكذلك استكمال اعمال تأهيل ٣ محطات صرف صحي في منطقة السويجاني في قضاء الشوف (جديدة الشوف، عينال وغريفة) والتشغيل والصيانة لمدة سنة بتمويل محلي بقيمة حوالي ٢,١٠ م.د.أ. كما جرى تنفيذ شبكة الصرف الصحي ومحطة المعالجة لمنطقة كفرقطرة في الشوف بقيمة حوالي ٢,٢٠ م.د.أ. ووضعها بالخدمة.

اما في منطقة جنوب لبنان، انجز المجلس مشروع إنشاء ٣ محطات معالجة وشبكات الصرف الصحي العائدة لها في يحمر وكفرصير وزوطر بقيمة حوالي ١٥,٢٠ م.د.أ. بتمويل من المجموعة الأوروبية، كما انجز مشروعاً نموذجياً في بشري في شمال لبنان تمثل بإنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي يعتمد تقنية الـ«Roseaux à Filtre» بكلفة حوالي ٦٢٥ الف د.أ. ممولة الدولة الفرنسية.

ومن جهة أخرى، يجري العمل على انجاز مشروع إنشاء محطتي التكرير وشبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ للبلدات في مناطق الباروك - الفريديس، عين زحلتا - نبع الصفا - العزونية - عين دارة، في قضاء اشوف بقيمة حوالي ٢١ م.د.أ.، وكذلك محطة المعالجة في منطقة بشري بقيمة حوالي ٥ م.د.أ. والممولة من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحلياً (نسبة الانجاز في الشوف ٩٠٪ وفي بشري ٥٠٪)، ومشروع انشاء شبكات صرف صحي في قرى اتحاد بلديات الشوف - السويجاني بتمويل محلي بقيمة حوالي ١٤,٤٠ م.د.أ. حيث بلغت نسبة الانجاز حوالي ٩٥٪. هذا واطلق المجلس مشروع تنفيذ شبكات الصرف الصحي في منطقة الشوف الاعلى بقيمة حوالي ٧,٢٥ م.د.أ. ممولة محلياً حيث بلغت نسبة الانجاز حوالي ٥٠٪، كما اطلق مشروع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة مرجعيون - الخيام بتمويل من الصندوق الكويتي والدولة اللبنانية حيث تبلغ قيمة الاشغال حوالي ٤٨ م.د.أ. ونسبة الانجاز حوالي ١٠٪.

ابرز العقود التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

تشغيل وصيانة مشروع خط التجميع الساحلي الرئيسي الممتد من نهر البارد الى محطة معالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس بقيمة حوالي ٥٠٨ الف د.أ. ممولة محلياً
ملحق للعقد العائد لانشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لبلدات وقرى منطقة شكا الساحلية بقيمة حوالي ١,٢٤٨ م.د.أ. ممولة محلياً

تنفيذ مشروع انشاء مصب طوارئ بحري لمياه الصرف الصحي في ساحل كسروان بقيمة حوالي ١,٥٦٣ م.د.أ. ممولة محلياً

ملحق للعقد العائد لإنشاء شبكات الصرف الصحي في مدن وبلدات وقرى المنطقة الشمالية من بيروت الكبرى الساحلية بقيمة حوالي ٥,٣٨٠ م.د.أ. ممولة من البنك الاوروبي للتمير والدولة اللبنانية

ملحق للعقد العائد لإنشاء شبكات الصرف الصحي ضمن نطاق حوض نهر الغدير جنوبي مدينة بيروت بقيمة حوالي ٧,٧٣ م.د.أ. ممولة من الوكالة الالمانية والدولة اللبنانية

استكمال تنفيذ شبكات الصرف الصحي (القسم الثاني) في اطار منظومة الصرف الصحي في منطقة الشوف الساحلية بقيمة حوالي ١٠,١٢ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي والدولة اللبنانية

انشاء شبكات الصرف الصحي في قرى اتحاد بلدات الشوف - السويجاني بقيمة حوالي ٢,٤٩ م.د.أ. ممولة محلياً
استكمال اشغال محطات معالجة مياه الصرف الصحي لقرى اتحاد بلدات الشوف - السويجاني بقيمة حوالي ٤٤٢

الف د.أ. ممولة محلياً.
 تاهيل خطوط الصرف الصحي الرئيسية في مناطق عبرا، المجيدل، المعمارية المؤدية لمحطة المعالجة في منطقة صيدا الساحلية بقيمة حوالي ١٢,٣٠ م.د.أ. ممولة من الصندوق الكويتي ملحق للعقد العائد لإنشاء شبكات الصرف الصحي في منطقة صور الساحلية بقيمة حوالي ٥,١٤ م.د.أ. ممولة من البنك الاوروبي للتمير والدولة اللبنانية
 استكمال تنفيذ شبكات الصرف الصحي (القسم الثاني) في اطار منظومة الصرف الصحي في منطقة صور الساحلية بقيمة حوالي ٢,٧٨ م.د.أ. ممولة محلياً
 استكمال تنفيذ أشغال محطة معالجة مياه الصرف الصحي في منظومة تبينين / بنت جيل بقيمة حوالي ٢,٩٢ م.د.أ. ممولة من الصندوق الكويتي
 انشاء شبكات الصرف الصحي ومحطة المعالجة التابعة لمنظومة مرجعيون - الخيام بقيمة حوالي ٤٨,٥ م.د.أ. ممولة من الصندوق الكويتي والدولة اللبنانية
 ملحق للعقد العائد لإنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطة المعالجة العائدة لمنظومة زحلة بقيمة حوالي ٢,٨١ م.د.أ. ممولة من الدولة الايطالية والدولة اللبنانية
 انشاء شبكات الصرف الصحي ومحطة المعالجة التابعة لمنظومة تمنين ١ في الحوض الاعلى لنهر الليطاني في قضاء بعلبك بقيمة حوالي ٢٩,٥٠ م.د.أ. ممولة من الصندوق العربي والدولة اللبنانية

ابرز المشاريع قيد التحضير (أفق ٢٠١٨-٢٠٢٠)

برنامج حماية الشاطئ من التلوث:

أنجزت وزارة الطاقة والمياه سابقاً دراسة كاملة لقضاء عكار حيث تم اقتراح مخطط توجيهي عام لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي، من بينها مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطة معالجة المياه على شاطئ العبدية. وتنفيذاً لهذا المخطط، فقد استحصل مجلس الإنماء والإعمار على قرض من الصندوق العربي لتنفيذ هذا المشروع والعمل جار على إطلاق المناقصات.
 كما حصل المجلس على التمويل اللازم بقيمة ٧٠ م. يورو لإنشاء محطتي معالجة مياه الصرف الصحي في ساحل قضاء كسروان من البنك الأوروبي للتمير، و ٧٠ م. يورو أخرى من الوكالة الفرنسية للتنمية لتنفيذ الشبكات العائدة والعمل جار لتحديث الدراسات واعداد ملفات تلزيم اشغال المشروع.
 كذلك، يحضر المجلس لإطلاق مشروع معالجة مياه الصرف الصحي في الكرتينا والدورة (شمال بيروت)، والشبكات العائدة لها بعد أن تأمين التمويل عبر البنك الأوروبي للتمير بقيمة ٦٠ مليون يورو. وقد يجري تنفيذ شبكات الصرف الصحي لهذا المشروع.
 كما يجري الاعداد لتنفيذ دراسة تطوير محطة المعالجة الأولية للمياه في الغدير (جنوب بيروت). وقد تمكن المجلس من تأمين التمويل اللازم لتغطية أكلاف المرحلة الأولى لهذه الأشغال التي تشمل استكمال شبكات الصرف الصحي وتطوير محطة التكرير، وذلك بقيمة ١٧٣ م.د.أ. عبر مفاوضات مع البنك الأوروبي للتمير والبنك الاسلامي للتنمية.
 ومن جهة أخرى، حصل المجلس على تمويل إضافي بقيمة حوالي ١٠٠ م.د.أ. لاستكمال تنفيذ مشاريع مياه وصرف الصحي في عدد من المناطق اللبنانية الساحلية والداخلية ومنها منطقة عكار الساحلية حيث تقدر قيمة المشروع وتجميع وتكرير المياه المبتدلة في هذه المنطقة بحوالي ٤٠ مليون د.أ. ويتم حالياً الإعداد لإطلاق أولى المناقصات العائدة له، وكذلك يتم استكمال تنفيذ شبكات الصرف الصحي منطقة ساحل الشوف المرتبطة بمحطة التكرير في منطقة راس النبي يونس.
 كما وقّع المجلس مع الصندوق الكويتي على قرض بقيمة حوالي ٦٥ م.د.أ. لتمويل تنفيذ منظومة الصرف في قضاء صيدا لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الساحلية الممتدة من الزهراني الى نهر القاسمية حيث يجري الاعداد لمناقصة الاشغال.
 كما حصل المجلس على هبة من الصندوق الكويتي منها ٥ م.د.أ. لاستكمال شبكات الصرف الصحي في منطقة الميناء في طرابلس عبر ربطها بالخط الساحلي المؤدي لمحطة التكرير الموجودة. كما يعمل المجلس على تأمين التمويل المطلوب لتطوير محطة معالجة مياه الصرف الصحي الموجودة في منطقة صيدا.

برنامج حماية مصادر المياه من التلوث:

حددت وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار حوالي ٢٠ مشروعاً لمياه الصرف الصحي لحماية مصادر المياه (الينابيع، الأنهار، والبحيرات، وغيرها) في المناطق الداخلية من لبنان. وقد أنجزت الدراسات التفصيلية للعديد من هذه المشاريع التي يدخل معظمها ضمن إطار اتفاقيات التمويل الجارية (البروتوكول المالي اللبناني- الإيطالي، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء والاقتصاد والاجتماعي...). وهناك اهتمام خاص بمناطق البقاع

الغربي وبحيرة القرعون ونهر الليطاني، حيث تفرض درجة تلوث المياه تدخلاً عاجلاً لتنفيذ خطوط تجميع مياه الصرف الصحي ومرافق معالجتها.

هذا وكان قد حصل المجلس على تمويل لتنفيذ مشروع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في الحوض الأعلى لنهر الليطاني وذلك عبر اتفاقية قرض بقيمة حوالي ٨٥ م.د.أ. مع الصندوق العربي للإنماء والاقتصاد والاجتماعي لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي في عدد من المناطق اللبنانية، وكذلك الأمر بالنسبة لمناطق شبعاً وجوارها وبشري والصفاء والباروك التي أطلقت الأشغال العائدة لها. وحصل المجلس على قرض إضافي بقيمة حوالي ١٠٠ م.د.أ. لسد الفجوة التمويلية واستكمال تنفيذ هذه المشاريع. وقد بدأ تنفيذ عدد من هذه المشاريع كما ذكرنا آنفاً كما يجري التحضير لتنفيذ ما تبقى منها.

كما حصل المجلس على قرض بقيمة ٢٧ مليون يورو مع الوكالة الألمانية KfW لتنفيذ مشروع حماية نبع جعيتا من التلوث البالغة كلفته حوالي ٣٨ م.د.أ.، ويتم حالياً إنجاز الدراسات اللازمة. ويقسم المشروع إلى ٣ مراحل تهدف إلى تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي الصادرة عن القرى والبلدات التي تقع في الحوض المائي الذي يشمل داريا والقليعات وبقعاتا وبقاعتوتا وكفرذبيان وجوارها في قضاء كسروان.

وأطلق المجلس مناقصة مشروع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في منطقتي مشمش - عكار وحراجل - كسروان بكلفة حوالي ٥٥ م.د.أ. بتمويل من البروتوكول الايطالي، كما أطلق مناقصة اشغال مشروع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في عدد من مناطق البقاع الاوسط (عنجر - مجدل عنجر - الصويري - بر الياس - قب الياس - المرج...) بتمويل من البروتوكول الايطالي.

وحصل المجلس على قرض بقيمة حوالي ٤٦ م.د.أ. من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لتنفيذ منظومة تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في عدد من البلدات المجاورة في قضاء مرجعيون وبنيت جبيل في محافظة النبطية وقد اطلق تنفيذ الاشغال التابعة لها، اضافة لهبة جديدة من الاتحاد الاوروبي بقيمة ١٥ مليون يورو لاستكمال شبكات الصرف الصحي في الكورة (خط وادي هاب / ظهر العين - البحصاص وخط وادي النخلة ابو حلقة / بترومين - راس مسقا) وطرابلس (وصلة القلمون - البحصاص) وربطها بالمحطة القائمة في طرابلس حيث العمل جار لاطلاق مناقصة الاشغال، وكذلك الامر بالنسبة لشبكات الصرف الصحي في ابلح والفرزل في قضاء زحلة.

جدول بأبرز العقود في قطاع الصرف الصحي التي جرى توقيعها خلال العام ٢٠١٧

اسم المشروع	قيمة العقد (مليون د.أ.)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
- تشغيل وصيانة مشروع خط التجميع الساحلي الرئيسي الممتد من نهر البارد الى محطة معالجة مياه الصرف الصحي في طرابلس بقيمة حوالي ٥٠٨ الف د.أ.	٠,٥٠٨	محلي	آب ٢٠١٧	تشرين الثاني ٢٠١٩
- ملحق للعقد العائد لإنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات الضخ لبلدات وقرى منطقة شكا الساحلية	١,٢٤٨	محلي	ايار ٢٠١٧	ايار ٢٠١٨
- تنفيذ مشروع انشاء مصب طوارئ بحري لمياه الصرف الصحي في ساحل كسروان	١,٥٦٣	محلي	كانون الاول ٢٠١٧	تشرين الثاني ٢٠١٩
- ملحق للعقد العائد لإنشاء شبكات الصرف الصحي في مدن وبلدات وقرى المنطقة الشمالية من بيروت الكبرى الساحلية	٥,٣٨	البنك الاوروبي للتثمين والدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٧	نيسان ٢٠١٨

٢٠١٩ نيسان	٢٠١٧ نيسان	من الوكالة الالمانية والدولة اللبنانية	٧,٧٣	م - ملحق للعقد العائد لإنشاء شبكات الصرف الصحي ضمن نطاق حوض نهر الغدير جنوبي مدينة بيروت
٢٠١٩ آب	٢٠١٧ آب	الصندوق العربي والدولة اللبنانية	١٠,١٢	- استكمال تنفيذ شبكات الصرف الصحي (القسم الثاني) في اطار منظومة الصرف الصحي في منطقة الشوف الساحلية
٢٠١٩ شباط	٢٠١٧ حزيران	الصندوق الكويتي	١٢,٣٠	- تاهيل خطوط الصرف الصحي الرئيسية في مناطق عبرا، المجيدل، المعمارية المؤدية لمحطة المعالجة في منطقة صيدا الساحلية
٢٠١٩ نيسان	٢٠١٧ ايار	الصندوق الكويتي والدولة اللبنانية	٤٨,٥٠	- انشاء شبكات الصرف الصحي ومحطة المعالجة التابعة لمنظومة مرجعيون - الخيام
٢٠١٧ تشرين الاول	٢٠١٧ ايار	البنك الاوروبي للتثمين والدولة اللبنانية	٥,١٤	- ملحق للعقد العائد لإنشاء شبكات الصرف الصحي في منطقة صور الساحلية
٢٠١٩ آب	٢٠١٧ ايلول	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والدولة اللبنانية.	١٨	تصميم وانشاء محطة المعالجة في تمين التحتا ضمن نطاق منظومة الصرف الصحي في الحوض الاعلى لنهر الليطاني
٢٠١٩ آب	٢٠١٧ ايلول	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والدولة اللبنانية.	١١,٤٤	تنفيذ خطوط وشبكات الصرف الصحي في منظومة تمين ١ ضمن نطاق منظومة الصرف الصحي في الحوض الاعلى لنهر الليطاني

جدول بأبرز المشاريع قيد التحضير في قطاع الصرف الصحي في أفق (٢٠٢٠-٢٠١٨)

اسم المشروع	قيمة التقديرية (مليون د.أ.)	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
برنامج حماية الشواطئ من التلوث				
إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في ساحل عكار والمصب البحري	٦٢	الصندوق العربي + محلي	ايلول ٢٠١٨	تموز ٢٠٢٢
إنشاء شبكات التجميع ومحطتي التكرير في ساحل كسروان	١٧٥	البنك الأوروبي للتثمين + الوكالة الفرنسية للتنمية + الاتحاد الأوروبي + NIF	حزيران ٢٠١٩	كانون أول ٢٠٢٢

كانون الأول ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠١٨	البنك الأوروبي للتمثيل	١٦,٢٥	إنشاء القسم الثاني من شبكات التجميع ومحطة التكرير الأولية في حوض نهر بيروت
كانون أول ٢٠٢٣	كانون أول ٢٠١٩	البنك الأوروبي للتمثيل	٨٦	استكمال تنفيذ شبكات الصرف الصحي التابعة لمحطة الغدير جنوبي بيروت
كانون أول ٢٠٢٣	شباط ٢٠٢٠	البنك الاسلامي للتنمية	٨٥	توسعة وتطوير محطة الصرف الصحي في الغدير جنوبي بيروت
كانون أول ٢٠٢٢	كانون أول ٢٠١٨	الصندوق الكويتي	٦٧	إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في منطقة الصرفند وجوارها بما فيه المصب البحري
كانون اول ٢٠٢١	ايار ٢٠١٩	محلي	١٣	استكمال تنفيذ شبكات الصرف الصحي في منطقة ساحل صور - المرحلة الثالثة
برنامج حماية مصادر المياه من التلوث				
كانون الأول ٢٠٢١	ايلول ٢٠١٨	البروتوكول الايطالي	٣١	إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في مشمش في عكار
كانون الأول ٢٠٢٣	كانون الأول ٢٠٢٠	البروتوكول الايطالي	١٩	إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في بخعون في الضنية
كانون الأول ٢٠٢١	ايلول ٢٠١٨	البروتوكول الايطالي	٢٤	إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في حراجل في كسروان
حزيران ٢٠٢١	كانون الاول ٢٠١٨	KFW الوكالة الألمانية + محلي	٣٨	إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في جعيتا في كسروان (القسم ١ و ٢ و ٣)
اذار ٢٠٢٢	كانون الثاني ٢٠١٩	الصندوق الكويتي + محلي	٦٤	تنفيذ منظومتي المناصف وجسر القاضي في قضاء الشوف
كانون الأول ٢٠٢٢	كانون الأول ٢٠١٩	البروتوكول الايطالي	١١	إنشاء محطة التكرير وشبكات الصرف الصحي لبننت جبيل وجوارها
كانون الأول ٢٠٢٢	كانون الأول ٢٠١٩	البروتوكول الايطالي	٨	محطة التكرير وشبكات الصرف الصحي لحاصبيا وجوارها
		الصندوق العربي + محلي	٣٠	محطة التكرير وشبكات الصرف الصحي لمنطقة العرقوب
		البروتوكول الايطالي	٧	تنفيذ شبكات الصرف الصحي لجباع وجوارها في النبطية

كانون الأول ٢٠٢٣	تموز ٢٠٢٠	البروتوكول الايطالي	٢٠	إنشاء شبكات التجميع ومحطة التكرير في الهرمل والجوار
		محلي	١٥	إنشاء محطة تكرير وشبكات المياه المبتذلة في اللبوة وجوارها
		البروتوكول الايطالي	٢٦	إنشاء محطة تكرير مشروع وشبكات المياه المبتذلة في منظومة عنجر- مجدل عنجر - المرحلة الاولى
		البنك الدولي	٢٦	إنشاء محطة تكرير مشروع وشبكات المياه المبتذلة في منظومة عنجر- مجدل عنجر - المرحلة الثانية
تموز ٢٠٢٠	تموز ٢٠١٩	الاتحاد الاوروبي	٥	تنفيذ شبكات المياه المبتذلة المرتبطة بمحطتي التكرير في ابلح والفرزل



تجهيزات صرف صحي - صور



تجهيزات صرف صحي - صور



محطة معالجة صرف صحي - الباروك



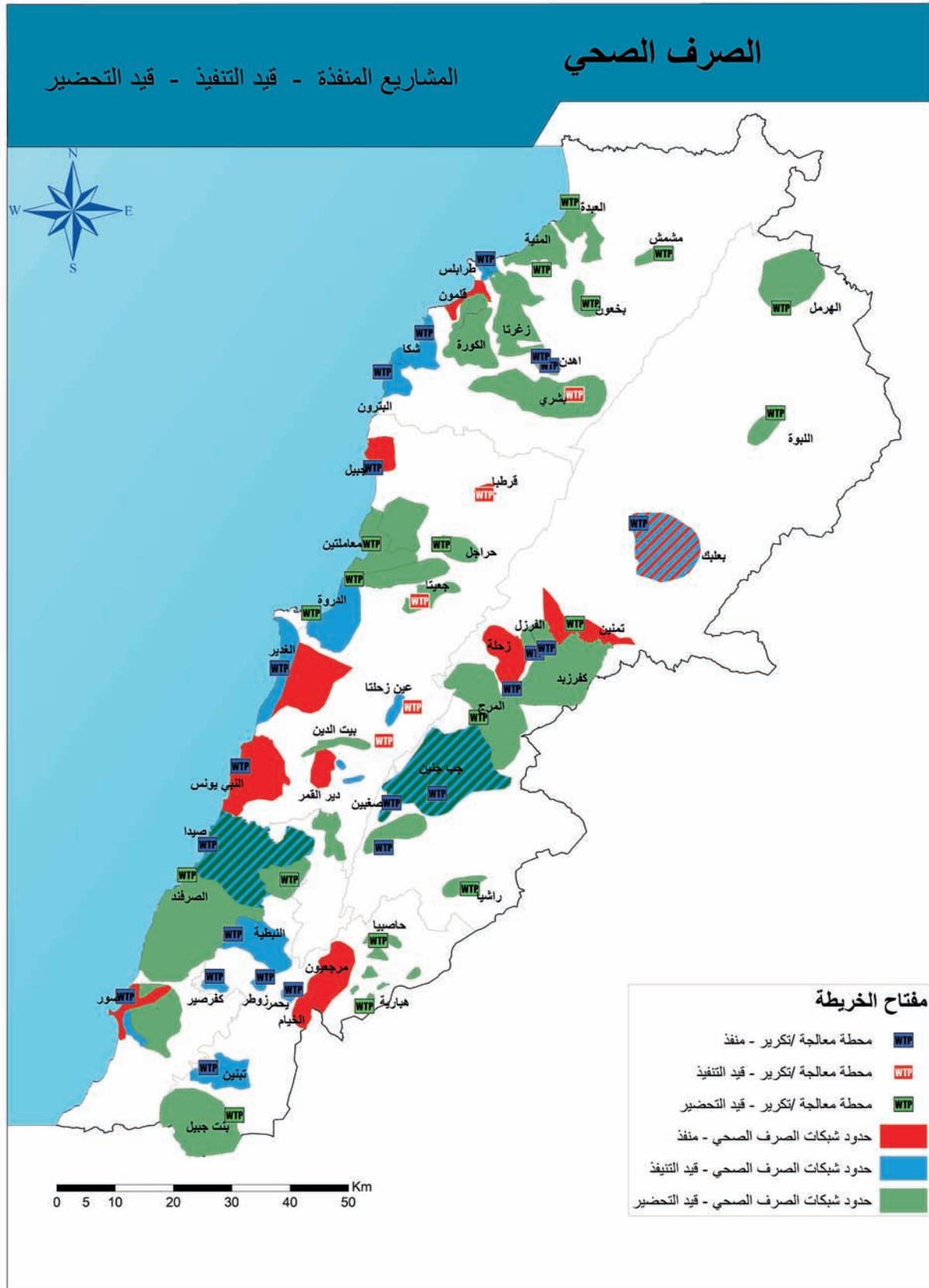
تجهيزات صرف صحي - صور



خط التجميع الساحلي الرئيسي لمعالجة مياه الصرف الصحي - طرابلس



خط التجميع الساحلي الرئيسي لمعالجة مياه الصرف الصحي - طرابلس



النفائات المنزلية الصلبة

نظرة عامة على قطاع النفائات المنزلية الصلبة

النفائات هي عموماً عبارة واسعة تنسب لمادة مستهلكة أو ناتجة عن نشاط أو عملية ما والتي بسبب خصائصها الفيزيائية و/أو الكيميائية والبيولوجية، تصبح عديمة الفائدة ولهذا يتم اهلاكها ويعتزم التخلص منها أو يطلب التخلص منها. إن التشريعات الحالية في هذا المجال وممارسات الادارة وغالبية مشاريع وعقود مجلس الإنماء والاعمار تعالج النفائات الصلبة المنزلية (MSW). وقد نصت القوانين والقرارات المرعية الأجراء على ان الأصناف الاخرى من النفائات يجب معالجتها من قبل الجهات الخاصة التي تتولد عنها مثل هذه النفائات، وذلك تحت توجيه ومراقبة شاملة من الوزارات المعنية. وهذه تخضع الى مبدأ «الملوث يدفع».

الوضع الحالي: تسعى الجهات المعنية الى تعميم خطة شاملة لإدارة النفائات المنزلية الصلبة في لبنان، تتسجم مع الوضع الاجتماعي والسياسي وترجم التوقعات المنشودة منها لتتكامل مع مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وتخفف من التدهور البيئي.

صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠١٠/٣/٣٠، والذي قضى بتكليف لجنة برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء السادة: وزير المهجرين، وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وزير الداخلية والبلديات، وزير البيئة، وزير الطاقة والمياه، ورئيس مجلس الإنماء والأعمار، للعمل على اقتراح خطة تتعلق بإدارة النفائات الصلبة في المناطق اللبنانية كافة، على ان تشمل مختلف جوانب هذا الموضوع لاسيما منها:

- التقنيات والوسائل الواجب اعتمادها لتنفيذ هذه الخطة
- المواقع المقترحة لها
- كيفية تأمين التمويل اللازم لها
- المرجعية التي تتولى هذه الخطة

كما تقوم اللجنة باقتراح التدابير والاجراءات الواجب اتخاذها بشأن وضع مطمر الناعمة المؤقت.

وبتاريخ ٢٠١٠/٩/١ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥ بالموافقة على اقتراحات اللجنة الوزارية والتي تضمنت ما يلي:

١. اعتماد التفكك الحراري وتحويل النفائات الى طاقة في المدن الكبرى
٢. اعتماد خطة ٢٠٠٦ في باقي المناطق اللبنانية على ان تتم ايضاً دراسة امكانية اعتماد التفكك الحراري فيها
٣. اشراك القطاع الخاص وتسهيل مهامه بإدارة النفائات الصلبة على ان تتم عملية اشراكه من خلال Turn Key (من الجمع الى المعالجة النهائية) ام من خلال ٢ Different Options:
- أ- جمع ،
- ب- معالجة
٤. تكليف وزارة البيئة ومجلس الانماء والاعمار دمج الخطتين المقترحتين من كل منهما بما يتجانس مع ما اتفق عليه اعلاه
٥. تكليف وزارة الطاقة والمياه باقتراح نص تشريعي يؤمن حق القطاع الخاص بانتاج وبيع الطاقة المنتجة من تفكك النفائات
٦. تحفيز البلديات التي سوف تستقبل مختلف انشاءات ادارة النفائات من معامل التفكك الحراري، محطات الترحيل، محطات التسيب والمطامر
٧. تكليف مجلس الانماء والاعمار وبالتنسيق مع وزارة البيئة بالتعاقد مع استشاري عالمي للقيام:
 - اختيار الحل والآلية الامثل الملائمة للواقع اللبناني (من روية الخطة)
 - وضع دفاتر الشروط الفنية للتصنيف الاولي لشركات التفكك الحراري
 - Due diligence to short list only proven technologies
 - تقييم وتصنيف الشركات
 - وضع دفاتر الشروط الفنية للمناقصة النهائية
 - تقييم العروض
 - مراقبة التنفيذ

٨. تكليف وزارة البيئة بالتعاقد مع استشاري عالمي لمراقبة جودة سير العمل بما يتناسب مع روحية الخطة وحسن تقدم العمل فيها

٩. تكليف وزارة البيئة بالتعاقد مع استشاري محلي للقيام بحملة توعية وإرشاد لتقبل تقنية التفكك الحراري

تتطرق برئاسة الحكومة لصلاحيات مراقبة سير عمل التنفيذ وتأمين التمويل للتنفيذ على ان يتم الاستفادة من التجارب الناجحة في البلاد المجاورة

أبرز الإشكاليات:

تتمحور مشكلة النفايات المنزلية في لبنان بشكل أساسي حول مسألة مواقع الطمر سواء كان ذلك يتعلق بمواقع المكبات العادية أو بمواقع الطمر النهائي بعد عملية الفرز وإعادة التدوير، كما تتناول موضوع المعالجة قبل الوصول إلى المكبات. وينبغي بالتالي تشجيع عمليات إعادة التدوير والتسيخ.

يعتبر المنطلق المالي الأكثر أهمية ودقة في تنفيذ أي خطة مقترحة لإدارة النفايات وخصوصاً في البلدان النامية مثل لبنان، وذلك لأنه لا يوجد قوانين كافية ترعى هذا الأمر.

إن التشريعات المتعلقة بإدارة النفايات المنزلية الصلبة في لبنان اتسمت بالسطحية والتناقض وعدم الوضوح خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والمهام بين الإدارات والوزارات المعنية. ويعمل حالياً على مسودة مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات.

على اتحادات البلديات، مدعومة إدارياً وتقنياً من وزارتي البيئة والداخلية، أن توحد جهودها لاختيار أماكن لمواقع المكبات ولمنشآت الفرز والتسيخ. وهذا يتحقق ضمن إطار جهد إعلامي وتشاوري مع المجتمع الأهلي الذي يمكنه أن يعرقل تنفيذ المشاريع إذا لم يتم احترامه وأخذ آرائه بعين الاعتبار.

أبرز الإنجازات المحققة خلال فترة (١٩٩٢ - ٢٠١٧)

لم تعتمد الحكومات اللبنانية سياسة مركزية أو إدارة موحدة لمعالجة النفايات الصلبة في لبنان، فقد كان هذا الشأن يدخل ضمن صلاحيات واهتمامات البلديات التي كانت هي الإدارة المشرفة على حسن تنفيذ هذه الخدمات. إلا أن أثر الحرب اللبنانية كان له وقعاً سيئاً على إمكانيات البلديات من التاحتين المالية والإدارية - التقنية، مما انعكس سلباً على استمرارية هذه الخدمات. ومع بداية عام ١٩٩٢، أسندت الحكومة إلى مجلس الإنماء والأعمار مسؤولية إدارة هذا القطاع في العاصمة والضواحي، نتيجة عدم قدرة البلديات في التصدي لهذه المشكلة. ومنذ هذا التاريخ، عمل المجلس بالتنسيق مع الوزارات المعنية على إرساء سياسة متكاملة تقدّم أفضل الحلول على صعيد لبنان.

الخطة الطارئة لمعالجة النفايات في بيروت الكبرى: إثر إغلاق مكب برج حمود في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧، قررت الحكومة اللبنانية تطبيق خطة مستعجلة لمعالجة النفايات الصلبة في منطقة بيروت الكبرى. ولهذا الغرض، تم إبرام عقد مع شركة SUKOMI لتوسعة وزيادة قدرة استيعاب معملّي معالجة النفايات الصلبة في العمروسية والكرنتينا وتحسين عملية فرز النفايات، وفصل المواد القابلة لإعادة التدوير، واستخراج السماد العضوي منها. شملت هذه الخطة أيضاً إنشاء مطامر صحية لمنطقة بيروت الكبرى وضواحيها، فتم إنشاء مطمري الناعمة وبصايم ويجري تشغيلهما حالياً.

تأهيل مكب نفايات طرابلس: أعيد تأهيل مكب النفايات العشوائي على ساحل طرابلس، وتم إنشاء جدار بحري حوله لتخفيض الأخطار المحتملة على البيئة. بالإضافة إلى ذلك، تم شراء المعدات الضرورية لتشغيل المكب بطريقة بيئية سليمة بغية تحسين إدارة النفايات الصلبة في منطقة طرابلس. والمكب هو قيد التشغيل منذ العام ١٩٩٨.

إنشاء مطمر نفايات زحلة: اكتمل إنشاء مطمر صحي جديد لخدمة قضاء زحلة وتم شراء الآليات والمعدات الضرورية لتشغيله. قام البنك الدولي بتمويل تنفيذ الأشغال وشراء الآليات والمعدات اللازمة لتشغيل هذا المطمر. وهو قيد التشغيل منذ العام ٢٠٠١.

تنفيذ مشروع مطمر صحي ومعامل معالجة لنفايات الصلبة ضمن إطار الخطة الشاملة لإدارة النفايات الصلبة في قضاء بعلبك.

شراء معدات جمع النفايات لمختلف المناطق: قام البنك الدولي من ضمن البرنامج الطارئ بتمويل شراء معدات لجمع النفايات من شاحنات مخصصة لهذه الغاية وآليات كنس الشوارع إضافة إلى حاويات خاصة. وُزعت هذه التجهيزات على جميع المناطق اللبنانية. وفي مرحلة ثانية، قام البنك الدولي من ضمن مشروع إدارة النفايات الصلبة بشراء معدات لجمع النفايات وكنس الشوارع مخصصة للمناطق التي جرى فيها إنشاء مطامر صحية أو تأهيل لمكبات عشوائية مثل بيروت وزحلة وطرابلس.

معالجة النفايات الطبية: أبرم مجلس الإنماء والإعمار، خلال العام ١٩٩٨، عقداً مع الاستشاري ERM لإعداد دراسة ممولة من البنك الدولي تتعلق بمعالجة النفايات الطبية. اكتمل تحضير عدة مراحل من هذه الدراسة مما سمح باتخاذ قرارات حول الأسلوب الأفضل لمعالجة هذا النوع من النفايات. وافقت وزارتا البيئة والصحة العامة، بالإضافة إلى مجلس الإنماء والإعمار، واستناداً إلى المواصفات القياسية الدولية، على إنشاء محرقة مركزية للنفايات تعمل تحت درجة حرارة لا تقل عن ١٢٠٠ درجة مئوية كوسيلة يمكن إتباعها لمعالجة النفايات الطبية. لم يُصر إلى إعداد دراسة الأثر البيئي للمشروع ودراسة تصميمه وذلك لتعدّد إيجاد الموقع لإنشاء هذا المشروع.

تسويق السماد العضوي والمواد القابلة لإعادة التدوير: أنهى الاستشاري/ARCADIS EUROCONSULT خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٣ دراسة جدوى حول تسويق السماد العضوي والمواد القابلة لإعادة التدوير المستخرجة من معمل معالجة النفايات الصلبة في الكرتينا والعمروسية ومن معامل أخرى. قام البنك الدولي بتمويل إعداد هذه الدراسة كجزء من مشروع إدارة النفايات الصلبة والشؤون البيئية (SWEMP).

التدقيق المالي للمبالغ المستحقة لشركتي SUKLEEN و SUKOMI: استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٦ تاريخ ٢٠٠٣/٨/١٤ العائد لإطلاق مناقصة عالمية لتزيم إنشاء وتشغيل المعالجة والطمر للنفايات الصلبة المنزلية لمدة عشر سنوات، وبهدف تأمين شروط نجاح عملية المناقصة، كُلف المجلس بالتدقيق المالي للمبالغ المستحقة لشركتي SUKLEEN و SUKOMI، وعليه تعاقد المجلس، بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٨، مع شركة تدقيق عالمية PRICE WATERHOUSE COOPERS لهذه الغاية.

المؤازرة الفنيّة لتحديد مواقع المعالجة والطمر الصحي وإعداد دراسات الأثر البيئي العائدة لها: بغية تنفيذ توصيات مجلس الوزراء حول تحديد مواقع مراكز المعالجة والطمر، تعاقد المجلس مع الاستشاري رفيق خوري وشركاه الذي باشر بالأعمال خلال الفصل الثالث من العام ٢٠٠٣ وأعدّ دراسات الأثر البيئي للمواقع التي حدّتها اللجنة التقنية المكلفة بذلك.

الخطة الشاملة لمعالجة النفايات الصلبة المنزلية: وضع مجلس الإنماء والإعمار خطة شاملة لمعالجة النفايات الصلبة المنزلية ووافق عليها مجلس الوزراء عام ٢٠٠٦، وهي تعتمد على المبادئ التالية:

١ - تعميم مبدأ التدوير والتسيخ إلى أقصى حد لتقليص كمية النفايات التي ستطمر مع اعتماد توزيع مراكز الفرز والتدوير والتسيخ على جميع الأفضية مع مركز أو أكثر للطمر الصحي في كل من المناطق الخدمائية.

٢ - يقسم لبنان إلى أربع مناطق خدمائية:

محافظة الشمال وعمار

محافظة البقاع وبعبك - الهرمل

محافظة الجنوب والنبطية

محافظة جبل لبنان وبيروت

٣ - يعتمد مبدأ الحوافز للبلديات التي ستستخدم أراضيها كمحطات فرز ومصانع تسيخ أو مطامر صحية أو مراكز للمعالجة الحرارية وتتقاضى هذه البلديات مبلغاً عن كل طن نفايات صلبة تدفع لها حسب المقترحات للخطة وضمن أطر القوانين والمراسيم التي سوف تصدر في هذا الإطار .

٤ - تقوم البلديات بعمليات الكنس والجمع والنقل الى محطات الفرز ومصانع التسيخ على حسابها.

٥ - يقوم المتعهد بتمويل الدراسة والتنفيذ والتجهيز للمطامر الصحية ومراكز المعالجة الحرارية ومحطات الفرز ومصانع التسيخ وإدارتها لمدة عشر سنوات لقاء بدل عن كل طن من النفايات المنقولة والمعالجة.

الاشغال البحرية واشغال الردم في منطقة جبل النفايات في صيدا: صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٣٧ تاريخ ٢٦/٥/٢٠٠٩ بتكليف مجلس الانماء والاعمار اعداد الدراسات اللازمة ومشاريع المراسيم المطلوبة وتنفيذ الاشغال البحرية واشغال الردم في منطقة جبل النفايات في صيدا، على ان يتم التمويل من الهبة المقدمة من المملكة العربية السعودية والبالغة ٢٠ مليون د.أ. وتمويل الرصيد المتبقي من الحكومة اللبنانية.

إنشاء عدّة معامل وشراء معدّات لإدارة ومعالجة النفايات الصلبة بتمويل من الأتحاد الأوروبي وتنفيذ مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية (OMSAR): منذ العام ٢٠٠٤،

وفي إطار برنامجي ARLA (١٤,٢ مليون يورو) و SWAM ١ (١٤ مليون يورو)، ممولّين من الأتحاد الأوروبي، تقدّم مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية (OMSAR) عدّة مشاريع في قطاع إدارة النفايات الصلبة: وتشمل هذه المشاريع: - في إطار برنامج ARLA: إنشاء معامل فرز وتسيخ بما فيها المعدّات والتجهيزات في المناطق التالية: عين بعال (صور)، النبطية، أنصار، الخيام، قريخة، الشوف-السويجاني، بعلبك، جبيل، طرابلس، المنيه، مشمش (عكار)، ومعامل لمعالجة النفايات الطيبة في العباسية. - في إطار برنامج SWAM ١: تأهيل وتوسيع حجم مشاريع إدارة النفايات الصلبة، وتشمل المناطق التالية: سرار-عكار (فرز، تسيخ وطمر صحّي)، بعلبك (فرز وطمر صحّي)، زحلة (فرز وتسيخ)، جب جئين (فرز، تسيخ وطمر صحّي).

تقدم العمل، خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧

- إنشاء عدّة معامل وشراء معدّات لإدارة ومعالجة النفايات الصلبة بتمويل من الأتحاد الأوروبي وتنفيذ مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية (OMSAR): بتاريخ ٢٧/٨/٢٠١٥،

وافق مجلس الوزراء على هبة الأتحاد الأوروبي العائدة لتمويل برنامج SWAM ٢ (٢١ مليون يورو) الذي يشمل على تنفيذ عدّة مشاريع لإدارة معالجة النفايات الصلبة موزعة كالتالي: فرز وتسيخ في المناطق التالية: الضنيه، زغرتا، الكورة، البترون، بنت جبيل، طمر صحّي في المناطق التالية: بنت جبيل والنبطية، تأهيل مكب رأس العين

وأيضاً يتولّى مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية (OMSAR) إدارة مبلغ ٥٠ مليون د.أ ممولة من موازنة الدولة اللبنانية وذلك لتشغيل والاشراف على معامل معالجة النفايات الصلبة المشار إليها آنفاً.

-استملاك وتأهيل مكب رأس العين في صور: صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٩٩ تاريخ ٢٢/٥/٢٠١٤

بشأن الموافقة على لائحة مشاريع مقترحة من وزارة المالية من ضمنها مشروع استملاك جبل نفايات صور - رأس العين (بقيمة ٢ مليون د.أ)، وبتاريخ ٩/٩/٢٠١٥ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١ بشأن خطة وضع معالجة النفايات الصلبة وفي سياقها تكليف مجلس الإنماء إعداد الدراسات اللازمة مع وزارة البيئة لتأهيل مكب رأس العين والمباشرة بتلزيمة، وعليه كلف مجلس الإنماء الاستشاري شركة MORES لإعداد دراسة أثر بيئي لتأهيل مكب رأس العين وإعداد ملف استملاك، وقد أنجزت هذه الدراسة خلال الفصل الثاني من العام ٢٠١٦. وحالياً، يجري العمل على استصدار مرسوم الاستملاك.

-مناقصات لتلزيمة أعمال إدارة النفايات الصلبة (كنس وجمع ومعالجة وطمر) في خمس مناطق خدماتية وإقبال قسري لمطمر الناعمة: بعد أن وافق مجلس الوزراء،

في ٣٠/١٠/٢٠١٤ (القرار رقم ٤٦) على تكليف مجلس الإنماء والاعمار بإعداد دفتر الشروط لتلزيمة أعمال الكنس والجمع من جهة وأعمال المعالجة والطمر من جهة أخرى وذلك بعد ان حدد هذا القرار المناطق الخدمانية بخمس مناطق تغطي كل الأراضي اللبنانية، أطلق مجلس الإنماء والاعمار المناقصات العائدة للمناطق الخدمانية الخمس، وبعد استلام وتقييم العروض، اقترحت وزارة البيئة عدم الموافقة على نتائج هذه المناقصات ووافق مجلس الوزراء، بتاريخ ٢٥/٨/٢٠١٥ (القرار رقم ١) على هذا الاقتراح. وحصل إقبال قسري لمطمر الناعمة اعتباراً من تاريخ ١٧/٧/٢٠١٥ ونتج عن ذلك تراكم النفايات في أنحاء بيروت وجبل لبنان. فوافق مجلس الوزراء، بتاريخ ٢٧/٨/٢٠١٥، على تكليف وزير الداخلية والبلديات والبلديات واتحادات البلديات الإبلاغ عن استعدادها وخطتها لتحمل مسؤولياتها في معالجة النفايات المنزلية الصلبة، كل في نطاقها الجغرافي. وبتاريخ ٩/٩/٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على خطة معالجة وضع النفايات المنزلية الصلبة، بناءً لاقتراح وزير الزراعة والتي تقضي في خطوطها العريضة على الأخذ بمبدأ لامركزية المعالجة وإعطاء الدور للبلديات واتحاداتها في تحمّل مسؤولية الملف للمرحلة المستدامة، واتخاذ إجراءات، في مرحلة أولى، لنقل النفايات المتراكمة منذ إقبال قسري لمطمر الناعمة (أي ١٧/٧/٢٠١٥) والنفايات المنتجة لفترة لا تتجاوز ١٨ شهراً إلى عدّة مطامر يتم تجهيزها لذلك. وبعد تعثّر التوافق على

مواقع المطامر الصحيّة، قرّر مجلس الوزراء، بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢١، ترحيل النفايات خارج لبنان، والموافقة المبدئية على التعاقد مع الشركتين اللتين تمّ اختيارهما بعد عملية استدرج عروض، وكذلك التأكيد على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٥ تاريخ ٢٠١٠/٩/١ باعتماد تحويل النفايات إلى طاقة وتكليف مجلس الإنماء والإعمار بإعداد ملف التلزم لذلك خلال مهلة شهرين على الأكثر.

وحيث أن مجلس الوزراء وافق، بموجب قراره رقم (١) تاريخ ٢٠١٦/٣/١٢ المعدل بالقرار رقم (١) تاريخ ٢٠١٦/٣/١٧، على تكليف مجلس الإنماء والإعمار بإجراء مناقصات لتلزم خدمات النفايات والإنشاءات العائدة لها وتلزم الدراسات والإشراف على الأعمال، وذلك خلال مهلة شهرين،

تم توزيع تلزم خدمات النفايات والإنشاءات العائدة لها في إطار خمس مناقصات مستقلة عائدة للمشاريع التالية :

- مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي قرب مصب نهر الغدير (مع أعمال الحماية البحرية)
 - مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي في منطقة برج حمود، الجديدة - البوشرية - السد (مع أعمال الحماية البحرية ومعالجة جبل النفايات)
 - مشروع أعمال فرز ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة لمناطق بيروت الإدارية وجبل لبنان باستثناء جبيل
 - مشروع أعمال جمع ونقل النفايات المنزلية الصلبة للمنطقتين الخدميتين التاليتين (مناقصتان مستقلتان) :
- قضاءي المتن وكسروان
أقضية بعبداء والشوف وعاليه

أولاً: بالنسبة لوضعية كل من المشاريع المذكورة أعلاه:

مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي قرب مصب نهر الغدير:

وقع مجلس الإنماء والإعمار، بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٢، العقد رقم ١٩٦٨٢ مع المتعهد «شركة الجهاد للتجارة والتعهدات» والعائد لتنفيذ مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي قرب مصب نهر الغدير، علماً بأنه تمّ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٥ إعطاء المتعهد المذكور أمر المباشرة بالعمل بتنفيذ أعمال الحماية البحرية الملحوظ تنفيذها في نطاق هذا المشروع، كما تمّ بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٥ إعطاء أمر المباشرة بأعمال الطمر.

وقع مجلس الإنماء والإعمار، بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٦، العقد رقم ١٩٦٩٧ مع الاستشاري المجموعة المندمجة «دار الهندسة نزيه طالب وشركاه/SES» والعائد لمهام الإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي قرب نهر الغدير.

وقع مجلس الإنماء والإعمار، بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢، العقد رقم ١٩٧٥٠ مع مكتب المراقبة الفنية «Socotec» والعائد لتقديم خدمات المراقبة الفنية على مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي قرب مصب نهر الغدير. تبلغ القدرة الاستيعابية للمطمر ١,٠٠٠,٠٠٠ طن من النفايات

مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي في منطقة برج حمود، الجديدة - البوشرية - السد:

وقع مجلس الإنماء والإعمار، بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣، العقد رقم ١٩٦٨٧ مع المتعهد «شركة خوري للمقاولات ش.م.م.» والعائد لتنفيذ مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي في منطقة برج حمود، الجديدة - البوشرية - السد إلى المتعهد، علماً بأنه تمّ بتاريخ ٢٠١٦/٨/١١ إعطاء المتعهد المذكور أمر المباشرة بالعمل بتنفيذ أعمال الحماية البحرية الملحوظ تنفيذها في نطاق هذا المشروع، كما تمّ بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٨ إعطاء أمر المباشرة بأعمال الطمر.

وقع مجلس الإنماء والإعمار، بتاريخ ٢٠١٦/٩/٥، العقد رقم ١٩٧٠٢ مع الاستشاري «رفيق الخوري وشركاه» والعائد لمهام الإشراف على تنفيذ مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي في منطقة برج حمود، الجديدة - البوشرية - السد.

وقع مجلس الإنماء والإعمار، بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٥، العقد رقم ١٩٧٥١ مع مكتب المراقبة الفنية «Apave» والعائد لتقديم خدمات المراقبة الفنية على مشروع إنشاء مركز مؤقت للطمر الصحي في منطقة برج حمود، الجديدة - البوشرية - السد. تبلغ القدرة الاستيعابية للمطمر ١,٢٥٠,٠٠٠ طن من النفايات.

ملاحظات حول عقدي الطمر الصحي:

لا بد من الإشارة، في هذا السياق، إلى أن خطة الحكومة التي أقرت في آذار ٢٠١٦ كانت مبنية على أساس أنها لمرحلة انتقالية مدتها أربع سنوات (وهي المدة اللازمة لانجاز الخطة المستدامة في حال إقرارها) وأنه جرى تقدير الكميات المطلوب طمرها، خلال مدة السنوات الأربع، بحوالي ٣ مليون طن توزع على ثلاثة مواقع للطمر الصحي (الغدير، برج حمود - الجديدة، وموقع ثالث يخدم الشوف وعاليه وجزء من قضاء بعبداء). وقد قدرت، يومها، اللجنة الوزارية هذه الكمية (أي ٣ مليون طن للطمر الصحي خلال أربع سنوات) على أساس أن بعض البلديات والاتحادات ستنفذ مشاريعها اللامركزية وتخرج من الخطة المركزية.

في واقع الأمر، لم يبت مجلس الوزراء بالموقع الثالث للطمر الصحي ولم تسحب بلديات أو اتحادات بلديات من الخطة المركزية، الأمر الذي أدى إلى استخدام مطمري الغدير وبرج حمود - الجديدة بوتيرة أعلى من تلك التي كانت ملحوظة في الخطة.

أعمال فرز ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة لمناطق بيروت الادارية وجبل لبنان باستثناء جبيل:

وقع مجلس الإنماء والإعمار، بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٦، العقد رقم ١٩٧٠٦ مع المتعهد المجموعة المندمجة «شركة الجهاد للتجارة والتعهدات/SORIKO» والعائد لأعمال فرز ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة لمناطق بيروت وجبل لبنان (باستثناء جبيل)، علماً بأنه تم، بتاريخ ١/١١/٢٠١٧، المباشرة بالعمل بهذا المشروع.

وافق مجلس إدارة مجلس الإنماء والإعمار، على تكليف الاستشاري Laceco بمهام الإشراف على تنفيذ مشروع أعمال فرز ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة لمناطق بيروت وجبل لبنان (باستثناء جبيل).

أعمال جمع ونقل النفايات المنزلية الصلبة:

وقع مجلس الإنماء والإعمار، بتاريخ ١٤/١٢/٢٠١٦، العقد رقم ١٩٧٦٥ مع المتعهد المجموعة المندمجة «شركة رامكو للتجارة والمقاولات/Altas» والعائد لأعمال جمع ونقل النفايات المنزلية الصلبة في قضاءي المتن وكسروان (Lot 1)، علماً بأنه تم، بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٧، المباشرة بالعمل بهذا المشروع.

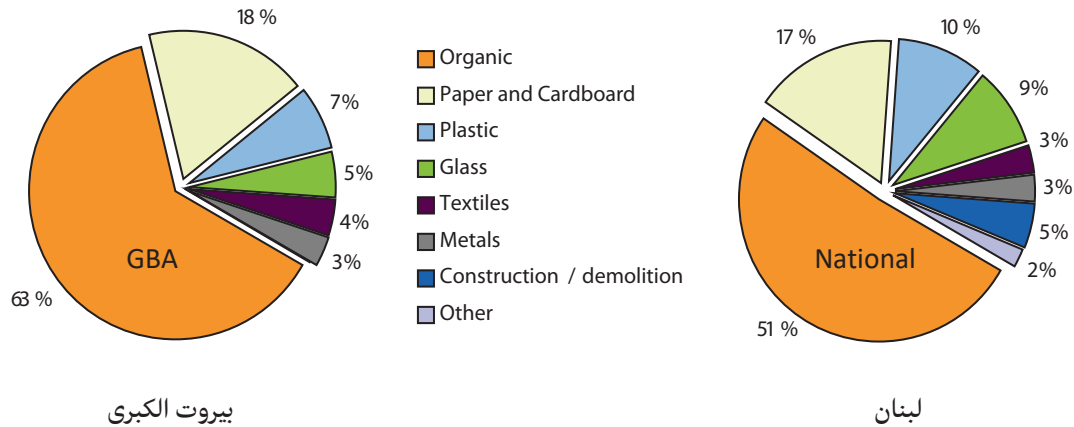
وقع مجلس الإنماء والإعمار، بتاريخ ٣/١٧/٢٠١٧، العقد رقم ١٩٧٧٢ مع المتعهد المجموعة المندمجة «شركة معوض - اده/SORIKO» والعائد لأعمال جمع ونقل النفايات المنزلية الصلبة في أفضية بعبداء، الشوف وعاليه (Lot 2)، علماً بأنه تم، بتاريخ ٤/٦/٢٠١٧، المباشرة بالعمل بهذا المشروع.

وافق مجلس إدارة مجلس الإنماء والإعمار، بطلب من بلدية بيروت، على تمديد مدة العقد الموقع مع شركة سوكلين في ما خص أعمال كنس وجمع ونقل النفايات المنزلية الصلبة ضمن نطاق بيروت الإدارية حتى شهر نيسان ٢٠١٨، وهو التاريخ المتوقع من قبل بلدية بيروت لتتمكن من تلميم أعمال كنس وجمع ونقل النفايات المنزلية الصلبة ضمن نطاقها.

ثانياً: بالنسبة للمشاريع المستقبلية:

من المتوقع ان يناقش مجلس الوزراء، في مطلع العام ٢٠١٨ موضوع توسعة مطمري الغدير وبرج حمود - الجديدة بالإضافة الى تطوير معمل الفرز في العمروسية والكرتينا وانشاء معمل جديد في موقع الغدير لمعالجة النفايات. كما من المتوقع ان يبت مجلس الوزراء بموضوع المواقع المناسبة لإقامة معمل (أو معامل) التفكك الحراري بعد ان وافق مجلس الوزراء على دفتر الشروط الخاص بهذه المعامل.

تشكيل النفايات الصلبة العضوية في بيروت الكبرى وفي لبنان



قطاع الزراعة

نظرة عامة على قطاع الزراعة

الوضع الحالي للقطاع

تعتمد الزراعة، في لبنان، على المبادرات الفردية في ظل نظام اقتصادي حر ومنفتح. ويشكل القطاع الزراعي نحو ٤٪ من الدخل الوطني ويمثل ٦٪ من العمالة الوطنية وقد تصل هذه النسبة في بعض المناطق الريفية إلى ٢٥٪ حيث تساهم الزراعة بـ ٨٠٪ من الناتج المحلي وقد شهد القطاع الزراعي خلال العقود الثلاثة الماضية تحولات مهمة منها: زيادة عدد الحائزين الذين يتعاطون الزراعة بنسبة ٣٦٪ حيث بلغ حوالي ١٩٥ ألف مستثمر زراعي، بحيث تعتبر الزراعة المصدر الرئيسي للدخل في المناطق الريفية يعتاش منها أكثر من ٢٠٠ ألف عائلة، وبالتالي فهي تساهم في تنمية المناطق الريفية والمساهمة في الحد من التمدد العمراني. زيادة في الأراضي المروية بنسبة ١٥٥٪ حيث بلغت ١٤٢ ألف هكتار من أصل ٢٧٧ ألف هكتار من الأراضي المزروعة، تفتت الأراضي الزراعية بحيث لا تتعدى مساحة ٧٥٪ من الحيازات هكتاراً واحداً وتشكل ٢٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة. كما تؤثر الزراعة على الموارد الطبيعية من مياه وغابات وتنوع بيولوجي وفقاً للممارسات الزراعية المستخدمة ومدى مراعاتها للتنمية المستدامة. إن القطاع الزراعي هو المستخدم الأكبر للمياه حيث تقدر احتياجات مياه الري بحوالي ٨١٠ مليون متر مكعب بالس، وبالتالي تستهلك الزراعة ٨٥٪ من الموارد المائية المتاحة، ويشكل الطلب المتزايد على المياه ضغطاً إضافياً على الزراعة المروية مما يؤدي إلى زيادة في الأراضي المتروكة بسبب افتقارها إلى المياه أو تضائل فرص الاستثمار والربح الزراعي في الحيازات الصغيرة. وبرغم تدني مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي إذ بلغ حوالي ٦,٣٪ فهو يؤمن ١٧٪ من قيمة الصادرات ويشكل مورد رزق وحيداً أو إضافياً لفئة كبيرة من سكان الريف اللبناني.

يتميز الإنتاج الزراعي اللبناني إجمالاً بكلفة إنتاج عالية وفرصة تنافسية محدودة في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية والاتفاقيات التجارية المعقودة. بالرغم من كل ذلك يبقى موقع لبنان الجغرافي وتنوع مناخه وإنتاجه نقطة قوة إذا استطاع الاستفادة من الفرص المتاحة واستغلال رشيد لموارده الطبيعية خاصة موارده المائية وتخفيف العوائق التي تحد من قدرته التنافسية والمحافظة على البيئة.

أبرز الإشكاليات في القطاع

هناك نوعان من الزراعة في لبنان: زراعة اقتصادية تتميز عموماً بالفعالية والحداثة وتعتمد على موارد مالية كافية للاستثمار وتستغل كل الإمكانيات المتوفرة للربح. هذه الزراعة تتمثل بحوالي ٣٥ ألف حيازة زراعية وتشكل حوالي ٢٥٪ من إجمالي الحيازات الزراعية وترتكز على ارتباط الأنشطة الزراعية ما قبل وما بعد الإنتاج وعلى الانفتاح على الأسواق الخارجية. والنوع الآخر هو الزراعة التي تهتم خاصة بالمحافظة على الإرث العائلي والثقافي وتتمثل بحيازات صغيرة ليس لها فرصة للاستثمار والربح وينظر إليها كمورد إضافي وللإستهلاك الذاتي. هذه الفئة تمثل معظم المزارعين في المجتمع الريفي.

لذلك أصبح من الضروري التمييز بين الوسائل المخصصة لدعم المجتمع الريفي وتلك المخصصة للتفعيل الاقتصادي للقطاع الزراعي التي يمكنها أن تستهدف الحيازات القادرة على التجاوب الفعال.

أما الأسواق الزراعية فهي تشهد حالة عدم استقرار مما يؤثر سلباً على دخل المزارعين. ويرجع ذلك إلى ضعف العمليات التسويقية وعدم شفافيتها من جهة وإلى السياسات التسويقية للمتعاملين في مجال التصنيع الزراعي التي غالباً لا تخدم مصلحة المزارع؛ لذلك يجب وضع هيكلية لثلاثة أنواع من الأسواق:

- (١) السوق الداخلي للمنتجات الطازجة،
- (٢) سوق للمنتجات المعدة للتصنيع، و
- (٣) سوق المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة المعدة للتصدير.

وتتميز الحركة التعاونية في المجال الزراعي والريفي بقلّة الشفافية وبتطبيق متباين للقوانين مما يعدها عن الأهداف المرجوة من العمل التعاوني.

كما يفقر القطاع الزراعي إلى دور فعال للدولة لمواكبة التطورات التقنية في مجال البحث الزراعي والتدريب والإرشاد، إذ لم تتمكن من تفعيل دورها والتنسيق بين الإدارات المعنية بالقطاع الزراعي إضافة إلى عدم كفاية المعلومات التقنية أو التسويقية المرتبطة بالزراعة، وذلك رغم بعض الانجازات المحققة في الإحصاء الزراعي الشامل

والدعم الذي قدمته مؤسسة إيدال في مجال تنظيم عملية الإنتاج المعد للتصدير Export plus. إضافة إلى ما تقدم، فإن الطلب المتزايد على المياه في السنوات القادمة، يتطلب (١) تأمين مصادر إضافية ناتجة عن تخزين المياه بواسطة السدود والبحيرات ومنشآت تخزين المياه (٢) تأهيل وتحديث منشآت المياه السطحية والجوفية (٣) تنظيم استخدام المياه لتكون أكثر فعالية وذلك بمواكبة إطار قانوني يتلاءم مع متطلبات الوضع.

وقد كان للحرب الإسرائيلية في تموز ٢٠٠٦ بالإضافة إلى تداعيات الأزمات السورية الأثر السلبي على الاقتصاد اللبناني ككل بما فيه قطاع الزراعة الذي أضيفت إلى معاناته الأساسية في تصريف الإنتاج معاناة إضافية تمثلت بخسائر فادحة أنهكت العاملين في القطاع الزراعي وزادت من حالة الإحباط الذي يعيشها المزارع اللبناني. ويمكن تلخيص أبرز التحديات كالآتي:

- تحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها ورفع كفاءتها وضمان القدرة التنافسية لسلاسل الانتاج لاهم المحاصيل في ظل تفتت الحيازات وصغر حجمها وضعف البنية التحتية الزراعية والتسويقية.
- تحديث معايير الصحة والصحة النباتية لتتماشى مع المعايير الدولية مما يسهل انسيابها الى الأسواق الخارجية في ظل تجارة عالمية حرة.
- ضمان توافر إمدادات غذائية سليمة كافية وتعزيز الأمن الغذائي في ظل تقلبات أسعار المواد الغذائية.
- استقطاب الشباب للعمل والاستثمار في الزراعة وزيادة فرص العمل والدخل في المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح الريفي ضمن تنمية ريفية متكاملة.
- ضمان الإدارة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية (الأراضي والغابات والمياه والموارد الجينية والثروة السمكية...) في ظل تغير المناخ ودهور الأراضي والرعي الجائر وأنماط الزراعة غير المناسبة والاستخدام الجائر لموارد الغابات والاستغلال المفرط للموارد السمكية الضعيفة
- مواجهة تداعيات الأزمة السورية على الزراعة مما يشكل ضغطاً إضافياً من ناحية المنافسة على فرص العمل، وإيجاد منافذ تصدير للمنتجات الزراعية لتكون بديلة عن المنافذ البرية الأمر الذي أدى الى ارتفاع كبير في كلفة التصدير وتراجع في كميات وقيم الصادرات الزراعية، وضبط الحدود البرية لمراقبة الأمراض الحيوانية والأفات العابرة للحدود، إضافة الى تحوّل رساميل المنظمات والدول المانحة من الاستثمار في القطاع الزراعي إلى برامج إغاثة وإيواء للنازحين.

الرؤيا المستقبلية

إن الطلب المتزايد على المياه يستوجب في المستقبل وضع خطة إنمائية متكاملة لاستغلال الموارد المائية المتوفرة وذلك بتأهيل المنشآت القائمة وإيجاد مصادر مياه إضافية بما فيها إنشاء السدود والبحيرات، وترشيد استعمال المياه وحسن إدارتها بما فيها الصيانة والتشغيل.

أن تنفيذ المشاريع المخصصة للري سيؤدي إلى زيادة مساحة الأراضي المروية بين ٣٦ إلى ٥٠ ألف هكتار في السنوات الثلاثين المقبلة وبالتالي زيادة في الإنتاج الزراعي وتحسين دخل المزارع إذا ما توفر شرط أساسي وهو القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي المرتبطة بعوامل الإنتاج والتسويق، نذكر منها اختيار الأصناف الزراعية التي لها قيمة مضافة والمصنعة، تأمين استمرارية طلب الأسواق بالكميات والنوعية والجودة في الأوقات المطلوبة، النظر في تنظيم وحدات زراعية قابلة للاستثمار.

ونظراً للدور الرائد للمعلومات التقنية والإحصائية والتسويقية في مجال التنمية الزراعية، من المرتقب أن تولي المرافق الإدارية والتنظيمات المهنية أهمية خاصة لوضع نظام للمعلومات يمكن مختلف العاملين في القطاع وخاصة المزارعين من الحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

كما أن الدور المستقبلي للدولة هو وضع الاستراتيجيات وخطط العمل وبالميدان التشريعي وبالمتابعة والمراقبة وذلك في إطار تشاوري مع الفعاليات الممثلة للقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، فقد تم التركيز في إستراتيجية وزارة الزراعة للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ على القطاعات الرئيسية التي لها قابلية التطوير (كالزيتون والعنب والبذور المؤصلة، والأزهار، والزراعة العضوية وتنمية قطاع الاسماك) وعلى المشاريع التي يتم فيها تحديث سلاسل الإنتاج والتصدير كما ركزت على تطوير القوانين العائدة لاستغلال الأراضي الزراعية ولضمان الجودة والنوعية وعمل التنظيمات الزراعية والتسويقية مع لخط أهمية توفير الارشاد الزراعي على مختلف الأصعدة وفي مختلف المناطق الزراعية بالتنسيق مع الهيئات المحلية. كما أصبحت التنمية الريفية ضرورة للإنماء المتوازن وترتكز على وضع برامج متكاملة لمكافحة الفقر تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الريفية و تطل التنمية قطاعات اجتماعية وتوفير الحد الأدنى من المقومات المعيشية وتأمين فرص العمل مما يتطلب تنفيذ مخطط متكامل مرتبط بالمحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية والتنسيق والتكامل مع الجهات المعنية بذلك واعتماد مبدأ المشاركة مع المجتمعات الأهلية المحلية.

بالإضافة إلى ذلك حدثت وزارة الزراعة استراتيجيتها واطلقت استراتيجية جديدة للسنوات ٢٠١٥-٢٠١٩، بحيث تأمل تحقيق النتائج التالية:

زيادة الإنفاق العام على الزراعة (٥٨,٧ مليون دولار ميزانية وزارة الزراعة لعام ٢٠١١) كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الوطني (١١,٧ مليار دولار في عام ٢٠١١) من ٠,٥% إلى ٠,٧% في ٢٠١٩؛

ارتفاع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٤% عام ٢٠١١ إلى ٦% في عام ٢٠١٩؛

زيادة الإنتاج الزراعي إلى ٣ مليارات دولار في ٢٠١٩ (٢,٣٦ في ٢٠١١) مما يعني ارتفاع بنسبة بمعدل ٣,٤% سنوياً؛

انخفاض العجز السنوي في الميزان التجاري بين الواردات والصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية وذلك بارتفاع نسبة الصادرات على الواردات من ٢٠% كمعدل للخمس سنوات الماضية إلى ٢٣% عام ٢٠١٩ (١٣/٣)؛

ثبات وعدم انخفاض دخل المزارعين؛

انخفاض نسبة الاصابات بتسمم غذائي في الحالات الاستشفائية؛

ارتفاع نسبة العينات المحللة في المحطات الفرعية على إجمالي العينات من ١٠% إلى ٢٥% عام ٢٠١٩؛

ارتفاع معدل النمو السنوي لدخل الأسر من صيد الأحياء المائية والنشاط الزراعي في المناطق الريفية؛

عدم انخفاض نسبة سكان الريف؛

ارتفاع في نسبة القوة العاملة في الزراعة؛

ارتفاع نسبة الانفاق على تطبيق خطط لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من موازنة وزارة الزراعة؛

ازدياد عدد التشريعات التي تعنى بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛

٢- أبرز الانجازات المحققة لغاية العام ٢٠١٧

اعتمد مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ المشاريع الزراعية التي كان يعدها خلال السنوات الماضية في إطار تنفيذه البرامج الإنمائية القطاعية بدءاً من خطة التأهيل العاجلة (NERP) وبالتنسيق مع الوزارات المعنية.

وقد التزم المجلس قبل وضع الإستراتيجية الزراعية بتنفيذ المشاريع الملحة التي تساهم في تطوير البنى التحتية للزراعة والري كان أهمها تأهيل المدارس الزراعية (الفنار، غزير، العبد، بعقلين ناصرية رزق ومبنى إنتاج الحرير في كفرشيم) وذلك من خلال قرض تم تأمينه من الصندوق السعودي للتنمية.

ونظراً لحاجة الوزارة لدعم تقني في وضع الدراسات القطاعية والإحصاءات الزراعية، فقد تم، من خلال المجلس، تأمين التمويل والتنفيذ لمشروع دعم التخطيط الزراعي من خلال هبة خصصتها المجموعة الأوروبية أسفرت عن وضع عناصر السياسة الزراعية ومخططها التوجيهي بالتنسيق مع مشروع الدعم التقني للإحصاء الزراعي الذي نفذته المجلس من خلال عقد مع منظمة التغذية الزراعية بتمويل جزئي من قرض البنك الدولي الذي خصص لهذا المشروع. وكانت نتيجته وضع الإستراتيجية الزراعية وبرنامج عمل وزارة الزراعة خلال خمسة سنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٩).

ولاحقاً، في إطار برنامج التنمية الزراعية والريفية ARDP الممول من الاتحاد الأوروبي والمنفذ من قبل وزارة الزراعة اللبنانية تم وضع استراتيجية جديدة لوزارة الزراعة للأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٩، التي حددت رؤيا الوزارة بتنمية قطاع زراعي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي بما فيه سلامة الغذاء والحد من الفقر والنزوح والهجرة وخلق فرص عمل ورفع كفاءة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية. وهي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالي: توفير غذاء سليم وذي جودة، تعزيز مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والوراثية.

وقد تمحورت استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠١٥-٢٠١٩ حول ثمانية مسارات عمل أهمها تحسين سلامة وجودة الغذاء المنتج محلياً والمستورد، زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية وتعزيز الإدارة الرشيدة والاستثمار المستدام للموارد الطبيعية على أن يترافق ذلك مع تعزيز الارشاد والتعليم الزراعي والبحث العلمي الزراعي وعمل المختبرات وقدرات وزارة الزراعة وتنمية القطاع التعاوني والتعاضدي ومواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ.

أما في مجال الري، فقد تم تأهيل حوالي ٢٧ ألف هكتار من الأراضي الزراعية من خلال قرض البنك الدولي الذي خصص لتأهيل مشاريع ري في القاسمية (٣٦٠٠ هكتار) البقاع الغربي (٢٠٠٠ هكتار) اليمونة (٤٥٠٠ هكتار) الضنية (٤٤٠٠ هكتار) عكار البارد (١٥٠٠ هكتار) إضافة إلى مشاريع متوسطة وصغيرة في الشمال وجبل لبنان (٧٥٠٠ هكتار) والجنوب (٣٢٠٠ هكتار). كما تم من خلال هذا القرض تمويل العقود العائدة لتقوية قدرات وزارة الطاقة والمياه ومصحة الليطاني والتي تشمل توفير السيارات والأجهزة والمعدات والعقود الاستشارية والتدريب والدراسات التي سهلت تنفيذ هذه المشاريع. كما تم تنفيذ جزء من المهام الاستشارية العائدة لمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة ٨٠٠) - المرحلة الأولى.

إضافة إلى ما تقدم، فقد ساهم المجلس في تأمين التمويل الخارجي لتنفيذ مشروع "تأهيل البنية التحتية الزراعية" لصالح المشروع الأخضر/وزارة الزراعة الذي يشمل استصلاح أراضٍ وطرق زراعية وبناء جدران دعم؛ كما ساهم في تأمين التمويل المحلي لمشروع تأهيل الإنتاج الحيواني لأصحاب الحيازات الصغيرة في البقاع وذلك من موازنته السنوية.

كما شارك المجلس، من خلال لجان التنسيق، في تنفيذ مشاريع عدة، منها مشروع الدعم الزراعي الذي تم توفيره من خلال البروتوكول الإيطالي- اللبناني (١٩٩٧) و(١٩٩٨-٢٠٠٠) المعقود مع المجلس والذي خصص جزء منه لمشروع دعم الزراعة في منطقة بعلبك-الهرمل و مشروع لإنتاج الأصول النباتية المكفولة. كما قام بمتابعة مشروع دعم زراعة الزيتون في المناطق المهمشة بمؤازرة معهد IAM-BARI وذلك من خلال الهيئة المختصة للمشروع من الحكومة الإيطالية. بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى.

كما تم، من خلال قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، تنفيذ مشاريع لتقوية قدرات وزارة الزراعة والمؤسسات التابعة لها (المشروع الأخضر ومركز الأبحاث الزراعية)، من خلال عقود توفير السيارات، والمعدات والأجهزة التي تحتاجها في عملها وعقود ترميم وتأهيل مراكز الإرشاد الزراعي في صور والعبده وتأهيل وترميم وتجهيز المختبرات والبيوت البلاستيكية التابعة لمراكز الأبحاث في صور والفنار وتل عمارة. كما تم تأمين الدعم التقني والدراسات والتدريب والصيانة اللازمة لهذه المؤسسات من خلال عقود الخدمات الاستشارية. كما تم، من خلال قرض الإيفاد، توفير الإرشاد الزراعي في مناطق الزراعة المروية في مختلف المناطق من خلال تنفيذ عقود استشارية مع مؤسسات غير حكومية، بالإضافة إلى تأمين بناء بحيرات جبلية في المواقع التي حددها المشروع الأخضر في مناطق بشري، مشمش، بقاع صفرين، بقوفا، الهرمل، دير الاحمر وكفرمشكي؛ إذ أنه تم استلام الأشغال العائدة للبحيرات الجبلية في بقاع صفرين قضاء المنية-الضنية، وبحيرة بقوفا في قضاء زغرتا. أما بحيرة مشمش (قضاء عكار) فقد اعد المجلس الدراسة العائدة لأعمال الإصلاح الضرورية للتنفيذ.

كذلك وخلال العام ٢٠١٢ تم الانتهاء من تنفيذ أشغال خط الري في بلدة الخيام، وشبكة تصريف مياه الأمطار في بلدة النبطية وتأهيل بركة مياه في بلدة بنت جبيل (محافظة النبطية)، بالإضافة إلى الانتهاء من تنفيذ طرقات زراعية في العرقوب وحمير والطيبة (محافظة النبطية) التي كان المجلس قد باشر بها منذ العام ٢٠١٠ بتمويل المجموعة الأوروبية (الهيئة رقم ENP/٢٠٠٧/١٨-٨٨٢).

كما وتابع مجلس الإنماء والإعمار الإشراف على تنفيذ مشروع الإنماء المائي الزراعي لمنطقة مرجعيون الذي تم إطلاقه رسمياً منذ منتصف أيار ٢٠١٠؛ إذ قام هذا المشروع بتهيئة البنية التحتية وتسهيل تطبيق شبكة توزيع مياه الري في القسم الشمالي من مرجعيون، التي ستوفر لها من جراء تنفيذ مشروع تأهيل القناة ٨٠٠. كما قام المشروع بدورات تدريبية حول تقنيات الري الحديثة واقتراح الأنماط المحصولية التي لها جدوى اقتصادية-اجتماعية. يغطي المشروع ٥٢٢ هكتار ويتوقع ان يستفيد منه ١٢٥٩ مزارع في المنطقة. هذه المبادرة ممولة من الحكومة الاسبانية من خلال "صندوق الإنعاش اللبناني" الذي تم تأسيسه بعد حرب تموز ويقوم برنامج الامم المتحدة الانمائي بإدارته بالتعاون الوثيق مع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني وجمعية اصدقاء أبراهيم عبد العال.

فيما يتعلق بمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة ٨٠٠) - المرحلة الأولى:

قام مجلس الانماء والاعمار بالتعاقد مع الاستشاري المجموعة المندمجة Lahmeyer Int.GmbH/JBJ Gauff/ingenieur "D.A.H" "Shair & Partners" لجهة إنجاز الدراسات التنفيذية لكافة العقود. وقد قدم الاستشاري خلال هذه الفترة المساعدة الفنية لتلزم عقد تنفيذ الأشغال؛ وبعد إزالة العقبات الإدارية التي واجهت المشروع، فقد تم الاتفاق مع الصندوق العربي على اعتماد الصيغة النهائية للعقد مع الاستشاري لجهة مهمة الإشراف على تنفيذ الأشغال لغاية العام ٢٠١٧؛

وخلال العام ٢٠١٢، قام المجلس بتلزم تنفيذ المشروع لشركة Kharafi/Veziroglu/Guris لغاية العام ٢٠١٧؛ كما وأنهى المجلس خلال العام ٢٠١٢ تنفيذ عقد توفير الدعم المؤسساتي والمساعدة التقنية لمصلحة الليطاني لزوم الإشراف على المشروع الذي كان قد بدأ منذ العام ٢٠٠٧.

إضافة إلى كل ذلك، باشر المجلس بتنفيذ "مشروع التنمية المحلية في لبنان الشمالي" ADELNORD، منذ التوقيع على إتفاقية تمويله في ٢٠٠٩/٧/٦ من خلال الهيئة المختصة لذلك من المجموعة الأوروبية؛ فهو كمرحلة أولى، استعان بمهمة تقنية لخبراء متخصصين من قبل المجموعة الأوروبية (٢ et ١ Contrat Cadre) لجهة

تجهيز لائحة بالمشاريع ذات الأولوية بالنسبة للبنية التحتية الزراعية، بالإضافة إلى تحضير مكون الإنماء الاجتماعي للمشروع ومتطلباته؛ وفي مرحلة ثانية، تعاقد مع الشركة المندمجة-ELARD (GFA) المؤازرة الفنية منذ تاريخ ٢٠١٠/١٠/١٨ لفترة ٣٣ شهراً؛ إذ قام فريق المؤازرة الفنية، بمواصلة تنفيذ مكونات المشروع تحت إشراف مجلس الإنماء والإعمار.

وقد اتخذ فريق المؤازرة الفنية مقراً لعمله في مركز وزارة الزراعة الكائن في العبدية - منطقة عكار، وذلك من خلال مذكرة تفاهم موقعة ما بين الوزارة ومجلس الإنماء والإعمار، والتي تنصّ على وضع قسم من مركز العبدية الخاص بالوزارة بتصرف المشروع، الذي يقوم بالمقابل بتأهيل المبنى وتجهيزه، وبذلك يتمكّن فريق المؤازرة الفنية من تنفيذ نشاطات المشروع والتواصل المستمر مع الهيئات المحلية.

كما قام المجلس بتعيين مسؤول عملائي يداوم يومياً في مركز المشروع في العبدية، بهدف الإشراف على إدارة المشروع بتوجيه مباشر من قبل مجلس الإنماء والإعمار.

وفي سياق المشروع نفسه، قام المجلس خلال العام ٢٠١١ بتلخيص إعداد دراسات الجدوى والتصاميم التفصيلية العائدة لمكون البنى التحتية؛ ويتضمن هذا المكون مشاريع تأهيل طرق زراعية، تأهيل أقنية ري وإنشاء برك لتجميع المياه، التي وضعت سابقاً من خلال الـ Contrat Cadre ١ وتمت معاينتها من قبل فريق المؤازرة الفنية؛ بحيث تشمل هذه المشاريع مختلف المناطق الريفية الواقعة على إرتفاع ٤٠٠ متر عن سطح البحر وما فوق من قضاء عكار بالإضافة إلى جرود قضائي الهرمل والضنية، نذكر منها: أكروم، وادي خالد، القبيات، دريب، جومة، القيطع والجرد، هرمل والضنية.

وفي تفاصيل تنفيذ عملية تلخيص الدراسات اللازمة ومهام الإشراف على الأعمال، فقد تم ضم المشاريع إلى ٦ مجموعات تشمل كل مجموعة لائحة من المشاريع الزراعية. بحيث أن المجموعة رقم ٦ تشمل إعداد الدراسات التفصيلية والإشراف على مشاريع تأهيل طرق زراعية فقط، في حين أن باقي المجموعات من ١ إلى ٥ تشمل إعداد دراسات جدوى كمرحلة أولى ودراسات تفصيلية وإشراف كمرحلة ثانية لمشاريع طرق زراعية وأقنية ري وبرك جبلية، وذلك في مختلف مناطق المشروع.

وخلال العام ٢٠١٢، قام المجلس باستلام أعمال مهام إعداد دراسات الجدوى والتصاميم التفصيلية المذكورة أعلاه؛ وخلال العام ٢٠١٢ أيضاً، قام المجلس بتلخيص أعمال مكون البنى التحتية المؤلفة من ستة مجموعات مشاريع تأهيل طرق زراعية، تأهيل أقنية ري وإنشاء برك لتجميع المياه، إلى مجموعة من المتعهدين، بعد إجراء مناقصات وفقاً للأصول المرعية الإجراء وضمن شروط ومراقبة المجموعة الأوروبية. كما وتم تمديد عقود الاستشاريين الذين أعدوا التصاميم التفصيلية للإشراف على الأعمال التنفيذية في مختلف مناطق المشروع.

وخلال العام ٢٠١٥ قام المجلس باستلام أعمال مهام الإشراف على الأعمال التنفيذية في مختلف مناطق المشروع، كما وباشر باستلام أعمال مهام مكون البنى التحتية المؤلفة من ست مجموعات مشاريع تأهيل طرق زراعية، تأهيل أقنية ري وإنشاء برك لتجميع المياه.

أما فيما يتعلق بمكوّن التنمية المحليّة من مشروع ADELNORD، جرى خلال العام ٢٠١١ تحديد تسع مجموعات بلدات (clusters) موزعة ضمن منطقة المشروع، والمباشرة بإعداد خطة تنمية محلية Local Development Plan لكل من هذه المجموعات، وفق منهجية تشاركية ما بين السلطات المحليّة وهيئات المجتمع المدني وبدعم من فريق المؤازرة الفنيّة لمشروع ADELNORD وتحت إشراف الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية (ESFD). وخلال العام ٢٠١٢، تم الانتهاء من إعداد الخطط التنموية المحليّة لمجموعات البلدات، وانبثق عنها تسعة مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية تعبّر عن حاجات هذه المناطق الريفية في تسع مجموعات بلدات (clusters) موزعة ضمن منطقة المشروع، والتي تتلخّص على الشكل الآتي:

اسم التجمع	المشروع المقترح
فنيديق	- إنشاء محطة معالجة نفايات
مشتى حسن	- تجهيز مركز طبي
حزار	- تأهيل أقنية ري - تجهيز مركز تدريب مهني - مجمع بلدي ثقافي اجتماعي
بيت يونس	- تأهيل أقنية ري - شراء آليات جمع ومستوعبات للنفايات

عكار العتيقة	- إنشاء نظام متكامل لمعالجة مياه الصرف الصحي
وادي خالد	- تجهيز وتحسين خدمات مركز المقاصد الصحي - تجهيز مدارس وتحسين التعليم المهني والمدرسي
كفرينين-الضنية	- تأهيل شبكة مياه الشفة والري - تجهيز مركز صحي - إنشاء ملعب مدرسي - تطوير قدرات ومؤهلات الجمعيات الأهلية في المنطقة
الهرمل الجنوبي	- حفر آبار، تأهيل الشبكات و تخزين مياه الشفة - دعم التعاونيات الزراعية
الهرمل الشمالي	- حفر آبار، تأهيل الشبكات و تخزين مياه الشفة

وعلى أثرها تعاقد المجلس مع كل من هذه المجموعات الممثلة بفعاليات رسمية محلية لجهة تنفيذ أعمال هذه المشاريع التسعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتابع المجلس تنفيذها تحت إشراف ESFD. وابتداءً من العام ٢٠١٥ باشر المجلس باستلام هذه المشاريع التسعة. ووصولاً إلى مكوّن البيئة ضمن إطار مشروع ADELNORD:

بالإضافة إلى ذلك، وضمن إطار تحضير دفتر شروط لإعداد خطة استراتيجية مستدامة لقضاء عكار، الهرمل والضنية، تمّت مبادرة إعداد منهجية موحدة لدراسات الخطط الإنمائية المناطقية من خلال مشروع ADELNORD بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات وبالتعاون مع الإدارات المعنية بالقطاع التنموي؛ وذلك بعد أن أبدت عدّة جهات مانحة استعدادها لتمويل دراسات خطط إنمائية مناطقية. وخلال العام ٢٠١٤، تمت المباشرة بمهمة "إعداد خطة إستراتيجية مستدامة لقضاء عكار، الهرمل والضنية"، بالتعاون مع فريق من الخبراء المتخصصين بعلوم البيئة والاقتصاد والتنظيم المدني والتنمية الاجتماعية، قامت بتعيينهم الشركة المؤلفة - المؤازرة الفنية-ELARD (GFA) لهذا النشاط؛ بالتعاون والتواصل مع السلطات المحلية في المنطقة. تم إنجاز الصيغة النهائية لهذه الخطة.

وضمن إطار تقديم الدعم التقني لإنشاء المنتزه الوطني في جرود عكار، تم التوافق مع وزارة البيئة على إعداد دفتر شروط لدراسة تقنية حول إنشاء وإدارة المناطق المحمية في لبنان، ووضعها في إطار قانوني؛ إذ أن أحد أصناف المناطق المحمية يكون المنتزه الوطني تمهيداً "لإنشاء المنتزه الوطني في عكار. وخلال العام ٢٠١٢، ومن ضمن مشروع ADELNORD، تمت المباشرة بإعداد الدراسة التقنية المذكورة، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارة البيئة؛ بحيث انبثق عنها تقرير تقني مفصل ومشروع قانون المناطق المحمية وتم إيداعه لوزارة البيئة للمراجعة والموافقة.

وخلال العام ٢٠١٣ وافقت وزارة البيئة على مشروع قانون المناطق المحمية المذكور والمعدّ من قبل مجلس الإنماء والإعمار، ومن ثم وافقت عليه اللجان النيابية المختصة؛ كذلك خلال العام ٢٠١٤، أنجز المجلس، من خلال المشروع، العمل على إعداد مشروع المرسوم التطبيقي لقانون المناطق المحمية، وإيداعه لوزارة البيئة.

وضمن إطار مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات، قام المشروع، خلال العام ٢٠١٢ كمرحلة أولى، بالمباشرة بإعداد خطتين إداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ينبثق عنهما دفتر شروط خاص بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشحيل، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة. وخلال العام ٢٠١٣، قام المجلس بإيداع وزارة الزراعة التقرير النهائي المتضمّن خطتين إداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ودفترتي الشروط، تمهيداً للحصول على موافقة وزارة الزراعة.

وبناء على طلب وزارة الزراعة، أنجز المجلس المرحلة الثانية من هذه المهمة والمتضمنة: تنفيذ برنامج تدريبي موجهة لحراس الأحراج والناشطين المحليين. تأمين معدّات ومستلزمات خاصة بإدارة الأحراج. اقتراح آلية متابعة ومراقبة لتنفيذ الخطتين الإداريتين لغابتي عندقت والسفيرة.

هذا ومن ضمن مشروع ADELNORD تم التعاقد مع جهات مسؤولة لشراء مواد التواصل والدعاية الخاصة بالمشروع وذلك عبر مناقصة بحسب القوانين المرعية الإجراء وبمراقبة وموافقة المجموعة الأوروبية.

كما أن مجلس الإنماء والإعمار كان قد باشر بتأمين ٨,٤ مليون دولار اميركي من قرض الاوبيك، لصالح المشروع الأخضر بهدف تمويل تنفيذ مشروع التنمية الزراعية المستدامة في مناطق التلال "حصاد" الذي يهدف إلى إنشاء برك جبلية للتنمية الزراعية لتكون مصدراً مائياً إضافياً للري في أشهر الصيف في المناطق الريفية الفقيرة حيث تقل المياه . وفي هذا الإطار:

وقّع مجلس الإنماء والإعمار خلال العام ٢٠١٤، على مذكرة تفاهم مع المشروع الأخضر حول آلية التنفيذ والصرف من قرض صندوق الأوبيك للتنمية الدولية (OFID) رقم ١٣٣٧PB المخصص لتنفيذ المشروع؛ كما وتم الاتفاق على تحديد مواقع لعشرين برك جبلية مرتقب تنفيذها ضمن المشروع موزعة على خمس محافظات على الشكل الآتي: بوداي، يونين، عميري المضي، برق، الزرايزر، عين البنية، نحلة والقيقب (البقاع)؛ عيتا الشعب، عيترون، بيت ليف، شبع، كفرشوبا، مجدل سلم (النبطية)؛ إهمج، دير المخلص، وقرنايل (جبل لبنان)؛ كرم المهر وبقاعصفرين (الشمال)؛ ومنجز (عكار).
كمرحلة أولى، جرى تزييم أعمال الأشغال والإشراف لثمانية برك جبلية كمرحلة أولى وهي: بوداي، عين البنية، نحلة (البقاع)؛ عيتا الشعب، عيترون، بيت ليف، شبع (النبطية)؛ وإهمج (جبل لبنان)؛ وكمرحلة ثانية، تم تزييم ستة برك جديدة في كل من كرم المهر محافظة الشمال، منجز - محافظة عكار، مجدل سلم - محافظة النبطية، كفرشوبا - محافظة النبطية، يونين - قضاء بعلبك والمضوي - قضاء الهرمل؛

وفي إطار البرنامج الوطني لتشجير "٤٠ مليون شجرة" الذي تعمل على إعداده وتنفيذه وزارة الزراعة بالتعاون مع مختلف الهيئات المحلية والجهات المانحة، والذي يشكل أحد أبرز أهدافها في خطة عملها الحالية،

أبدت الوكالة الفرنسية للتنمية AFD إهتمامها بالبرنامج المذكور، وخصصت له بعثة خاصة انبثق عنها مذكرة Aide-Memoire تصف واقع الحال والمبادرات الحالية في هذا المجال وأهم الحاجات، بحيث تم اقتراح خطوط عريضة لدفتر شروط يهدف إلى إعداد دراسات تمهيدية (Avant-Projet Sommaire (APS) وتفصيلية (Avant Projet Détaillé (APD) Etudes et Mulf تزييم (DCE) (Dossiers de Consultation des Entreprises) ، بالإضافة إلى دراسات تقييم أثر بيئي واجتماعي (EIES) (d'Impact Environnemental et Social) ، على أن تتم من خلال مجلس الإنماء والإعمار بالتنسيق مع وزارة الزراعة وبتمويل من قبل الـ AFD؛

وعطفاً على هذه المعطيات، أعدّ المجلس بالتنسيق مع المعنيين في وزارة الزراعة والـ AFD ملف تزييم الدراسات (APS, APD/DCE et EIES) في إطار المساهمة في البرنامج الوطني لتشجير "٤٠ مليون شجرة"، الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية AFD بقيمة ٣٠٠,٠٠٠ يورو، وتنقسم هذه الخدمات على مرحلتين: المرحلة الأولى تتضمن إعداد (Avant-Projet Sommaire (APS) و (Etudes d'Impact Environnemental et Social) (بقيمة لا تتخطى ١٥٠,٠٠٠ يورو).

المرحلة الثانية تتضمن إعداد (Avant Projet Détaillé (APD) و (Dossiers de Consultation des Entreprises (DCE) (بقيمة لا تتخطى ١٥٠,٠٠٠ يورو)، وتكون إختيارية للمجلس (optionnelle)؛ على أن يباشر بالمرحلة الثانية على ضوء المعطيات التي ستوفرها المرحلة الأولى من الدراسة. وعليه، تم إجراء استدرج العروض لإنجاز هذه المهمة ورست المناقصة على الاستشاري FRM FRANCE للقيام بهذه المهمة بالتعاون مع كل من مكتب ECOCENTRA ومكتب ID Green Land Consulting؛

وعلى صعيد آخر، قام المجلس بإعداد مسودة مشروع of Lebanese Coastal Sustainable Socio Economic Development Communities بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة والوكالة الإيطالية للتعاون، والذي يتمحور حول تطوير القطاع الزراعي والثروة السمكية في خمس مدن ساحلية لبنانية.

تقدم العمل خلال العام ٢٠١٧

بالنسبة لمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (قناة ٨٠٠) - المرحلة الأولى، تواصل شركة Kharafi/Veziroglu/Guris تنفيذ الأشغال كما ويتابع الاستشاري المجموعة المندمجة Lahmeyer Int.GmbH/Shair & Partners "JBJ Gauff/ingenieur/D.A.H" بالإشراف على تنفيذ الأشغال؛ وذلك لغاية نهاية العام ٢٠١٨ بعد أن تم التمديد لهما خلال العام ٢٠١٧؛

كما يستمر حالياً تنفيذ عدة مشاريع زراعة وري لها طابع بلدي وذلك من خلال عمل "صندوق التنمية الاجتماعية" بتمويل من هبة من الاتحاد الأوروبي وبمساهمات من البلديات المعنية في هذه المشاريع خاصة في مناطق الجنوب وعاكار.

وفي سياق تنفيذ "مشروع التنمية المحلية في لبنان الشمالي" ADELNORD الممول من الهبة رقم ENPI/٢٠٠٨/١٩-٠٠٦٢٣ يعمل المجلس على مواصلة التنسيق مع وزارة البيئة لجهة الموافقة والسير بمشروع المرسوم التطبيقي الخاص بالمناطق المحمية؛

التنسيق مع وزارة الزراعة لجهة التصديق على الخطتين الإداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ودفتري الشروط الخاصة بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشحيل وضمن إطار مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات.

أما فيما يتعلّق بمشروع التنمية الزراعية المستدامة في مناطق التلال "حصاد"، واصل المجلس تأمين التمويل اللازم لتنفيذ أعمال البحيرات الجبلية في كل من المناطق التالية: بوداي، عين البنية، نحلة (البقاع)؛ عيتا الشعب، عيترون، بيت ليف، شبعاً كفرشوبا ومجدل سلم (النبطية)؛ وإهمج (جبل لبنان)، كرم المهر (الشمال)، منجز عكار، يونين والمضوي (بعلبك الهرمل)؛ كما ومتابعة تقدّم الأعمال بالتعاون مع المشروع الأخضر.

أما فيما يتعلّق بمشروع "دراسات APS, APD/DCE et EIES" في إطار المساهمة في البرنامج الوطني لتشجير "٤٠ مليون شجرة"، الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، تم تعديل مهام الاستشاري على أساس إعطاء المجال للجمعيات الأهلية المتخصصة في هذا القطاع وبالتشارك مع البلديات، التقدّم بمشاريع تحريج (دراسة وتنفيذ) بناء على دفاتر شروط يعدها الاستشاري FRMI/ECOCENTRA/ID Green Land Consulting، كما ويقوم بمؤازرة هذه الجمعيات وتقييم مشاريعها، بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة.

عليه، جرى الإعلان عن تقديم الطلبات Appel à propositions إلى مجلس الإنماء والإعمار، وتقدّمت الجمعيات بـ ١٩ مشروع، خضعت جميعها لعملية التأهيل - المرحلة الأولى (pré-sélection) ليصبح عددها تسعة مشاريع مستوفية شروط هذه المرحلة، والتي تخوّلها الانتقال إلى المرحلة الثانية من تقديم الطلبات (أي التأهيل النهائي)، وموزعة على الشكل الآتي:

الجمعيّة	البلديّة المستفيدة	القضاء/المحافظة
جمعيّة الـ AFDC (راشيا)	راشيا	راشيا/البقاع
جمعيّة الـ AFDC (شمسطار)	شمسطار	بعلبك/بعلبك الهرمل
جمعيّة محميّة إهدن	إهدن	زغرتا / لبنان الشمالي
جمعيّة الـ LRI (بشري)	بشري	بشري / لبنان الشمالي
جمعيّة الـ LRI (البقاع الغربي)	القرعون، بعلول، ومجدل بلهيص	البقاع الغربي / البقاع
جمعيّة جذور لبنان	الدامور	الشوف / جبل لبنان
جمعيّة محميّة أرز الشوف	نيحا، وعيتيت	الشوف / جبل لبنان
جمعيّة SEEDS بالاشتراك مع Grupo-Silvestri	السلطان يعقوب، المنارة والبيرة	البقاع الغربي، راشيا / البقاع
جامعة البلمند	تنورين	البترون / لبنان الشمالي

ووصولاً إلى المرحلة الثانية: طلب من الجمعيات المؤهلة لهذه المرحلة التقدّم بدراسات الأثر البيئي للمشروع المقترح، ودراسة تفصيلية للمشروع، بالإضافة إلى تخمين مفضل لكلفته، علماً بأنّه من مهام الاستشاري، FRMI/ECOCENTRA/ID Green Land Consulting مؤازرة الجمعيات المؤهلة في إعداد هذه الدراسات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يأتي تمهيداً "وتحضيراً" لبرنامج دعم الصمود الاجتماعي والبنية التحتية والتحريج والزراعة في لبنان (PARSIFAL)، المرتقب تمويله من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD عبر هبة تبلغ قيمتها ١٥ مليون يورو، والذي يتضمن ثلاث مكونات:

مكوّن التحريج: الذي سيتألف من تنفيذ مشاريع التحريج المؤهلة نهائياً على ضوء الدراسات التفصيلية والدراسات البيئية، من قبل الجمعيات الأهلية والبلديات المعنية.

مكوّن البنى التحتية: يتولى الاستشاري FRMI/ECOCENTRA/ID Green Land Consulting تحديد مشاريع بنى تحتية ريفية بالاستناد إلى طلبات واردة إلى المشروع الأخضر ووزارة الزراعة ومجلس الإنماء والإعمار تتعلّق بالمناطق المتأثرة بالأزمة السورية وتواجد اللاجئين لاسيما في محافظتي البقاع وعاكار.

ومكوّن المؤازرة الفنيّة والتدريب وغيرها: من مهام الاستشاري FRMI/ECOCENTRA/ID Green Land Consulting وضع إطار عام لهذا المكوّن لاسما هيكلية ومهام المؤازرة الفنية وتحديد حاجيات التدريب وبناء قدرات المؤسسات. وفي هذا السياق باشر الاستشاري إعداد وثيقة نهائية شاملة لهذا البرنامج بالتعاون مع كافة الأطراف لاسيما المجلس ووزارة الزراعة والوكالة الفرنسية للتنمية AFD.

وعلى صعيد آخر، ضمن إطار مشروع Sustainable Socio Economic Development of Lebanese Coastal Communities تواصل التنسيق مع وزارة الزراعة والوكالة الإيطالية للتعاون للتوصل إلى صيغة نهائية لمسودة المشروع الذي يتمحور حول تطوير القطاع الزراعي والثروة السمكية في بعض المدن الساحلية اللبنانية؛ وضمن هذا الإطار وقع المجلس على إتفاقية تعاون مع المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا لدول حوض البحر المتوسط في باري CIHEAM-IAM Bari لإنجاز مشروع "الخطة الرئيسية لتنمية مستدامة للمجتمعات الساحلية اللبنانية" ممولة من قبل الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بقيمة ٥٣١/٤٩٠ يورو وهي عبارة عن دراسات تحضيرية ومساعدة تقنية، ينبثق عنها سلسلة مشاريع محددة يتم تنفيذها لاحقا" بناءً على توصيات الخطة الرئيسية.

وخلال العام ٢٠١٧، تم توقيع إتفاقية ما بين منظمة الفاو ومجلس الإنماء والإعمار متعلقة بـ Promotion of Good Agriculture Practices (Including Integrated Pest Management) الهادف إلى زيادة التزام المزارعين بممارسات الإدارة المتكاملة للآفات في الزراعة (لا سيما التخفيض من استعمال المبيدات الزراعية)، وذلك ضمن إطار مشروع "الحدّ من تلوث بحيرة القرعون"، الممول من قبل البنك الدولي بقيمة ١,٥ مليون دولار أميركي لمدة أربع سنوات متتالية.

كما يقوم المجلس بمتابعة عدة مشاريع تنفذها وزارة الزراعة من خلال مشاركته في اللجان التنسيقية لهذه المشاريع نذكر منها:

اللجنة المشكلة لمعالجة مشكلة الزراعات الممنوعة في البقاع واقتراح زراعات بديلة
اللجنة الوطنية المتعلقة بتطوير سياسات فعالة لإستخدام الأراضي وتحسين مستوى معيشة الأشخاص
اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر وتغيّر المناخ والتنوع الحيوي
لجنة تنسيق « مشروع الدعم الاقتصادي والاجتماعي لمنتجي الزيتون في المناطق الفقيرة »
لجنة إعداد البرنامج الوطني للأمن الغذائي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (FAO).
هيئة توجيه "مشروع التنمية الزراعية المستدامة في مناطق التلال"، HASAD
اللجنة التسييرية لمشروع المرصد الوطني للتنمية الزراعية
اللجنة التوجيهية لمشروع "التعاون بين وزارة الزراعة والتعاون الايطالي"
اللجنة التسييرية لمشروع "تقوية إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية اللبنانية"
اللجنة التنسيقية لمشروع التنمية الزراعية والريفية ARDP الممول من الاتحاد الأوروبي.
اللجنة الوطنية التنسيقية لمنظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة (FAO).
حيث يصار إلى عرض أبرز نتائج الأعمال المنفذة، والأنشطة المرتقبة والمشاكل والتحديات التي تواجهها.

ومن الجدير بالذكر أنه بلغ عدد العقود الموقّعة ضمن إطار قطاع الزراعة، منذ العام ١٩٩٢ ولغاية نهاية ٢٠١٧، ١٦٠ عقداً، ١٤٦ منفذاً ١٤ قيد التنفيذ، إذ تبلغ جميعها قيمة ٤٦,١ مليون دولار أميركي.

أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٨:

ضمن إطار مشروع التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجبلية "حصاد": سيواصل مجلس الإنماء والإعمار على مراقبة إنجاز الأعمال في أربعة عشر بركة جبلية؛ وسيواصل المجلس تأمين التمويل من قرض الأوبيك لجهة تلزيم البرك المرتقبة الباقية لاسيما في برقا والزرايزر وبقاعصفرين ودير المخلص و وقرنايل والقيقب، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المشروع الأخضر.

وفي سياق تنفيذ "مشروع التنمية المحلية في لبنان الشمالي" ADELNORD الممول من الهيئة رقم ENPI/٢٠٠٨/١٩٠-٦٢٣ يعمل المجلس على مواصلة التنسيق مع وزارة البيئة لجهة الموافقة والسير بمشروع المرسوم التطبيقي الخاص بالمناطق المحمية؛ والتنسيق مع وزارة الزراعة لجهة التصديق على الخطتين الإداريتين لكل من غابتي عندقت-عكار والسفيرة-الضنية، ودفترتي الشروط الخاصة بإدارة الغابات بما فيها أغراض التشحيل وضمن إطار مكافحة الحرائق وحماية وإدارة الغابات.

أما بالنسبة لمشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة ٨٠٠) - المرحلة الأولى: سيواصل مجلس الإنماء والإعمار، تنفيذ المشروع الذي تم تلزيمة خلال العام ٢٠١٢ لشركة Kharafi/Veziroglu/Guris؛ سيواصل المجلس عبر التعاقد مع الاستشاري المجموعة المندمجة Lahmeyer Int.GmbH/BJJ Gauff/ingenieur/D.A.H Shair & Partners، الإشراف على عقد تنفيذ أشغال المشروع؛ سيعتمد المجلس خلال العام ٢٠١٨، إلى تلزيم عقد نظام التشغيل والتحكم الآلي SCADA، بمساعدة فنية من قبل الاستشاري وبالاتفاق مع الصندوق العربي. أما المرحلة الثانية:

سيقوم المجلس بتلزيم دراسات المرحلة الثانية خلال العام ٢٠١٨ على أن تنتهي خلال العام ٢٠١٩. سيسعى المجلس إلى تأمين القرض اللازم (حوالي ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ د.أ.) لجهة تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع، التي من المتوقع أن تمتد من العام ٢٠١٩ لغاية العام ٢٠٢٣ بما فيها مراحل والإشراف والأشغال.

والجدير بالذكر أن تنفيذ هذا المشروع سيؤدي إلى توفير ٩٠ مليون متر مكعب/سنوياً لري بالجادبية مساحة حوالي ١٤ الف هكتار بين منسوبي ٨٠٠ و٤٠٠ من بحيرة القرعون إضافة إلى توفير ٢٠ مليون م.م. /سنوياً لمياه الشرب، وذلك عن طريق قرضين نافذين من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والدولة اللبنانية.

وفيما يعود لمشروع ترميم بحيرة مشمش في محافظة عكار الممول محلياً، أنجز المجلس ملف التلزيم بانتظار المباشرة بعملية التلزيم.

في إطار المساهمة في البرنامج الوطني لتشجير "٤٠ مليون شجرة"، لاسيما في إطار التحضير لـ "برنامج دعم الصمود الاجتماعي والبنية التحتية والتخريج والزراعة في لبنان (PARSIFAL)"، المرتقب تمويله من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD عبر هبة تبلغ قيمتها ١٥ مليون يورو، من المرتقب أن يقوم الاستشاري FRMI/ECOCENTRA/ID Green Land Consulting بالمهام التالية خلال العام ٢٠١٨:

مكوّن التخريج: مؤازرة الجمعيات الأهلية والبلديات المعنية في إعداد الدراسات التفصيلية والدراسات البيئية التي على أساسها سيتم اتخاذ قرار تأهيلها نهائياً" ليصار إلى تنفيذها عبر برنامج PARSIFAL. مكوّن البنى التحتية: إختيار مشاريع البنى التحتية التي تستوفي الشروط التقنية والاجتماعية الاقتصادية وفقاً لدراسة معمّقة ومعايير محددة بالتنسيق بين الادارات المعنية والممول. ومكوّن المؤازرة الفنيّة والتدريب وغيرها: وضع إطار عام لهذا المكوّن لاسما هيكلية ومهام المؤازرة الفنية وتحديد حاجيات التدريب وبناء قدرات المؤسسات. الانتهاء من إعداد وثيقة نهائية شاملة لهذا البرنامج بالتعاون مع كافة الأطراف لاسيما المجلس ووزارة الزراعة والوكالة الفرنسية للتنمية AFD.

وسيسعى المجلس بالتعاون مع المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا لدول حوض البحر المتوسط في باري CIHEAM-IAM Bari لإنجاز الصيغة النهائية لـ "الخطة الرئيسية لتنمية مستدامة للمجتمعات الساحلية اللبنانية Master Plan for Sustainable Development of Lebanese Coastal Communities" الممولة من قبل الوكالة الإيطالية للتنمية والتعاون بقيمة ٥٣١,٤٩٠ يورو والنظر في تحديد سلسلة مشاريع يتم تنفيذها لاحقاً" بناءً على توصيات الخطة الرئيسية، وتتمحور حول تطوير القطاع الزراعي والثروة السمكية في بعض المدن الساحلية اللبنانية.

وسيواصل المجلس بالتعاون مع منظمة الفاو ووزارة الزراعة تطبيق إتفاقية "Promotion of Good Agriculture Practices (Including Integrated Pest Management)" ضمن إطار مشروع "الحدّ من تلوث بحيرة القرعون"، الممول من قبل البنك الدولي، والعمل على تقوية قدرات المزارعين والحصول على عينات ميدانية وممارسات الإدارة المتكاملة للآفات في الزراعة (لا سيما التخفيض من استعمال المبيدات الزراعية).

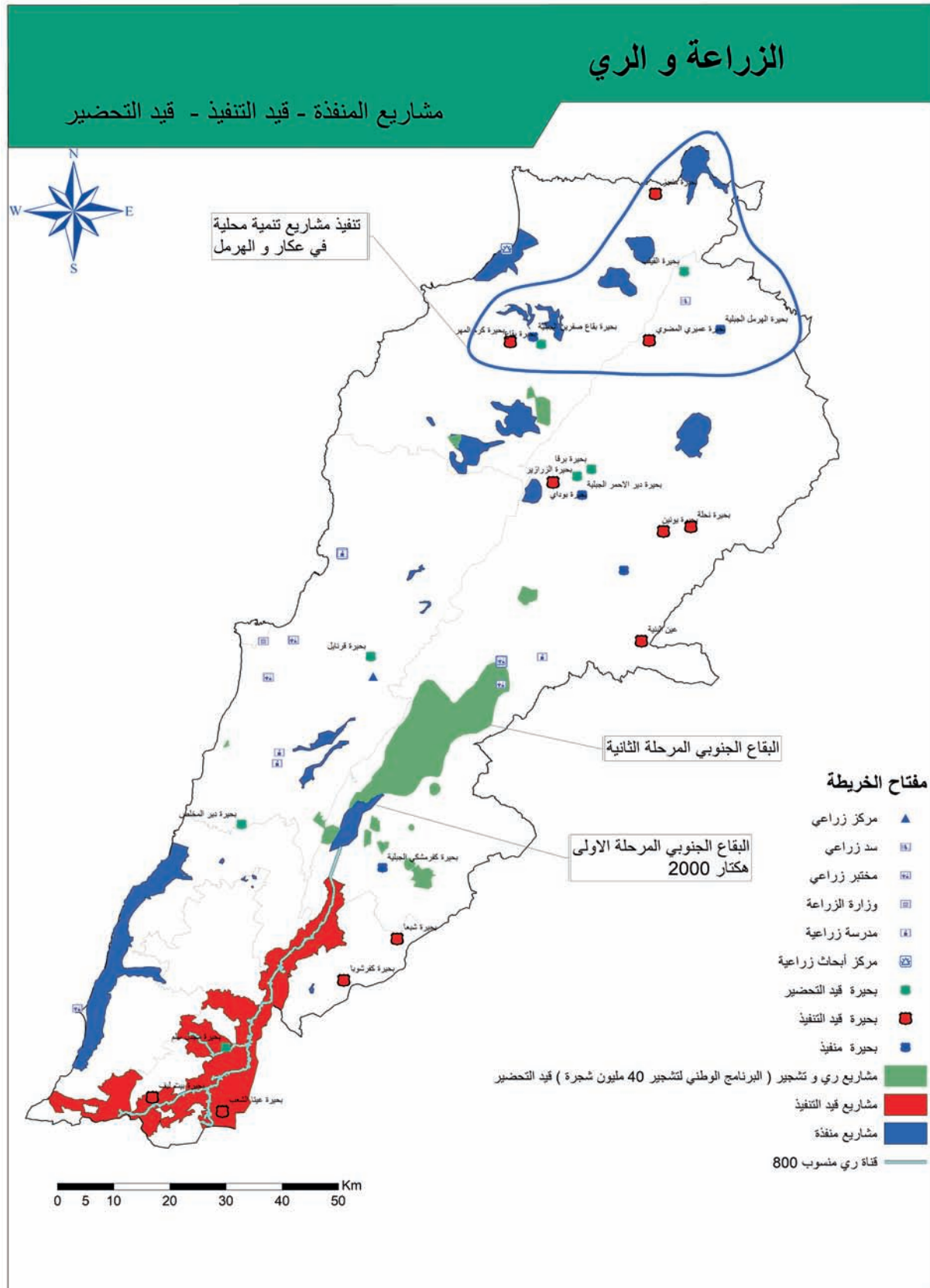
كما وسيواصل المجلس بمتابعة أعمال اللجان التنسيقية مع وزارة الزراعة لمتابعة أعمال مشاريعها المختلفة حيث يصار إلى عرض أبرز نتائج الأعمال المنفذة، والأنشطة المرتقبة والمشاكل والتحديات التي تواجهها.

جدول أبرز المشاريع قيد التحضير في أفق ٢٠١٨

اسم المشروع	القيمة التقديرية	مصدر التمويل	التاريخ المتوقع لمباشرة العمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
ترميم بحيرة مشمش	٥٠٠,٠٠٠ د.أ.	مجلس الانماء والاعمار	حزيران ٢٠١٨	ايلول ٢٠١٨
مشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (تلميم عقد نظام التشغيل والتحكم الآلي SCADA) ضمن المرحلة الأولى	٨,٠٠٠,٠٠٠ د.أ.	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٨	حزيران ٢٠٢٠
مشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة 800)- المرحلة الثانية: دراسات	٧,٠٠٠,٠٠٠ د.أ.	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي / الدولة اللبنانية	تموز ٢٠١٨	تموز ٢٠١٩
مشروع نقل مياه الليطاني إلى الجنوب اللبناني لأغراض الري والشرب (القناة 800)- المرحلة الثانية: إشراف، وأشغال	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ د.أ.	غير متوفر	حزيران ٢٠١٩	تموز ٢٠٢٣
PARSIFAL	١٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو	الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	تشرين الثاني ٢٠١٨	تشرين الثاني ٢٠٢٢
مشروع التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجبلية "حصاد" (إنشاء برك جبلية في مناطق في برقا والزراير ويقاعصفرين ودير المخلص وقرنايل والقيقب)	٢٨٥٩٧٤٣ د.أ.	قرض الأوبيك	أيلول ٢٠١٨	أيلول ٢٠١٩



بركة زراعية



الخدمات السيادية

نظرة عامة على قطاع الخدمات السيادية

يسعى المجلس إلى تلبية مطالب الوزارات التي تشمل بناء مباني جديدة وترميم وتأهيل وصيانة وتشغيل منشآت حالية. يتم ذلك ضمن توجه الدولة اللبنانية لإقامة أبنية خاصة بالوزارات والإدارات العامة على العقارات التي تملكها بهدف التخفيف من الكلفة التأجيرية للمباني المستعملة من قبل الدولة ولتحسين أوضاعها الإدارية.

أبرز الإنجازات المحققة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٧)

تم حتى العام ٢٠١٧ تنفيذ مشاريع عديدة منها بناء سرايين حكوميين جديدين في جزين وتبنين وإنشاء مبنى سراي في الهرمل وقصر عدل في صيدا. كما تم إنشاء مبنى قائممقامية في المنية وآخر في سير الضنية. كما وتم أيضاً إنشاء مبنى لوزارة المالية في منطقة العدلية-كورنيش النهر وقاعة عرض واعمال توسعة ومنع للنش في المتحف الوطني. وقد تم أيضاً إعادة تأهيل قصر الأونيسكو والسراي الكبير في بيروت والعديد من المراكز الحدودية وترميم وتأهيل مبنى الإذاعة اللبنانية ومبنى وزارة السياحة في الصنائع ومبنى السفارة اللبنانية في لندن وعدد كبير من المباني الحكومية من ضمنها مراكز عامة للبلديات، حيث بلغ مجموع قيمة هذه المشاريع المنفذة ١٧٣٢٠٠ مليون دولار أميركي. كما وتم التحضير لدراسة لتشيد مبنى موحد لإدارة الجمارك في حرم مرفأ بيروت.

تقدم العمل، خلال العام ٢٠١٧، في العقود الموقعة قبل ٢٠١٧

من ضمن المشاريع قيد التنفيذ أشغال ملحّة في معابر العبودية والبقيعة والعريضة والمصنع الحدودية وإنشاء مبنى إضافي وقاعة محاكمة ضمن حرم سجن رومية ومبنى عام لبلدية شقراوسوق جديد للخضار في طرابلس ومجمع مباني حكومية في شحيم، حيث يبلغ مجموع قيمة هذه المشاريع ١٣٢٠ مليون دولار أميركي.

مشاريع قيد التحضير

يتم تحضير دراسات لتنفيذ مشاريع إضافية في مراكز المصنع والعبودية والعريضة والبقيعة الحدودية ولتجهيز مبان إضافية لقصر العدل في مدينة بيروت وإنشاء مبنى جديد لمعهد باسل فليحان المالي الاقتصادي ولتشيد بناء يضم كل من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وإنشاء مبنى جديد لوزارة الخارجية في سوليدير وإنشاء مبنى جديد مكمل للمبنى الحالي لمعهد البحوث الصناعية في الحدث ولترميم وإعادة تأهيل سراي بعيدا الحكومي وصيانة وتأهيل مبنى المعهد الوطني للإدارة في ولتزييم دراسات لإنشاء سجون على كافة الأراضي اللبنانية. وسريات في حلبا وبعلبك وصور وقصر عدل في النبطية وسجن نموذجي في مجدليا.

الخدمات السيادية لائحة بالمشاريع (قيد التحضير)

اسم المشروع	قيمة العقد (دولار اميركي)	مصدر التمويل	تاريخ المباشرة بالعمل	التاريخ المتوقع لانجاز العمل
دراسة تنفيذ سراي حلبا	١٧٤,٠٠٠	الدولة اللبنانية	شباط 2018	شباط ٢٠١٩
تنفيذ اشغال سراي حلبا	٦,٨٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٩	حزيران ٢٠٢١
دراسة تنفيذ سراي بعلبك	١٧٢,٢٦٠	الدولة اللبنانية	شباط ٢٠١٨	شباط ٢٠١٩
تنفيذ اشغال سراي بعلبك	٦,٨٠٠,٠٠٠	الدولة اللبنانية	حزيران ٢٠١٩	آب حزيران ٢٠٢١
دراسة وتنفيذ قصر العدل في النبطية	١٧٤,٠٠٠	الدولة اللبنانية	كانون الثاني ٢٠١٦	تشرين الثاني ٢٠١٨

شباط ٢٠٢١	شباط ٢٠١٩	الدولة اللبنانية	٦,٨٠٠,٠٠٠	تنفيذ أشغال قصر العدل في النبطية
أيار ٢٠٢١	أيار ٢٠١٩	الدولة اللبنانية	٦,٨٠٠,٠٠٠	تنفيذ أشغال سراي صور
أب ٢٠٢٠	أب ٢٠١٦	الدولة اللبنانية	٥,٠٠٠,٠٠٠	انشاء مباني حكومية في شحيم مرحلة اولى وثانية
أيلول ٢٠٢١	أب ٢٠١٨	الدولة اللبنانية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	انشاء مبنى جمركي موحد على ارض ملحقة بمرفأ بيروت
ت ٢٠٢٠ ٢	ت ٢٠١٨ ٢	الدولة اللبنانية	٧,٠٠٠,٠٠٠	تاهيل مبنى الجمارك في العريضة
ك ٢٠٢١ ١	ت ٢٠٢٠ ٢	الدولة اللبنانية	٢,٠٠٠,٠٠٠	تاهيل مبنى الجمارك في البقعة
ك ٢٠٢٠ ١	ت ٢٠١٩ ٢	الدولة اللبنانية	٢,٠٠٠,٠٠٠	تاهيل مبنى الجمارك في القاع
ك ٢٠٢٠ ١	ت ٢٠١٨ ٢	الدولة اللبنانية	٢,٠٠٠,٠٠٠	تاهيل مبنى الجمارك في العبودية
ك ٢٠٢٠ ١	ت ٢٠١٨ ٢	الدولة اللبنانية	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	تحويله الشيخ عياش للشاحنات (مشترك لبناني سوري)
ت ٢٠٢١ ٢	ت ٢٠٢٠ ٢	المرسوم من ٢٠٠٢/٧٦٠٦ موازنة وزارة الاشغال العامة	١,٠٠٠,٠٠٠	تاهيل مبنى الجمارك في صور
حزيران ٢٠٢٢	حزيران ٢٠٢٠	الدولة اللبنانية	٨,٠٠٠,٠٠٠	انشاء مبنى وزارة الخارجية في سوليدير والمغتربين
حزيران ٢٠٢٢	حزيران ٢٠٢٠	الدولة اللبنانية	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	انشاء مبنى وزارة المالية في بعيدا
تموز ٢٠١٩	تموز ٢٠١٨	موازنة مجلس الانماء والاعمار	٨٠٠,٠٠٠	مشروع تأهيل المبنى الرئيسي لمجلس الانماء والاعمار
تموز ٢٠١٩	تموز ٢٠١٨	الدولة اللبنانية	١,٠٠٠,٠٠٠	تأهيل القسم المستأجر من قبل وزارة المالية في العقار رقم ١٣٨٣ بمنطقة المرفأ العقارية
حزيران ٢٠٢٣	حزيران ٢٠١٩	الدولة اللبنانية	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	انشاء سجن نموذجي في مجدليا



مجمع مباني حكومية - شحيم



مركز ثقافي



ترميم سجن رومية



رسم قصر العدل - نبطية



رسم قصر العدل - نبطية

تمويل برنامج إعادة الإعمار

التمويل المحقق

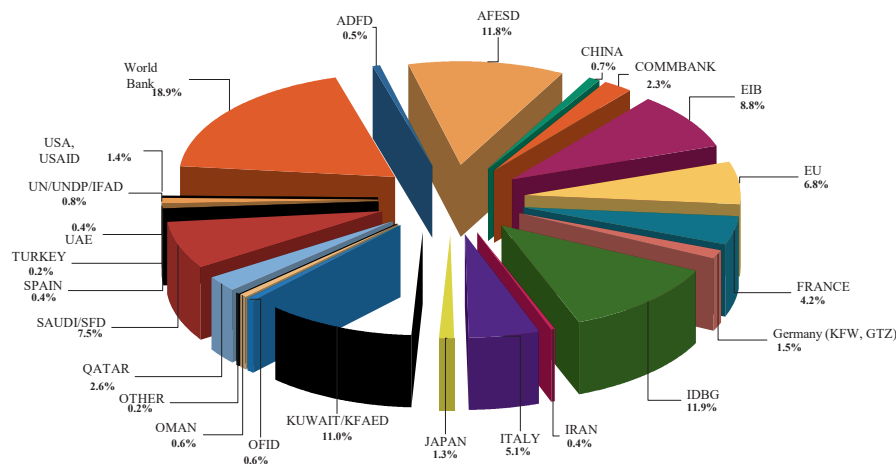
يشمل التمويل المحقق لبرنامج إعادة الإعمار اتفاقيات قروض وافقت عليها الحكومة وصادق عليها مجلس النواب، واتفاقيات هبات وضعت قيد التنفيذ بموجب مراسيم حكومية. بلغت القيمة الإجمالية للتمويل الخارجي المحقق منذ العام ١٩٩٢ وحتى نهاية عام ٢٠١٧ ما يوازي ١٢,٥٤٨ مليون دولاراً أميركياً، حسب أسعار الصرف المسجلة في نهاية العام ٢٠١٧ وذلك فيما يتعلق بالتمويل المتاح لتاريخه، مكونة من هبات وقروض، ويمكن تفصيل إجمالي التمويل الخارجي المحقق على الشكل التالي:

المجموع	القروض	الهبات	المبلغ بملايين الدولارات الأميركية ^(١)
١٢,٥٤٨	٨,٨٩٥	٣,٦٤٣	
%١٠٠	%٧١	%٢٩	النسبة المئوية من المجموع

يتبع مجلس الإنماء والإعمار سياسة عامة لتأمين القروض المُيسرة للقطاعات الاجتماعية ولتأمين قروض تجارية للقطاعات والمشاريع ذات الربحية المرتفعة (الإنتاجية). إلا أن المجلس لا يُشكّل الهيئة الحكومية الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ برنامج إعادة الإعمار، فهناك عدد من الوزارات والإدارات الحكومية تساهم أيضاً في تنفيذ أجزاء أخرى من هذا البرنامج.

التمويل الخارجي المحقق حسب المصادر: ساهم حوالي ٢٣ مصدر تمويل خارجي أساسي بأكثر من ٢٠ مليون دولار لتمويل برنامج إعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، قام حوالي ٢٤ مصدر تمويلي بتوفير عدد من الهبات في عدة مراحل من برنامج إعادة الإعمار. ويُبين الرسم البياني رقم (١) حصة كل مصدر ساهم بأكثر من ٢٠ ملايين دولار أميركي في تمويل هذا البرنامج. تجدر الإشارة أن إحدى عشرة مصدر تمويل خارجي رئيسي ساهم بأكثر من ٩٠٪ من إجمالي التمويل الخارجي، وهم بالتحديد: البنك الدولي للإنشاء والتعمير بنسبة ١٨,٩٪، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة ١١,٨٪، البنك الإسلامي للتنمية بنسبة ١١,٩٪، دولة الكويت والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة ١١٪، البنك الأوروبي للتمويل بنسبة ٨,٨٪، المملكة العربية السعودية والصندوق السعودي للتنمية بنسبة ٧,٥٪، الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦,٨٪، جمهورية إيطاليا بنسبة ٥,١٪، الجمهورية الفرنسية بنسبة ٤,٢٪، دولة قطر بنسبة ٢,٦٪، المصارف التجارية بنسبة ٢,٣٪. وبلغ التمويل المحقق ١٢,٥٤٨ مليون دولار أميركي أي بزيادة بلغت ٦٩٨ مليون دولار مقارنة مع إجمالي التمويل المحقق في نهاية العام ٢٠١٦. تنقسم هذه الزيادة إلى قسمين: التمويل المحقق خلال العام ٢٠١٧ والقسم الثاني يعود بشكل أساسي إلى فروقات في أسعار صرف العملات وخاصة اليورو والدينار الكويتي وبعض التحسينات على قاعدة البيانات.

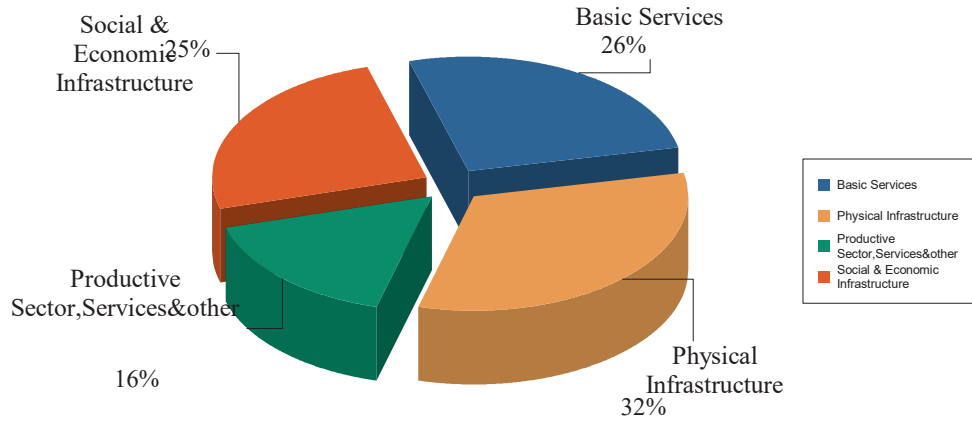
الرسم البياني رقم ١
إجمالي التمويل الخارجي المبرم، الموقع و الموافق عليه موزع حسب مصادر التمويل



(١) إن مجموع الهبات والقروض بالدولار الأميركي مطبق حسب أسعار سعر الصرف المسجلة في تاريخ الاقفال بالنسبة للقروض والهبات المقفلة وحسب أسعار سعر الصرف المسجلة في تاريخ النفاذ او الابرام للاتفاقيات النافذة وحسب أسعار سعر الصرف المسجلة في نهاية العام ٢٠١٧ بالنسبة للقروض والهبات التي لم تبرم بعد

توزيع التمويل الخارجي المحقق حسب القطاعات: يُبين الرسم البياني رقم (٢) توزيع إجمالي التمويل الخارجي المحقق حتى تاريخه بين المجموعات القطاعية الرئيسية. بلغت حصة قطاعات البنى التحتية الأساسية من التمويل الخارجي ٣٢٪، وهي تعود بصورة رئيسية لقطاعات الكهرباء والاتصالات والنقل البري البحري والجوي. وبلغت حصة القطاعات الاجتماعية ٢٥٪ وشملت قطاعات التعليم والصحة العامة وتعويضات الإسكان والشباب والرياضة وترتيب الأراضي والبيئة، في حين بلغت حصة قطاعات الخدمات الأساسية ٢٦٪ توزعت بين قطاعات إمداد مياه الشرب، والصرف الصحي، والنفايات الصلبة، أما فيما يخص القطاعات الإنتاجية والقطاعات الأخرى فلقد بلغت ١٦٪ وشملت الزراعة والري والصناعة والسياحة وخدمات القطاع الخاص والإدارة المحلية والمركزية وقطاعات مختلفة.

الرسم البياني رقم ٢
إجمالي التمويل الخارجي المبرم، الموقع و الموافق عليه موزع حسب القطاعات الأساسية



التمويل الجديد

يعكس التمويل الخارجي الذي توفّر خلال العام ٢٠١٧ الذي بذله مجلس الإنماء والإعمار في ترجمة وعود التمويل الخارجي وتحويلها إلى تمويل محقق. إذ أن هذا التمويل يحتاج لتأمين توفره بشكل نهائي إلى استكمال بعض الإجراءات القانونية والإدارية لكي يصبح نافذاً. بلغت القيمة الإجمالية للتمويل الخارجي الذي جرى توفيره خلال عام ٢٠١٧، حوالي ٤٧٧ مليون دولار أميركي منها ٢٩٣ مليون دولار أميركي بشكل قروض ١٨٤ مليون دولار أميركي بشكل هبات.

ندرج فيما يلي أهم اتفاقات القروض أو الهبات التي تم توقيعها أو المصادقة عليها أو تم تحضيرها خلال العام ٢٠١٧:

البنك الدولي

مشروع "الطرق والعمالة" (Roads and Employment Project): تم التوقيع مع البنك الدولي على إتفاقية تمويل مشروع "الطرق والعمالة" بقيمة اجمالية تبلغ ٢٠٠ مليون دولار (جزء هبة بقيمة ٤٥،٤ مليون دولار وجزء قرض ميسر بقيمة ١٥٤،٦ مليون دولار). وقد احيلت إتفاقية القرض الى مجلس النواب للموافقة بموجب المرسوم رقم ٢٣٦٥ تاريخ ١٣ شباط ٢٠١٨.

مشروع النقل العام للركاب في بيروت الكبرى:

جرى خلال العام ٢٠١٧ التحضير مع البنك الدولي لاتفاقية تمويل مشروع النقل العام للركاب في بيروت الكبرى بقيمة ٢٩٥ مليون دولار أميركي وذلك ضمن إطار المبادرة الدولية للتمويل الميسر GCFP مؤلف من "جزء قرض IBRD" بقيمة ٢٢٥،٢ مليون دولار أميركي وجزء هبة بقيمة ٦٩،٨ مليون دولار أميركي.

(٢) باستثناء البروتوكولات ومذكرات التفاهم المالية التي تتطلب دائماً توقيع اتفاقيات تمويل إضافية تتعلق بالمشاريع المحددة والموافق عليها في هذه البروتوكولات ومذكرات التفاهم.

تمويل اضافي لمشروع تزويد منطقة بيروت الكبرى بمياه الشرب:

خلال العام ٢٠١٧ تم التحضير لاتفاقية تمويلية اضافية مع البنك الدولي لمشروع تزويد منطقة بيروت الكبرى بمياه الشرب بقيمة ٩٠ مليون دولار اميركي.

البنك الأوروبي للتمير

مشروع تحديث وتوسيع تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في صيدا

تم ٢٢ آذار ٢٠١٨ توقيع اتفاقية هبة عينية بقيمة ٣٨٠,٠٠٠ يورو أي ما يعادل تقريبا ٤٥٦,٠٠٠ دولار اميركي لدراسة جدوى المشروع تمهيدا لتمويل اشغال تحديث وتوسيع وتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في صيدا.

مشروع إنشاء البنى التحتية لثلاث مناطق صناعية جديدة في بعلبك وتربل - قوسايا والقاع

في ٤ نيسان ٢٠١٨، وافق مجلس الوزراء على الاتفاقية للمساهمة في تمويل ٥٠٪ من كلفة المشروع أي حوالي ٥٢ مليون يورو أي ما يعادل ٦٢ مليون دولار اميركي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر قرض ميسر، وتبلغ الكلفة التقديرية للمشروع ١١٨,٦ مليون دولار اميركي. تم توقيع الاتفاقية في ٣٠ نيسان ٢٠١٨.

مشروع توسعة محطة تكرير المياه المبتدلة عند مصب نهر الغدير وتأهيل الشبكات في حوض الغدير في ١٥ شباط ٢٠١٨، وافق مجلس الوزراء على مشروع اتفاقية قرض ميسر بقيمة ٦٨,٥ مليون يورو أي ما يوازي تقريبا ٨٢ مليون دولار اميركي لتمويل المشروع (يغطي المشروع جزء من مدينة بيروت وضواحيها الجنوبية الغربية). وتم توقيع الاتفاقية في ٢٨ شباط ٢٠١٨.

مشروع برنامج «الطرق والعمالة»

يتم التحضير للمساهمة في تمويل برنامج «الطرق والعمالة» بقيمة اجمالية تبلغ ١٦٨ مليون يورو أي ما يعادل حوالي ٢٠٠ مليون دولار اميركي عبر قرض ميسر.

مشروع استكمال شبكات الصرف الصحي في الحوض المائي لمحطة المعالجة في طرابلس

يتم التحضير لمشروع اتفاقية قرض بقيمة ٧٤ مليون يورو أي ما يعادل ٨٨ مليون دولار اميركي للمساهمة في تمويل المشروع.

البنك الإسلامي للتنمية

مشروع مياه جبل عامل - المرحلة الثالثة

وافق البنك الإسلامي للتنمية بتاريخ ٨ اذار ٢٠١٥ على تمويل مشروع مياه جبل عامل (المرحلة الثالثة) بمبلغ ٦٠,٩٧ مليون دولار اميركي. تم توقيع الاتفاقية في ١٦ اذار ٢٠١٦. وقام البنك بإعلان نفاذها بتاريخ ٦ تموز ٢٠١٧.

مشروع إعادة بناء طريق بير الهيث - قرطبا (المرحلة الثالثة)

في ٢٦ تشرين الاول ٢٠١٦ تم توقيع اتفاقية (استصناع ووكالة) لتمويل مشروع إعادة بناء طريق بير الهيث - قرطبا (المرحلة الثالثة) بقيمة ٢٠,٧ مليون دولار اميركي. صادق مجلس النواب على الاتفاقية في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٧ وتم إعلان نفاذ الاتفاقية بتاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠١٨.

مشروع مياه بيروت الكبرى (سد بسري)

خلال العام ٢٠١٦ تم توقيع اتفاقية (استصناع ووكالة) لتمويل مشروع مياه بيروت الكبرى (سد بسري). بلغت مساهمة البنك الإسلامي في هذا المشروع ١٢٨ مليون دولار اميركي. وتم اعلان نفاذ هذا المشروع ب تاريخ ٦ تموز ٢٠١٧.

استكمال وتطوير مشروع الغدير لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي

تم إعلان نفاذ اتفاقية (استصناع ووكالة) لتمويل هذا المشروع بتاريخ ٦ تموز ٢٠١٧. وقد بلغت مساهمة البنك الإسلامي في هذا المشروع ٨٧,٥ مليون دولار أميركي.

مشروع الطريق الساحلي الجنوبي (برج رجال - صور)

وافق البنك الإسلامي على تمويل هذا المشروع وذلك بمبلغ ٢٦,٧ مليون دولار أميركي بتاريخ ٢٤ اب ٢٠١٤. وقعت اتفاقية التمويل (استصناع ووكالة) في ٧ شباط ٢٠١٦ وقام البنك الإسلامي بإعلان نفاذ هذه الاتفاقية بتاريخ ٦ تموز ٢٠١٧.

مشروع إنشاء طريق "سير" والطريق الدائري الشرقي لمدينة طرابلس - المرحلة الثانية

وافق البنك الإسلامي بتاريخ ٣١ تموز ٢٠١٦ على تمويل هذا المشروع ضمن برنامج تطوير شبكة الطرق في لبنان بمبلغ ٨١,٣ مليون دولار أميركي. وقعت الاتفاقية في ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٦. صدر مرسومي إبرام اتفاقتي تمويل هذا المشروع بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٨.

مشروع تطوير وتوسعة مرفأ طرابلس

وافق البنك الإسلامي بتاريخ ٢٦ اذار ٢٠١٧ على تمويل المشروع بمبلغ ٨٦ مليون دولار أميركي. تم توقيع اتفاقتي تمويل هذا المشروع بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٨. وتم إحالتهما بموجب مرسومين بتاريخ ٢٧ اذار ٢٠١٨ إلى مجلس النواب لإبرامهما.

مشروع دعم القطاع الصحي في لبنان

وافق البنك الإسلامي بتاريخ ٢ تموز ٢٠١٧ على تمويل المشروع ضمن المبادرة المالية الميسرة، بقيمة اجمالية تبلغ ٣٠ مليون دولار أميركي (منها ٥,٩ مليون دولار أميركي هبة و ٢٤,١ مليون دولار أميركي قرض). وتم توقيع الاتفاقتين العائدين لهذا المشروع بتاريخ ٩ اذار ٢٠١٨. كما قام مجلس الوزراء بإحالتهم بموجب مرسومين إلى مجلس النواب لإبرامهما.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

مشروع اللوتوستراد العربي الشمالي وطريق ذوق مصبح - جعيتا

تم خلال عام ٢٠١٧ تحضير اتفاقية قرض مع الصندوق العربي بقيمة ٥٦ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي ١٨٥ مليون دولار أميركي، لتمويل المشروع. ارسلت الى مجلس الوزراء للموافقة.

مشروع الصرف الصحي في شمال حوض الليطاني ومناطق شرق زحلة

تم تحضير اتفاقية قرض بقيمة ٢٧ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي ٨٩ مليون دولار أميركي لتمويل المشروع. ارسلت الى مجلس الوزراء للموافقة.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

مشروع الصرف الصحي في الصرفند

جرى التوقيع بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠١٦ على اتفاقية قرض مع الصندوق بقيمة ١٨ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي ٦٠ مليون دولار أميركي، للمساهمة في تمويل المشروع. وقد تم إبرام الاتفاقية في ١٨ أيار ٢٠١٨.

مشروع توفير المياه لاغراض الري والشرب في بشري

بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٧ وافق الصندوق على اتفاقية قرض ميسر بقيمة ١١,٢ مليون دينار كويتي أي ما يعادل ٣٧ مليون دولار أميركي لتمويل المشروع. وقد تم إبرام الاتفاقية في تاريخ ٢٠١٨/٥/١٨ مشروع انشاء منظومتين للصرف الصحي في الشوف

تم التحضير خلال العام ٢٠١٦ لاتفاقية قرض مع الصندوق للمساهمة في تمويل المشروع بقيمة ١٥ مليون دينار كويتي، أي ما يعادل حوالي ٥٠ مليون دولار أميركي، وقد تم توقيع الاتفاقية في ٨ شباط ٢٠١٨.

الوكالة الفرنسية للتنمية

مشروع الصرف الصحي في منطقة وادي قاديشا

في ٤ شباط ٢٠١٨ وافق مجلس الوزراء على اتفاقية قرض لتمويل المشروع بقيمة ٣٤ مليون يورو، أي ما يعادل تقريبا ٣٩ مليون دولار أميركي. تم توقيع الاتفاقية في ١٦ أيار ٢٠١٨.

مشروع البرنامج الوطني لإعادة التشجير، والذي يتضمن البنية التحتية في المناطق الريفية في ٤ نيسان ٢٠١٨ وافق مجلس الوزراء على قبول هبة لتمويل المشروع بقيمة ١٥ مليون يورو أي ما يعادل تقريبا ١٧ مليون دولار أميركي. تم توقيع الاتفاقية في ١٦ أيار ٢٠١٨.

إنشاء وتجهيز مبنى المعهد الوطني للفنون والمهن ودعم برنامج تطوير المعهد في لبنان

تم في ١٠ شباط ٢٠١٧ إبرام اتفاقية قرض ميسر بقيمة ٢١ مليون يورو أي ما يعادل تقريبا ٢٥ مليون دولار أميركي لتمويل المشروع.

الدراسات التحضيرية للمشاريع

تم في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٧ التوقيع على اتفاقية هبة بقيمة ٧٠٠,٠٠٠ يورو أي ما يعادل تقريبا ٨٣٥,٠٠٠ دولار أميركي لتمويل الدراسات التحضيرية للمشاريع.

مشروع دعم الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة في اطار دعم القطاع الخاص

بعد ان وقعت اتفاقية قرض بقيمة ٣٤ مليون دولار لتمويل هذا المشروع خلال العام ٢٠١٥، أجازت الحكومة إبرام الاتفاقية بموجب القانون ٧٤ تاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٨. بانتظار صدور مرسوم الإبرام.

مفوضية المجموعة الأوروبية

مشروع دعم اصلاح النظام القضائي

تم توقيع ملحق لاتفاقية الهبة بقيمة ٤ مليون يورو لتصبح القيمة الاجمالية للهبة ٩ مليون يورو. تم في ٧ نيسان ٢٠١٨ اعلان نفاذ هذه الاتفاقية.

مشروع للدعم التقني لعدد من الادارات العامة ومجلس الانماء والاعمار

تم في ٢٧ شباط ٢٠١٧ اعلان نفاذ اتفاقية هبة بقيمة ٥ مليون يورو مخصصة للدعم التقني لعدد من الادارات العامة ومجلس الانماء والاعمار.

مشروع دعم برنامج الشراكة اللبنانية مع الاتحاد الأوروبي

تم في ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٧ التوقيع على اتفاقية هبة بقيمة ٦ مليون يورو لدعم برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. أبرمت الاتفاقية في ١٣ شباط ٢٠١٨.

الجمهورية الإيطالية

تم التوقيع على اتفاقية اطارية (Framework Agreement)، بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية

الابطالية: تتضمن هذه الاتفاقية:

مشاريع في قطاع الصرف الصحي
مشروع تطوير القطاع الصناعي في لبنان
مشروع بيئي ثقافي سياحي
مشروع دعم للمجتمعات الساحلية في لبنان

وقد احيلت بموجب المرسوم رقم ٦٠٦ تاريخ ٢٤ نيسان ٢٠١٧ الى مجلس النواب للموافقة. وقد وافق مجلس النواب على الاتفاقية بموجب القانون رقم ٧١ تاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٨.

جمهورية الصين الشعبية:

مشروع لدعم ومساعدة النازحين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة

تم التوقيع بتاريخ ١٣ كانون الثاني ٢٠١٧ على اتفاقيتي هبة بقيمة اجمالية بلغت ٧٠ مليون يوان صيني أي ما يعادل تقريبا ١٠,٥ مليون دولار أميركي. تم تنفيذهما من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.

مشروع لبناء المعهد الوطني العالي للموسيقى في إطار المساعدة المخصصة لبناء المعهد الوطني العالي للموسيقى تم في ١٣ أيار ٢٠١٧ التوقيع على هبة عينية مقدمة من الحكومة الصينية بقيمة ١٠٠ مليون يوان صيني أي ما يعادل ١٥,٤ مليون دولار أميركي كدفعة اولى وجرى تخصيص ثلاث هبات مقدمة سابقا بقيمة ١٢٠ مليون يوان صيني ما يعادل ١٨,٤ مليون دولار أميركي ليصبح اجمالي المخصص للمشروع ٢٢٠ مليون يوان صيني ما يعادل تقريبا ٣٤ مليون دولار أميركي.

الحكومة الهولندية

مشروع لدعم التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل

وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٧ على قبول هبة مقدمة من الحكومة الهولندية لدعم المشروع بقيمة ٤,٤ مليون دولار أميركي عبر برنامج صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ESFD). وقعت الاتفاقية في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٨ وصدر مرسوم الأبرام في ١٩ شباط ٢٠١٨.

تمويل خارجي مبرم وموقع وموافق عليه حتى تاريخ 2017/12/31 (تمويل بإدارة المجلس أو بإدارة إدارات أخرى)
هبات بملايين الدولارات الاميركية (توزيع حسب القطاعات و مصادر التمويل)

البروتوكول الفرنسي / الجمهورية الفرنسية / الوكالة الفرنسية للتنمية	جمهورية ايطاليا	الاتحاد الاوروبي	المملكة العربية السعودية/الصندوق السعودي للتنمية	البنك الاوروبي للتتمير	دولة الكويت/ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية/ المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	مجموعة البنك الدولي	
27.68	226.77	852.05	670.98	11.96	525.72	7.38	50.26	308.54	المجموع
6.95	15.59	71.12	169.71	1.03	96.99	0.25	30.81	62.94	البنى التحتية الاساسية
5.41		3.98			25.36			7.54	الكهرباء
		0.90							الاتصالات
0.63	10.30		109.71	1.03	40.62			45.40	الطرق والنقل العام
0.54					2.62				النقل الجوي
0.37		3.28							النقل البحري
	5.30	62.96	60.00		28.40	0.25	30.81	10.00	البنى التحتية المتعددة القطاعات
4.12	160.85	148.94	415.17	0.00	259.41	1.91	12.01	178.53	القطاعات الاجتماعية والاقتصادية
	0.04	0.86	10.44		21.98				الشباب والرياضة
0.11	15.63	41.20							ترتيب الراضي والبيئة
		1.59	325.00		135.00				السكن
0.96	30.15	1.25	44.13		61.58			15.80	الصحة
	111.07	89.98			13.59		10.37	26.70	التنمية الاقتصادية الاجتماعية
	1.50	9.73	29.03		23.21	1.91	0.99	32.00	التعليم العام
0.38	0.54	0.10			4.00				التعليم المهني
2.67	1.91	4.22	6.58		0.06		0.64	104.03	الثقافة والتعليم العالى
2.94	19.44	118.25	39.54	10.92	107.09	0.17	0.00	15.00	الخدمات الاساسية
	3.26	43.14	23.01		8.60				النفائيات الصلبة
2.70	15.99	7.49	16.53	7.60	64.65			15.00	مياه الشرب
0.23	0.18	67.62		3.33	33.85	0.17			الصرف الصحي
13.68	30.90	513.74	46.56	0.00	62.22	5.05	7.44	52.07	القطاعات المنتجة وغيرها
3.40	10.47	40.42			3.76		1.00		ادارة وتنفيذ
6.58	9.72	245.88			1.00	5.05	4.74	1.39	الزراعة والري
0.86		11.05							الصناعة
0.62	3.62				41.73		1.22		السياحة
0.15	0.12	115.72						15.00	خدمات القطاع الخاص
							0.17		الاعلام
	5.00	56.82	35.76		15.73		0.31	35.68	الخدمات السيادية
0.27									النفط
1.80	1.97	43.85	10.80		0.00				متنوع

المجموع	الجمهورية التركية	مصادر أخرى	المملكة الاسبانية	دولة الامارات العربية المتحدة	سلطنة عمان	صندوق أوبك للتنمية الدولية	جمهورية الصين الشعبية	الامانة العممة للامم المتحدة (بما فيها تعهدات الاعضاء)	اليابان	الولايات المتحدة/ الوكالة الاميركية للتنمية الدولية	جمهورية ألمانيا (KfW/GTZ)	دولة قطر
3,642.37	20.00	21.11	52.98	55.00	72.29	0.19	69.00	64.46	7.45	175.13	97.42	326.00
3,541.05	0.00	2.29	6.62	0.00	0.00	0.00	30.64	0.48	1.10	30.00	4.18	0.00
1,554.16			6.62					0.05				
71.50							6.02					
1,428.79		1.49							1.10	30.00		
157.40								0.43				
111.63												
217.58		0.79					24.61				4.18	
1,341.24	20.00	14.61	46.35	50.00	58.79	0.19	34.94	28.54	1.47	87.13	40.70	235.00
53.99		2.21		50.00	7.00		0.50	13.48		0.13	10.35	
176.13					40.00			5.31				210.00
236.41	20.00	5.39				0.19	4.23	1.95				
20.00		0.61	46.35				12.04	4.37		87.00	5.97	
233.11		6.40						0.96	0.52		6.20	
149.26					10.00		1.54	0.03	0.96		18.18	
472.34					1.79		16.63	2.43				25.00
2,887.93	0.00	0.41	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	1.94	20.00	46.97	0.00
31.92		0.17							0.23			
1,669.12		0.24							0.96	20.00	23.67	
1,186.88								0.01	0.75		23.30	
1,135.46	0.00	3.80	0.00	5.00	13.50	0.00	3.43	35.43	2.93	38.00	5.58	91.00
487.26								20.10	0.73	15.00	0.07	
152.72		1.41			13.50			12.68	1.34		5.51	
60.45								1.05				
84.52		2.39						0.37	0.30			
129.30								0.38				
27.73							0.23					
153.83				5.00			3.20	0.84	0.56			91.00
25.00												
14.65										23.00		

تمويل خارجي مبرم وموقع وموافق عليه حتى تاريخ 2017/12/31 (تمويل بإدارة المجلس أو بإدارة إدارات أخرى)
هبات وقروض بملايين الدولارات الاميركية (توزيع حسب القطاعات و مصادر التمويل)

جمهورية ألمانيا (KFW/GTZ)	المصارف التجارية	دولة قطر	البروتوكول الفرنسي / الجمهورية الفرنسية / الوكالة الفرنسية للتنمية	جمهورية ايطاليا	الاتحاد الاوروبي	المملكة العربية السعودية / الصندوق السعودي للتنمية	البنك الاوروبي للتمير	دولة الكويت / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية / المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	مجموعة البنك الدولي	
190.49	291.65	326.00	527.91	637.10	853.05	942.95	1,099.81	1,384.50	1,492.09	1,485.73	2,371.65	المجموع
51.86	290.76		161.14	273.63	71.12	308.22	490.04	438.56	639.00	684.90	510.46	البنى التحتية الاساسية
47.68	290.41		125.45	258.04	3.98		127.55	107.59	131.47	370.51	112.27	الكهرباء
			9.79		0.90			37.30	11.71		12.70	الاتصالات
			0.63	10.30		248.22	170.11	211.42	379.31	196.01	375.49	الطرق والنقل العام
			22.25				84.47	53.85				النقل الجوي
	0.35		3.03		3.28		107.91					النقل البحري
4.18				5.30	62.96	60.00		28.40	116.52	118.37	10.00	البنى التحتية المتعددة القطاعات
40.70		235.00	72.44	174.10	149.94	507.86		337.27	401.69	321.55	513.41	القطاعات الاجتماعية والاقتصادية
				0.04	0.86	10.44		21.98				الشباب والرياضة
10.35			27.16	15.63	41.20						26.93	ترتيب الراضي والبيئة
		210.00			1.59	325.00		135.00		137.85	13.27	السكن
			7.11	30.15	2.26	91.26		61.58	133.95		49.05	الصحة
5.97				111.07	89.98			13.59		10.37	46.70	التنمية الاقتصادية الاجتماعية
6.20			0.46	1.50	9.73	45.11		101.06	34.88	22.72	116.01	التعليم العام
18.18			5.46	0.54	0.10			4.00	30.46	50.18	59.54	التعليم المهني
		25.00	32.25	15.16	4.22	36.05		0.06	202.40	100.42	201.90	الثقافة والتعليم العالي
92.35			234.40	158.47	118.25	74.00	448.62	389.32	421.34	209.90	909.99	الخدمات الاساسية
				3.26	43.14	23.01		8.60			31.92	التفايات الصلبة
31.43			80.92	22.34	7.49	50.99	85.96	239.42	256.68	64.88	867.74	مياه الشرب
60.92			153.48	132.87	67.62		362.66	141.31	164.66	145.03	10.33	الصرف الصحي
5.58	0.89	91.00	59.93	30.90	513.74	52.88	161.15	219.36	30.05	269.38	437.79	القطاعات المنتجة وغيرها
0.07			5.06	10.47	40.42			142.79		209.29	77.80	ادارة وتنفيذ
5.51			6.58	9.72	245.88			1.00	5.05	37.53	106.64	الزراعة والري
	0.89		1.81		11.05		39.73	18.11				الصناعة
			16.52	3.62			37.12	41.73		1.22	31.50	السياحة
			0.15	0.12	115.72		84.30				60.00	خدمات القطاع الخاص
			27.73							0.17		الاعلام
		91.00		5.00	56.82	42.08		15.73		21.17	161.85	الخدمات السيادية
			0.27						25.00			النفط
			1.80	1.97	43.85	10.80		0.00				متنوع

Group	Acronym	Fund Name	Arabic fund Name
ADFD	ADFD	Abu Dhabi Fund for Development	صندوق أبو ظبي للتنمية
AFESD	AFESD	Arab Fund for Economic and Social Development	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
CHINA	CHINA	People's Republic of China	جمهورية الصين الشعبية
COMMBANK	COMMBANK	Various Commercial Banks.	مصارف تجارية
EIB	EIB	European Investment Bank	البنك الأوروبي للتمويل
EU	EU	European Union	مفوضية المجموعة الأوروبية
FRANCE	CRIF	Conseil Régional d'Ile de France	المجلس الإقليمي لإيل دو فرانس
	FRANCE	Republic of France	جمهورية فرنسا
	FRANCE-AFD	French Agency for Development	الوكالة الفرنسية للإتماء
	FRENCH-PROT	French Protocol	البروتوكول الفرنسي
Germany (KfW, GTZ)	GERMANY	Republic of Germany	جمهورية ألمانيا الإتحادية
IDBG	CFI-IDB	Concessional Financing Facility-IDB	التمويل الميسر - البنك الإسلامي للتنمية
	ICD	Islamic Cor. for Dev. of Private Sector	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
	IDB	Islamic Development Bank	البنك الإسلامي للتنمية
	ITFC	Int. Islamic Trade Finance Cor.	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
IRAN	IRAN	Islamic Republic of Iran	إيران
ITALY	ITALY	Republic of Italy	دولة إيطاليا
JAPAN	JAPAN	Japan	دولة اليابان
	JICA	Japan International Cooperation Agency	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
KUWAIT/KFAED	KFAED	Kuwait Fund for Arab Economic Development	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
	KUWAIT	Kuwait	دولة الكويت
Lebanese Parliament	LP	Lebanon	مجلس النواب
OFID	OFID	OPEC Fund for International Development	صندوق أوبك للتنمية الدولية
OMAN	OMAN	Oman	سلطنة عمان
OTHER	AGFUND	Arab Gulf Program for the Support of United Nation Development Commissions	برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية
	ARABLEAGUE	League of Arab States	الجامعة العربية
	ARGENTINE	Argentina	دولة الأرجنتين
	BELGIUM	Le Gouvernement Du Royaume De Belgique	دولة بلجيكا
	GEF	Global Environment Facility	الصندوق العالمي للبيئة
	GREECE	Greece (Hellenic Republic)	اليونان
	HRELCOM	Higher Relief Commission	الهيئة العليا للاغاثة
	IRELAND	Ireland	أيرلندا
	KOREA	Republic of Korea	جمهورية كوريا
	METAP	Mediterranean Environmental Technical Assistance Program	برنامج مساعدة تقنية بيئية للشرق الأوسط
	NETHERLAND	Netherlands	هولندا
	PRCON	Private Concerns	مصالح خاصة
	SWEDEN	Swedish International Development Cooperation Agency (ASDI)	الهيئة السويدية الدولية للتعاون والتنمية
QATAR	QATAR	State of Qatar	دولة قطر
SAUDI/SFD	SAUDI	Saudi Arabia	المملكة العربية السعودية
	SFD	Saudi Fund for Development	الصندوق السعودي للتنمية
SPAIN	SPAIN	Kingdom of Spain	المملكة الاسبانية
TURKEY	TURKEY	Turkey	تركيا
UAE	UAE	United Arab Emirates	الإمارات العربية المتحدة
UN/UNDP/IFAD	IFAD	International Fund for Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
	UN	United Nations Secretariat (Including country pledges) + Agencies	(الأمانة العامة للأمم المتحدة) بما فيها مساهمات الدول
USA, USAID	USA	United States of America	الولايات المتحدة الأمريكية
	USAID	US Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
World Bank	CFI-WB	The Concessional Financing Facility	التمويل الميسر - البنك الدولي
	IBRD	International Bank for Reconstruction & Development (The World Bank)	(البنك الدولي للإنشاء والتعمير) (البنك الدولي)
	IDA	International Development Association	المؤسسة الدولية للتنمية
	LSCTF	Lebanon Syrian Conflict Trust Fund	الصندوق الاستثنائي اللبناني للصراع السوري